

التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في

اليمن ٢٠١٠

الإرهاب وإستراتيجية البقاء في السلطة

المرصد اليمني لحقوق الإنسان



التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ٢٠١٠

الطبعة الأولى

رقم الإيداع () لسنة ٢٠١١م

جميع حقوق الطبع محفوظة للمرصد اليمني لحقوق الإنسان



www.yohr.org

observatory60@gmail.com

observatory@maktoob.com

الجمهورية اليمنية

صنعاء

ص.ب (١٢٥٩٣)

ت: +٩٦٧ ١ ٥٣٨٢٠١ فاكس: +٩٦٧ ١ ٥٣٨٢٠٢

التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ٢٠١٠

” الإرهاب وإستراتيجية البقاء في السلطة ”

الإشراف العلمي

د. عادل الشرجبي

اللجنة الفنية

د. يحيى صالح محسن	د. محمد أحمد على المخلافي
د. عبد القادر على عبده	

فريق إعداد الأوراق

د. محمد أحمد على المخلافي	د. يحيى صالح محسن
د. سمير العبدلي	أ/ قادري أحمد حيدر
د. عبد الكريم قاسم	أ/ عبد الكافي الرحبي

منسق المشروع

منير الاسقاف

الفريق الفني

الرصد الإلكتروني	م / أسامة الدبعي	وحدة الرصد	أ / نبيل عبد الحفيظ
الرصد الميداني	أ / اسعد عمر	الرصد الصحفي	أ / هدى الاصبحي
المراجعة القانونية	أ / عبد الله المشريقي	السكرتارية	أ / مكية مجلي
أ/ اسعد عمر الوحدة القانونية			

حرص المرصد اليمني لحقوق الإنسان منذ تأسيسه في ٢٠٠٤م على إصدار تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان في اليمن بل وعلى الانتظام السنوي في الإصدار وبذلك لا يكون المرصد أول منظمات المجتمع المدني المحلية التي تصدر تقريراً عن حقوق الإنسان بل وأول منظمة تحرص على الاستمرار ، هذا مما يبعث على التفاؤل للمضي قدماً نحو الارتقاء بنشاط المرصد إلى مرتبة متقدمة مستقبلاً لان الاستمرار في السير بأي تجربة لا بد أن تؤدي إلى صقلها والاستفادة من أي نقد للخطوات السابقة خاصة إذا كان هناك خطط استراتيجية لتطوير الأداء وهو أمل لا بد أن يتحقق بفضل تضافر جهود كل الزملاء المخلصين الذين يدركون أهمية النقد البناء والاستفادة منه من المنتمين

وكما سبق أن أوضحنا في تقرير العام الماضي فإن المرصد قد اتبع في وضع تقريره السنوي أسلوب الجمع بين الموضوع العام والخاص بحيث يتكون من جزئين رئيسيين ، الجزء الأول مخصص لموضوع أو قضية من المواضيع أو القضايا الأكثر أهمية زمنياً ومكاناً ، والجزء الثاني لرصد كلما تم رصده من قضايا حقوق الإنسان في اليمن وفي هذا التقرير الذي بين أيدينا وهو تقرير عام ٢٠١٠م .

خصص الجزء الأول منه لدراسة قضية التطرف والإرهاب حيث ناقش البيئة الثقافية المولدة للتطرف والإرهاب في اليمن والبيئة الاقتصادية التي تساعد على انتشاره كالفقر والبطالة بالإضافة إلى البيئة الاجتماعية الحاضنة للإرهاب ، وتناول التقرير بعض الجماعات الإرهابية وبعض أنشطتها في اليمن وكيف نشأت .

ثم أورد بعض العمليات التي نفذتها التنظيمات الجهادية في اليمن واشتمل التقرير كذلك على التوظيف السياسي للإرهاب مركزاً على التوظيف السياسي من قبل نظام الحكم في اليمن ومع أنني أتفق مع ما جاء في التقرير ف هذا الجانب إلا أن قضية التوظيف السياسي والحرب على الإرهاب في نظري يعني أن تتناول الجوانب التي أشار إليها الكثير من الكتاب المتابعين للحرب على الإرهاب عالمياً وما صاحب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م من ملايسات وتحليلات موضوعية تضع أكثر من علامة استفهام حول بداية الحرب على الإرهاب وما سبقها من خلق وتدريب ودعم للجماعات الإرهابية منذ احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان وكيفية نشوء طالبان والتنظيمات الجهادية في ذلك البلد وكيف وصلت طالبان إلى الحكم فجأة .

وكثير من التساؤلات المطروحة من عديدي من المفكرين المتابعين لهذه القضية الشائكة .

عموماً لقد بذل معدي البحث جهوداً كبيرة في الجوانب التي تضمنها وهي جهود تستحق الشكر والتقدير فالموضوع يقع في المنطقة الأكثر اشتعلاً بين مناطق البحث عن الحقيقة في العالم ، وتحيط به الكثير من علامات الاستفهام وبحاجة إلى جهود وإمكانيات ضخمة ورغبة دولية صادقة وشجاعة لكشف جوانبه وتشعباته ، وحسب الباحثين في هذا التقرير أنهم أضاءوا شمعة في الطريق ، فلهم التحية والشكر ولكل من ساهم في المراجعة والتصحيح والمتابعة والتنسيق في كل مراحل إعداد التقرير وطباعته .

عبد العزيز البغدادي

رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان

المقدمة :

أهداف التقرير ومنهجية :

هذا التقرير، هو التقرير السنوي السادس لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ، ينقسم إلى جزئين :

الجزء الأول - الإرهاب واستراتيجيه البقاء في السلطة .

الجزء الثاني - بيانات الرصد .

خصص الجزء الأول - الجزء التحليلي لدراسة ظاهرة الإرهاب في اليمن والبيئة الحاضنة له ، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وصلة الإرهاب بالسلطة . والصراع عليها من حيث النشأة والغايات وصولاً إلى اختلاطه بالسلطة وتنظيمات وأفراد والتوحد معها ومع أهداف الممسكين بها وغايتهم النهائية في احتكار السلطة والثروة وتأييدها وتوريثها .

يرجع اختيار موضوع الإرهاب إلى ما وصل إليه اليمن من انقسام حاد جهوي وسياسي وفشل الشراكة الوطنية بصورة كلية ، وتوقف العملية السياسية والتنمية وتسيد الفساد وانزلاق الدولة السريع نحو الفشل ، الأمر الذي يوفر فرصة سانحة لعمل التنظيمات الإرهابية ، خاصة القاعدة ، بصورة أكثر استقلالية وحرية وتحدياً للدولة والمجتمع ، ولاسيما أن الصراع في اليمن صار يهدد وحدة الكيان الوطني وجعل خطر الإرهاب إشكالية استراتيجية وحلها سوف يسهم في تجنب اليمن الانزلاق إلى الفوضى وانهيار الكيان الوطني ، وهذا هو الهدف الرئيس من هذا التقرير ، وأهدافه الفرعية تتمثل مسعى المساهمة في إيجاد الحل ومواجهه الخطر من خلال طرح الرؤى التي تؤسس لإستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه الثقافية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والسياسة ، بدأً بالقضاء على البيئة والدوافع السياسية للإرهاب .

كان اختيار موضوع التقرير وهدفه إستشراق للمستقبل القريب ، إذ ظهر ذلك الخطر ما أن اندلعت الاحتجاجات الشعبية مطالبة بإسقاط النظام وتغييره عام ٢٠١١م وهنا تكتشفت العلاقة بين السلطة وتنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية عموماً من خلال أمرين :

الأول - المعلومات التي كشفت عنها السلطة والمنشقين عنها .

الثاني - تسليم السلطة لمسلحين من هذه التنظيمات مدن ومديريات بكاملها في محافظة أبين بقصد إخافة العالم واليمنيين من الإرهاب والقاعدة تحديداً واستخدام هذه الورقة للابتزاز وللدفع باليمن إلى الفوضى .

من هنا تكون للمساهمة النظرية لهذا التقرير في وضع الحلول لتجنب النتائج الخطيرة للإرهاب أهمية قصوى من اجل التغيير وتزداد هذه الأهمية حيوية بعد ان يتحقق التغيير وتتجه الدولة في اليمن نحو القضاء على الإرهاب فعلاً بالاستناد إلى إستراتيجية وطنية وبالتعاون الدولي المتكافئ الذي لا يتعدى على السيادة الوطنية وسيادة الدستور والقانون اليمني .

من حيث المنهج أعتمد التقرير في هذا الجزء على الدراسات الأكاديمية التحليلية ، بالاستناد إلى البيانات ولمعلومات الوقائع التي تم جمعها عبر الرصد الميداني والمكتبي ، بالإضافة الاستفادة من

الدراسات والبحوث السابقة والخاصة بالإرهاب في اليمن أو في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة .

أما الجزء الثاني من التقرير فقد خصص لعرض البيانات والمعلومات التي تم رصدها خلال عام ٢٠١٠م وتحليلها وهذا الجزء التقليدي من التقرير ، وهو مستمر منذ عام ٢٠٠٥م وتكرار هذا الجزء كل عام يظهر عدم حدوث أي تحسن في حماية حقوق الإنسان وإنما تتزايد حالة الانتهاكات وتكرر بصورة أسوأ .، وهي انتهاكات منهجية تطال كل حقوق الإنسان وحرياته الإنسانية ، ويكز التقرير على الحقوق والحريات الأكثر عرضة للانتهاك .

تم إعداد التقرير عبر المراحل التالية :

- تدريب وإعادة تدريب للراصدین
- تنفيذ الرصد
- جمع البيانات والمعلومات والأدبيات
- استخلاص المعلومات والبيانات وتصنيفها
- وضع الأوراق الخلفية من قبل الباحثين
- وضع المسودة الأولية
- عرض المسودة الأولية ومناقشتها في ورشة عمل
- مراجعة التقرير من قبل اللجنة الفنية وفريق البحث المساعد على ضوء المناقشات وما نتج عنها من ملاحظات وتحريه

يقوم التقرير على وقائع وبيانات ومعلومات ثابتة وتحليل علمي لها يعتمد على منهجية محايدة قوامها تلك الوقائع والبيانات والمعلومات والطرق والأساليب العلمية في التدقيق والتحليل ، وعلى أساس ذلك كله خلص التقرير إلى ما يلي :

- أن الإرهاب في اليمن قد توفرت له بيئة ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية حاضنة ، وكانت البيئة السياسية هي الأساس في دعمه وتقوية شوكته في إطار إستراتيجية البقاء في السلطة ، التي تقتضي منع تحقق قيام الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والعودة إلى ما قبل الوحدة والنظام الجمهوري ، بالامتلاك العائلي للسلطة وتوريثها ، زمن ثم يكون التغيير وتحقيق التحول الديمقراطي وإقامة الدولة المدنية الحديثة ، دولة القانون والحق الأساس الأول للقضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه .
- أن الإرهاب وتنظيم القاعدة تحديداً لا مستقبل له ، لكن النجاح في محاربتة ومدة بقائه رهن بطبيعة بناء الدولة والتنمية وفك الارتباط بين التنظيمات الإرهابية وأيديولوجياتها والمؤسسات التعليمية العام والخاصة والتنظيمات السياسية والاجتماعية والأجهزة العسكرية والأمنية ، والكف عن استخدام الدين لخدمة السياسة وسيطرة السلطة على الفضاء الديني وإيجاد إستراتيجية وطنية لمحاربة الإرهاب وتوسيع مجال الحريات كافة ، وبناء على هذه الاستنتاجات خلص التقرير إلى عدد من التوصيات أهمها ما يلي :

- ١ . إيجاد إستراتيجية وطنية لمحاربة الإرهاب تشارك فيها كافة الأطراف السياسية والفكرية ، تشمل التدابير القانونية والثقافية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تجفيف منابع الإرهاب .
- ٢ . توفير شروط التحول الديمقراطي بما يحقق تداول السلطة فعلاً وسلمياً والشراكة في السلطة ، والثروة وتحقيق تنمية عادلة وشاملة .
- ٣ . تخلي أصحاب فتاوي التكفير (الاستحلال) ومن تبنواها أو استخدمها وروج لها عن هذه الفتاوى ، والاعتذار عما ترتب عليها من أضرار لحقت بالمجتمع والدولة والأفراد .
- ٤ . إحلال ثقافة التسامح محل ثقافة الكراهية وتجريم الدعوة للكراهية الوطنية والدينية .
- ٥ . أن تضمن مناهج التعليم قيم الحرية والديمقراطية والتسامح والتعددية والشراكة ، خاصة شراكة المجتمع المدني ومؤسساته من أحزاب ونقابات ومنظمات غير حكومية والصحافة الحرة ، وشراكة الرجال والنساء ، الأغنياء والفقراء على حد سواء ، وأن تجسد مناهج التعليم التقدير والاحترام لنضالات الشعوب كافة وتضحياتها في سبيل التقدم والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والسلم العالمي والاجتماعي والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة ونبذ العنف .
- ٦ . إنهاء ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان المدنية والسياسية وتمكين من ممارستها وممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فعلاً .

الجزء الأول

الإرهاب وإستراتيجية البقاء في السلطة

الفصل الأول:

البيئة الحاضنة للتطرف والإرهاب

مقدمة:

كانت اليمن محطة عبور للمجندين العرب للحرب في أفغانستان وهم في الغالب من المنتمين للتنظيمات الإسلامية المتشددة والمتطرفة التي تعتمد على الإرهاب وسيلة لتحقيق غاياتها ، وهي غايات التقت مع سياسات الإدارة الأمريكية حينئذ ومثلت فرصة سانحة لتلك الإدارة لتنمية ودعم المنظمات الإرهابية بهدف مواجهه الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي والحركات اليسارية والقومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وبعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، برز أمام التنظيمات الجهادية المسلحة قضية البحث عن عدو جديد تحاربه، ومكان جديد أو منطقة تجمع جديدة لانطلاق عملياتها، وقد تم اختيار اليمن كمجموعة تجمع للقاعدة لعناصر من هذه التنظيمات الذين كان يطلق عليهم المجاهدين الأفغان ، وذلك لعوامل عديدة، ذكر منها كبير منظري القاعدة أبو مصعب السوري في "مسؤولية أهل اليمن تجاه مقدسات المسلمين وثوراتهم" عشرة أسباب تؤكد على أهمية اليمن بالنسبة للقاعدة، لذلك اختار تنظيم القاعدة (كور العوالق)، وهي عبارة عن منطقة جبلية تمتد من سواحل بحر العرب جنوباً وحتى رمال صحراء الربع الخالي شمالاً، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية للمنطقة، لعبت السمات الاجتماعية للمنطقة دوراً في اختيار القاعدة لهذه المنطقة، حيث عادت القبيلة تشكل التنظيم الاجتماعي الأساس الذي ينظم السكان في هذه المنطقة، الأمر الذي يسهل الاتصال المباشر بأعيان المناطق التي يتمركز فيها عناصره، وبالتالي إحياء فكرة الجهاد الشعبي، فضلاً عن ما يعانيه سكان المنطقة وسكان اليمن بشكل عام من فقر وعوز، وكل هذه العوامل تشكل عوامل لبيئة ثقافية واجتماعية واقتصادية حاضنة للإرهاب ، والتقت هذه الغاية مع إستراتيجية النظام في شمال اليمن ، والمتمثلة بالاستعداد لحرب تلي قيام الوحدة اليمنية لإقصاء شريك الوحدة والحكم الحزب الاشتراكي اليمني وتحقق ذلك فعلاً بعد أربع سنوات من قيام الوحدة

أولاً: البيئة الثقافية المولدة للتطرف والإرهاب:

ساهم تراجع المشروع التحديثي في هيمنة القوى التقليدية على المجال السياسي والاجتماعي في اليمن، في إطار تراجع المشروع القومي والوطني التحريري العربي بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، لاسيما في ظل أعاقه مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة، وغياب الديمقراطية، وهيمنة قوى اجتماعية لا تملك مشروعاً وطنياً لبناء الدولة المدنية الحديثة، فمنذ انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ صعد إلى السلطة نخبة مركبة (قبلية وعسكرية ودينية) تقليدية لا تمتلك مشروعاً وطنياً لبناء الدولة المدنية الحديثة، وهيمنت على مفاصل السلطة والدولة، وبدأت في إقصاء القوى السياسية والمدنية الحديثة، وتهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لهيمنة الفكر والثقافة التقليديين، وساهمت الظروف الإقليمية في انتشار هذه التوجهات في اليمن، حيث كانت المملكة العربية

السعودية تمارس تأثيراً واسعاً على النخب التقليدية في اليمن، خاصة مع دخول السعودية طرفاً أساسياً ومقرراً في الشأن السياسي والداخلي اليمني ، وخصوصاً من بعد عقد اتفاقية جدة مارس ١٩٧٠، وقد تمتعت العائلة السعودية الحاكمة بقدر أكبر من التأثير في الساحة اليمنية بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، بفعل ما تمتعت به من قدرة على شراء ولاء كثير من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين اليمنيين المؤثرين على صناعة القرارات العامة في اليمن، حيث وجهت نفوذهم وتأثيرهم باتجاهين، الأول: توسيع المنهاج الديني ضمن منهج التعليم العام في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ، والثاني: إنشاء نمط خاص من مدارس التعليم الديني تعتمد مناهج تعليمية متشددة وأفكاراً متطرفة.

تخلف المناهج التعليمية وتدني مستويات التحصيل العلمي للطلاب والطالبات وغياب الترابط بين التعليم وسوق العمل ... أي أن الغالب في مناهج التعليم هو الطابع التقليدي المتخلف الذي لا يواكب التطورات ولا يستوعب العلوم المعرفية الحديثة ، وبالتالي فهو لا يلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل ، وإنما يزيد ويفاقم من أزمة البطالة ، ناهيك عن حشو مناهج التعليم الأساسي وإغراقها بالمفاهيم السلفية المتطرفة أما بالنسبة للتعليم الديني ، فيلاحظ تزايد أعداد الطالبات والطلاب الملتحقين بمدارس تحفيظ القرآن في المرحلة الأولية ، لتصل في ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨م إلى حوالي ٩٤٦٩١ دارساً ودارسة ، ونسبة نمو تقدر بـ ٨% ، (١) هناك أيضاً مئات المدارس والحلقات أو الزوايا الدراسية المنتشرة ضمن المساجد أو المراكز أو المعاهد ، وحتى ضمن المدارس المختلفة ، حكومية كانت أو خاصة ، إلى جانب ما تسمى بالمعاهد المتوسطة وجامعة الإيمان الدينية الراضة للالتزام بقانون الجامعات اليمنية ، إلا أن معظمها لا تخلو مناهجها ونشاطاتها من مضامين التطرف والتشدد ، وتكرس مفاهيم العنف واتجاهات الإسلام السياسي التكفيري ... إذ أن جميعها لا تخضع للإشراف أو التوجيه الرسمي ، بل إن النظام ، من أجل استمرار بقائه في الحكم ، يعمل على الاستقواء بهذه الاتجاهات والمؤسسات تجاه المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية في محطات ومواقف عدة ، ويقدم لها الرعاية المادية والسياسية ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ويعزف تماماً عن القيام بأية رقابة أو إشراف أو توجيه لها ... ما يجعل من تلك المدارس والمؤسسات فريسة سهلة لقوى التطرف التي تعمل على تطويعها وتسخيرها باتجاه العنف والإرهاب .

وغدت المعاهد الدينية نمطاً تعليمياً موازياً للتعليم العام السائد ومستقلاً عن وزارة التعليم الرسمية، والتي تشكلت في موازاتها مؤسسة للإشراف على المعاهد العلمية هي الهيئة العلمية، وتشكلت هيئة

١ - تقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٩م المقدم إلى مجلس النواب ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

أخرى للتثقيف السياسي الديني، سميت بمكتب التوجيه والإرشاد، تمارس نشاطاً موازياً لنشاط وزارة الثقافة والإعلام، وأدرجت كل من الهيئتين بصورة مستقلة في الخطة الخمسية الأولى إلى جنب كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الثقافة والإعلام، وليس كجزء منها"^(٢).

لم يعرف اليمن خلال تاريخه هذا المستوى من التوترات والاحتقانات المذهبية، ولا هذا المستوى من الحدة في نشر ثقافة الكراهية للآخر المذهبي والديني، إلا مع تغلغل المذهب الوهابي (السلفي) في اليمن " واختراقه للبنية التعليمية ، والثقافية ، والإعلامية، والذي يرجع إلى مطلع سبعينات القرن العشرين، فقد بادرت المملكة العربية السعودية إلى إرسال بعثة تعليمية إلى اليمن، مكونة من مجموعات من المعلمين ، في العام الدراسي ٧٣ - ١٩٧٤، لمدارس التعليم الإعدادي والثانوي، وقد أصدر الشيخ بن باز فتوى إلى أعضاء البعثة التعليمية السعودية التي تم إرسالها إلى اليمن، خلاصتها عدم جواز النداء في الأذان بـ "حي على خير العمل" وعدم جواز الصلاة خلف إمام زيدي، لأن الغالب عليهم الغلو في أهل البيت، مع سبهم الصحابة"^(٣).

ما يزال دور الفتاوى السعودية فاعلاً ومستمراً ، ومؤثراً على الذهنية الدينية لبعض الجماعات المرتبطة بها سياسياً ، ومالياً ، ومذهبياً، فلم تتوقف فتاوى المؤسسة الدينية الوهابية التي تكفر الحوثيين اليمنيين ، وتدعو للجهاد ضدهم منذ الحرب الأولى التي شنتها القوات الحكومية اليمنية ضدهم في محافظة صعده عام ٢٠٠٤، حتى الحرب السادسة التي نشبت عام ٢٠٠٦، والتي دخلت فيها المملكة السعودية طرفاً محارباً أساسياً، حيث تقاطعت المصالح (السياسية، والعسكرية، والدينية المذهبية) للمؤسستين الرسميتين اليمنيتين، والسعودية، مع مصالح الجماعات الدينية ، وتنظيم القاعدة في حرب صعده السادسة.

تؤكد كثير من الدراسات أن المدارس السلفية المتشددة والمتطرفة في اليمن هي الحاضنة والفقاسة الأيديولوجية لثقافة الجهاد والإرهاب، "وقد كشفت إحصائية لوزارة الأوقاف مطلع الألفية الثالثة، أن إجمالي عدد المدارس الدينية في اليمن، والخارجة عن إشراف الحكومة بلغت حوالي أربعة آلاف مدرسة ، والتي انتشرت بشكل خاص في المحافظات الحدودية والنائية"^(٤)، علماً أن هذه المدارس والمعاهد ، والمراكز الدينية التعليمية منتشرة في كل البلاد حتى في عواصم المدن الرئيسية "وعندما قامت وزارة الأوقاف - نفسها - بعمليات مسح ميدانية شاملة للمراكز والمدارس الدينية الناشطة خارج إشراف الحكومة ، وجدت أن الكثير منها قد أفرزت شريحة واسعة من الشباب الذين يحملون فكر وثقافة الكراهية تجاه المجتمع والآخرين، فضلاً عن غرس مفاهيم

^٢ - أنظر حسن شكري مسودة كتاب أو كتيب تحت عنوان "الإخوان المسلمون والارتباط بالتعليم في اليمن" تحت الطبع ص ٢٧-٢٣٣ .

^٣ - حسن شكري مصدر سابق ص ٩٤ .

^٤ - د. نبيل الرزاقى كتاب "أثر ظاهرة الإرهاب ... " ص ١٤٧ .

التطرف والغلو ، كما أن مخرجات هذه المدارس، والمراكز، المذهبية قد برزت في شكل أعمال إرهابية ألحقت أضراراً جسيمة بالمجتمع ، وزعزت الأمن والاستقرار"، ويؤكد وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد أن الآلاف من الشباب اليمني يخضعون لتأثير الجماعات الدينية المتطرفة، حيث ظلوا لسنوات طويلة تقف معهم أيدي هذه الجماعات، حتى تحولت المراكز الدينية الخارجية عن إشراف الحكومة، إلى أوكار لتصدير الإرهاب والتطرف ، وزرع الأفكار المتشددة ، فجعلوا السنن – كما يقول – فرائض، والندب واجباً، ولهم آراء متطرفة في الهيئة والملبس ، الغريب عن الكتاب والسنة ، كما حولوا المساجد إلى ما يشبه المعسكرات والتي يعقدون فيها اجتماعات ، وتدريبات عسكرية^(٥)، هذا ما يقوله وكيل وزارة في المؤسسة السياسية الرسمية ، وفي الوزارة المتابعة لنشاط هذه الجماعات ، وهو أحد الكوادر المدنية العقلانية المتحررة من الجمود والانغلاق، وقد لا نجد مثل هذا التصريح من أي موظف أو مسؤول في المؤسسة السياسية الرسمية، إلا فيما ندر، إن ما سبق يؤكد صمت، وسكوت، إن لم نقل دعم وحماية أجهزة نافذة في المؤسسة السياسية الرسمية لعمل ونشاط هذه المعاهد ، والمدارس والمراكز الدينية بمختلف أصنافها وتسمياتها . ولو عدنا لتفحص ومتابعة أسماء من اشتركوا في عمليات قتل وتفجير واختطاف للسياح ، وقتل للأجانب ، ومختلف الأنشطة الإرهابية ، سنجد معظمهم من خريجي هذه المعاهد ، والمدارس ، والمراكز الدينية السلفية والجهادية المتطرفة . وكانت مدرسة مقبل الوادعي ومراكزه في صعده وغيرها هي البداية التي فرخت وأنتجت كل ذلك ، وبدعم ، وحماية ، وتمويل من قطاع نافذ في المؤسسة السياسية الرسمية، ووصل الأمر إلى حد أن علماء اليمن وجدوا أنفسهم - أمام هذا العدد الكاسح والمهول من المدارس، والمراكز، والمعاهد الدينية، الخارجة عن السيطرة، وأمام فوضى فتاواها التكفيرية والجهادية ضد المجتمع كله - مضطرين إلى أن يتقدموا بأكثر من توصية للحد من ذلك، ففي، أحد بياناتهم أكدوا على ضرورة توحيد مناهج العلوم الشرعية والفقهية في الكليات والجامعات، وحلقات الدرس ، بما يضمن توحيد كلمة المدرسين والطلاب ، وتعميق المحبة في ما بينهم^(٦) لشدة اضطراعهم التكفيري في ما بينهم البين ، حتى داخل الاتجاه السلفي الواحد ، وجميع التيارات الدينية المتطرفة ، السلفية (الوهابية) والجهادية ، والقاعدية ، تكفر الانتخابات والبرلمان ، والتعددية ، والديمقراطية ، والحزبية ، والدستور ، ولا يعترفون بميثاق الأمم المتحدة ، وإعلان حقوق الإنسان ، ولا أي من المواثيق والقوانين الدولية ، واعتبر الشيخ

٥ - د. نبيل الرزاقى كتاب "أثر ظاهرة الإرهاب ... مصدر سابق ص ١٤٨-١٤٩ ، النص نقلاً عن صحيفة السياسية الحكومية الصادر عن وكالة الأنباء سبأ العدد (١٨٠٣٢) .

٦ - بيان صادر عن جمعية علماء اليمن بتاريخ ٢٩ شوال ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٠٠٣/١٢/٢م نقلاً عن وثائق التقرير الحكومي للبرلمان ديسمبر ٢٠٠٢ م .

السلفي مقبل الوادعي ، دستور دولة الوحدة اليمنية أنه (طاغوت ونجاسة) وقال : "أنا لا أومن بالدستور من أوله إلى آخره ولا يحتاج أن أurd عليه"^(٧) .

يعتبر مقبل هادي الوادعي هو المؤسس الحقيقي للمدرسة السلفية التكفيرية والجهادية كذلك ، وقد بدأ حياته بعد عودته من السعودية وسجنه هناك لعدة سنوات بعد أحداث الحرم المكي التي قادها جهيمان العتيبي السلفي التكفيري السعودي ، وبدأ مقبل حياته في نفس اتجاه جهيمان وأصدر أول كتاباته في أوائل الثمانينيات تحت عنوان "المخرج من الفتنة" و"روافض اليمن" ومئات الأشرطة التكفيرية والجهادية المتطرفة ، الداعية للتعصب المذهبي ، وتكفير المدارس الفقهية والمذهبية المخالفة لما يذهب إليه في توجهه السلفي الوهابي المتطرف ، وهو مُعَادٍ للحياة المدنية والعصرية كلها (انتخابات ، برلمان ، أحزاب ، ديمقراطية ، تعددية ، حقوق إنسان ، مشروعية دولية) حتى اتهام حزب الإصلاح بالزندقة والخروج عن الدين ، وتكفير الشيعة الزيدية ، والاثني عشرية ، والصوفية ، والإسماعيلية ، وكل ذلك بعلم وحماية من المؤسسة السياسية الرسمية طيلة أكثر من ثلاثة عقود حتى وفاته قبل سنوات قليلة ، ومن جبة أو معطف الشيخ مقبل الوادعي خرجت معظم تيارات التعصب الديني والمذهبي ، والتطرف الفكري الجهادي.

تظهر الدراسات لمناهج التعليم في اليمن أن الكتاب المدرسي يتضمن قيماً تدفع إلى التطرف و الإرهاب ومناهضة الديمقراطية وحقوق الإنسان ويتضمن دعوة للكرهية الوطنية والدينية ضد الخصوم السياسيين وتمجيد الحروب ونتائجها وعلى الأخص حرب ١٩٩٤م^٨ ، وهذه القيم لا تخلو منها المقررات الجامعية ، بما في ذلك المقررات الدراسية الخاصة بكليات الحقوق اليمنية^٩ ، بل ان من بين مقررات كليات الحقوق مقررات ترفض وجود دستور وقانون في البلاد وتسم هذه الحالة بالكفر^{١٠}

تكرس التيارات السلفية المتطرفة نظرياً وعملياً فقه التشدد والتعصب، وثقافة الفتنة والجهاد، وهي جميعاً لا تقبل بالآخر الديني والمذهبي المختلف ، وهناك اختلافات داخل الجماعة الواحدة المسمى بالسلفية، سببه ضيقها بالآخر وعدم القبول بالتعدد والتنوع والاختلاف.

^٧ - د. نبيل الرزاقى كتاب "أثر ظاهرة الإرهاب ... مصدر سابق ص ١٣٥ .
^٨ راجع . محمد احمد على المخلافي وعبد الكافي شرف الدين الرحبي : مكانة حقوق الانسان في مناهج التعليم الثانوي في اليمن في كتاب : حقوق الانسان في المؤسسة التعليمية العربية : إشكاليات وأفاق تطورها . المعهد العربي لحقوق الانسان ، تونس ٢٠٠٤م
^٩ راجع .محمد احمد على المخلافي : سياسة تدريس القانون في كليات الحقوق اليمنية واثرها على العدالة : في كتاب سياسة تدريس القانون في كليات الحقوق العربية . مركز استقلال القضاء والمحاماة ، القاهرة ، الطبعة الاولى ٢٠٠١م،وسيلة كتاب مركز المعلومات والتاهيل لحقوق الانسان تعز ٢٠٠٢م
^{١٠} راجع نموذج لهذه المقررات : احمد يحي لطف الفسيل : مذكرة توضيحية في الجواب الشافي حول المقصود بالأسرة كأحكام في الشريعة وكمواد في القانون . دار الفكر

إطار رقم (١) طبيعة الخطاب الإيديولوجي للجماعات السلفية في اليمن

تنشط معظم التيارات السلفية في اليمن، في نشر أفكارها وقيمها وطروحاتها المتطرفة، بدعم من جهات رسمية نافذة وبصورة علنية، ويتركز نشاطها حول التحريض ضد الشيعة وعلى وجه الخصوص (الاثني عشرية، والزيدية، والإسماعيلية، والصوفية) بل وتكفيرهم أحياناً، وتكفير الاشتراكيين أو من تسميهم الماركسيين، وخطابهم التكفيري والجهادي يتوجه بشكل مباشر ضد الحزب الاشتراكي اليمني، وضد شخصيات فكرية وثقافية وأدبية، وإبداعية كبيرة في البلاد، ولعل أهم مجالات نشاط الجماعات السلفية في اليمن هو تكفير من تسميهم التيارات السلفية بالعلمانيين، الذين يطالبون ببناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وبالمواطنة المتساوية، وحقوق الإنسان، والانتخابات، والبرلمان، والتعددية، والحزبية، وتركز هذه الجماعات السلفية هجومها الديني التكفيري ضد الناشطات المدنيات في المجتمع، وخاصة الناشطات اللواتي يعارضن علناً وبوضوح الأشكال والممارسات والوقائع التمييزية ضد المرأة.

إن العناصر الجهادية القاعدية (تنظيم القاعدة)، التي تمارس القتل الجسدي باسم الجهاد الديني ضد المغايرين، والمختلفين عنهم (دينياً، ومذهبياً)، إنما هم تلاميذ صغار، وأدوات طيعة، مطيعة، في يد ولاية الأمر، (المرجعيات)، زعماء الفتاوى من قيادات الجماعات السلفية وهم بذلك ينتظرون صدور الفتوى لتنفيذ أمر القتل الجهادي، فهم فقط من يضغط الزناد لإصابة الهدف، أما من أمرهم بالقتل، فهم المرجعيات الدينية المتطرفة، قيادات الجماعات السلفية التكفيرية، والجهادية، المحتضنة من أجنحة في الحكم، ومنتشرون في طول وعرض البلاد، ويمارسون أنشطتهم علناً وقد وصل التمادي إلى حد قيام البعض منهم بإعداد قوائم بأسماء رموز وشخصيات مستتيرة، يتهمونها صراحة بالكفر البواح والخروج على معلوم من الدين، وأفتوا بإهدار دمائهم وإباحة قتلهم، وقد ثبت من خلال تحقيقات النيابة والمحاكم الجزائية المتخصصة، أن قوائم القتل والتصفيات الجسدية كانت تشمل أسماء الفقهاء والعلماء المستنيرين والمجتهدين في علوم الدين، بالإضافة إلى العديد من قيادات الأحزاب السياسية، مفكرين، ومثقفين، وأدباء وصحفيين، وفنانين^(١١)، وقد سبق التأكيد أن الإرهاب يبدأ فكراً متعصباً، متطرفاً يحتكر الحقيقة في ذاته الأيديولوجية، ثم بعد ذلك يتحول إلى جريمة وقتل، فالتطرف والإرهاب لا ينحصران أو يتحددان فقط في عمليات الاغتيال والقتل الفردي والجماعي فحسب، بل في عملية الاغتيالات المعنوية "فالتكفير الفكري الديني، والقول بإباحية تنفيذ الحد على (الكافر)، فيما لو تقاعست الدولة، ومثل فرض الحجاب،

^{١١} -د. نبيل علي الرزاقى كتاب "اثر ظاهرة الإرهاب على الأمن القومي اليمني" ص ١٣١، ط أولى ٢٠١٠م، مركز عبادي للدراسات والنشر - صنعاء. نشرت إحدى هذه القوائم في نقد وتفكيك خطاب الاستحلال وسلسلة كتاب الثوري ٢٠٠٣م

وتحريم الفن التشكيلي ، سواء فن النحت ، أو الرسم ، ومثل المحاولات الدائبة لنشر رؤية دونية لتسفيه الفنون المسرحية والسينمائية ، وتفرض قيماً وأشكالاً محددة من السلوك . خلاصة الأمر أن الإرهاب الفكري والعملي هو التجلي للجمود الأصولي النظري وإن اختلفت وتنوعت أشكاله ومظاهره" (١٢) .

في تقرير الحكومة المقدم إلى البرلمان حول الإرهاب الديني هناك حديث مباشر "إن هناك مساجد ومكتبات تحرض ضد الحكومة ومصالح الشعب العليا ، وأن بعض المساجد تحتوي كتباً مغالية في المفاهيم الدينية، وأشرطة تحريضية، وأن هناك فتاوى تدعو للجهاد ضد الكفار من خلال خطب المساجد ، والأشرطة والتعاميم، كما تبين من خلال التحقيقات مع المحتجزين ، وإن الإرهاب تنفيذ لفتوى بعض مشايخ الدين المتطرفين ، وأن هناك من يشجع ويسهل دعوة الشباب من جنسيات مختلفة إلى اليمن ، بهدف إلحاقهم بالمدارس والكلية الدينية ، وتلقي الفكر الديني المتطرف ، وعودتهم إلى بلدانهم للتبشير بما أسموه الصحوة الإسلامية، ومقاومة الكفار الملحدين" (١٣) ، ويشير التقرير كذلك إلى "وجود تمويل مالي لنشاط هذه الجماعات ، من قبل بعض المؤسسات الدينية ، والخيرية ، ومن بعض الشخصيات في الخارج" (١٤) ، ومن المهم هنا الإشارة والتأكيد على أن "ليس هناك تقاعس عن القيام بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة لمكافحة هذه الآفة الخطيرة" كما جاء بالنص في تقرير الحكومة للبرلمان (١٥) ، ذلك أن العجز والفشل هما الحاصل ، وسببه الصمت والسكوت ، بل والتواطؤ وليس التقاعس ، ذلك أن هناك قوى نافذة أكبر وأقوى من الحكومة هي من يقف خلف دعم وتأمين حماية وسلامة الحواضن الأيديولوجية للمتطرف والتشدد الديني وتكفير الآخر . ومن هنا تبرز هيمنة خطاب الوصف والشكوى ، وعرض أمر واقع في خطاب الحكومة للبرلمان لأنها في الواقع لا تقوى ولا تقدر عملياً على فعل أي شيء جدي ، وسيستمر هذا العجز والفشل ، وهذا الأمر الواقع ، مالم يفك الارتباط جذرياً بين الأجنحة النافذة في المؤسسة السياسية الرسمية وهذه الجماعات المتطرفة والإرهابية . وفي ذلك تفسير سياسي واقعي لخطاب ، التهويل ، والتهوين ، الرسميين تجاه ظاهرة الإرهاب ، والقاعدة ، لأن المطلوب هو جدية مكافحة الإرهاب في الواقع وليس في الخطاب .

١٢ - محمود أمين العالم كتاب "الأصولية ، والعنف ، والإرهاب" ندوة تحرير عصام عامر بمشاركة مجموعة من الكتاب ، ص ٦١-٦٢ ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ط يناير ٢٠٠٠م القاهرة .

١٣ - تقرير الحكومة المقدم للبرلمان ديسمبر ٢٠٠٠م ص ٣٢ تحت عنوان "حقائق أمام الشعب الإرهاب في اليمن إلى أين؟" .

١٤ - تقرير الحكومة للبرلمان مصدر سابق ص ٣٤ .

١٥ - تقرير الحكومة للبرلمان مصدر سابق ص ٤٢ .

إطار رقم (٢) دور مركز دماج السلفي في استقطاب المتطرفين العرب إلى اليمن. كان معهد دماج يستقبل المئات بل الآلاف من الطلبة والدراسين من الدول العربية والإسلامية، ومنهم مجموعات ليبية كبيرة ، وكان النظام الليبي يرى فيهم خطراً على مصالحه وعلى مستقبل النظام في ليبيا ، وجرت المطالبة عبر القنوات الرسمية الدبلوماسية بتسليمهم ، وكانت هناك أخبار ومعلومات عن مفاوضات رسمية دبلوماسية بين الدولتين جرت خلال عام ١٩٨٨ ، بخصوص هذه المجاميع الإسلامية الليبية المعارضة الموجودة في شمال اليمن سابقاً ، وقد أشار الشيخ مقبل الوداعي في بعض خطبه وكتاباته عن وجود أكثر من أربعين ليبيا في مركزه أو معهده . طبعاً إلى جانب عشرات الجنسيات العربية والإسلامية والآسيوية والأفريقية ، والأوروبية .^(١٦) ولم تتوقف مطالبات النظام المصري منذ الثمانينيات بتسليمه بعض الأسماء المتواجدة في اليمن وهناك معلومات عن تسليم بعض المجاميع أو الأسماء ضمن صفقات أمنية بين النظامين .

ثانياً: البيئة الاقتصادية المساعدة على انتشار الإرهاب

لا شك بأن هناك العديد من المقومات والعوامل المؤدية إلى نشوء وانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب في اليمن ، وأن بعض تلك العوامل محلية وبعضها الآخر خارجية (إقليمية ودولية) ، وأن المحلية منها لها جذور ثقافية وسياسية واقتصادية، وليس جديداً القول بأن جماعات التطرف والإرهاب تجد متنفساً لها ضمن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، وفي ظروف تدني المستويات المعيشية ، ليس في اليمن فحسب بل في أي بلد كان، فكلما كانت وطأة الفقر أشدّ وكانت الأوضاع الاقتصادية والسياسية متدهورة، كلما تهيأت البيئة أكثر وتوافرت المناخات والمقومات لنشوء وانتشار الإرهاب بصورة أكبر وأكثر يسراً، حيث يبتز النظام اليمني الفاعلين الداخليين والإقليميين والدوليين وشركاء اليمن بقضية الإرهاب، من أجل التنصل من التزاماته وتعهدهاته بالإصلاح السياسي والاقتصادي،^(*) ومن أجل الحصول على المزيد من المعونات المالية

^{١٦} -د. سعيد علي عبيد الجمحي كتاب "القاعدة في اليمن : النشأة .. الخلفية الفكرية والامتداد ص ٣٠٧ ، ط أولى ٢٠٠٨م ، مكتبة الحضارة صنعاء ، حيث جاء في الكتاب " لقد توسعت دعوة مقبل الوداعي ، وأقبل عليه كثير من الشباب من كافة البلدان العربية والإسلامية ، فنجد الشيخ الوداعي يذكر من تلاميذه النابغين والذين لا يزالون على خير واستقامة - كما وصفهم - والذين بلغ عددهم خمسمائة طالب وطالبة منهم ١٣ ثلاثة عشر مصرياً ، و ١٢ اثنا عشر جزائرياً ، وخمسة عراقيين ، وثلاثة وأربعين ليبيا ، اثنا عشر صومالياً ، بالإضافة إلى تسعة طلاب من اندونيسيا ، وأعداد قليلة من المغرب ، وسوريا ، والسودان ، ولبنان ، وجزر البهامة " ص ٣٠٧ .

(*) - في يونيو ٢٠٠٤م بولاية جورجيا الأمريكية في "سي إيلاند" أدرجت اليمن ضمن خطة مجموعة (G٨) لدعم الإصلاحات ، ووقع عليها رئيس الجمهورية اليمنية حيث تمثلت أبرز اتجاهات الخطة في : الديمقراطية والحكم الصالح : (إصلاح النظام السياسي والفصل بين السلطات ، تحسين شروط الانتخابات الحرة بكافة أشكالها ، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً ، حرية واستقلالية الإعلام ، استقلالية وتعزيز مكانة المجتمع المدني) .
بناء مجتمع المعرفة : (مكافحة الأمية وتطوير الأنظمة التعليمية) .
التنمية الاقتصادية : (تنمية الموارد البشرية ومكافحة الفقر والبطالة ، الشفافية ومكافحة الفساد ، تهيئة مناخات الاستثمار والتنمية) .

والاقتصادية والمزيد من كسب التأييد للنهج السياسي الرسمي القائم في مواجهته لأطراف المعارضة السياسية المختلفة .

إلى جانب العوامل السياسية والثقافية والأمنية هناك جملة من العوامل الاقتصادية التي تشكل بيئة حاضنة ومساعدة لنشاطات الجماعات المتشددة والإرهابية، كالفقر والبطالة والتضخم، وعجز الموازنات العامة للدولة وتناقص الإيرادات وتزايد الدين العام (المحلي والخارجي) التي تؤدي إلى تراجع الاستثمارات، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة والمياه والكهرباء... الخ، إلى جانب تفشي الفساد وتغلغله إلى مفاصل الدولة وثقافة المجتمع.

١: انتشار الفقر:

وفقاً لمؤشرات الجوع العالمي للعام ٢٠٠٩م، فإن الوضع في اليمن لا يزال مقلقاً، إذ أن حدة الفقر في تزايد مستمر وأن الأوضاع المعيشية للبلاد شديدة التأثر بالتغيرات الداخلية والخارجية، وبحسب البنك الدولي، كان لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء عام ٢٠٠٨م تأثيراً بالغاً على اليمن بسبب الاعتماد الكبير على السلع الغذائية المستوردة، حيث أجرى برنامج الغذاء العالمي تقييماً أولياً لأفقر المحافظات اليمنية ليتبين بأن ٥٩% من الأسر اليمنية ذات استهلاك غذائي ضعيف، ٢٤% من هذه الأسر استهلاكها الغذائي أكثر تدنياً.^(١٧)

يؤكد ذلك تقرير مجلس الوزراء حول الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٩م بتراجع الأوضاع الاقتصادية وتنامي مستويات الفقر العام والبطالة العامة، لتصل إلى ٤٠%.^(١٨)

بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين مؤشرات الفقر في اليمن، إلا أن الارتفاع العالمي الطارئ في أسعار الغذاء أعادت المؤشرات إلى ذات وضعها السابق " (١٩)، إذ عادت مؤشرات الفقر العام للتزايد من ٣٥% إلى ٤٣%، فضلاً عن أن معظم فقراء اليمن (٨٣% من إجمالي عدد الفقراء) يعيشون في المناطق الريفية (٢٠)، كما أن التفاوت الاجتماعي - الطبقي، بحسب مسوحات ميزانية الأسرة، يزداد حدة، حيث لا زالت الفجوة لتوزيع الدخل تزداد اتساعاً، فبعد أن كانت الحصة المتواضعة للخميس الأول (الذي يمثل ٢٠% من السكان الأقل دخلاً) لا تزيد عن ٦% من الدخل السنوي في الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٨م انحدرت نسبتها أكثر في ٢٠٠٧م ولم تعد تتجاوز ١.٦%، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للخميس الخامس (وهو يمثل الـ ٢٠% من

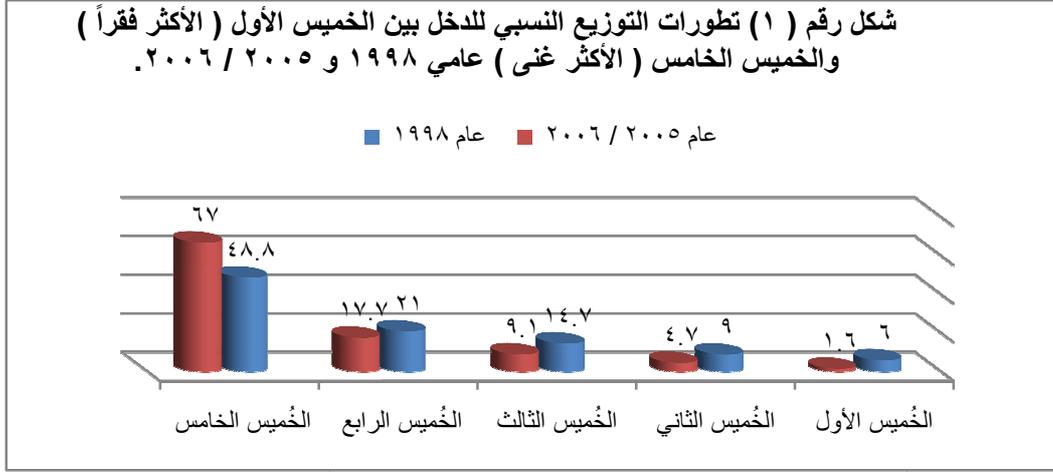
١٧ - الاستعراض الاقتصادي ربع السنوي لليمن - ربيع ٢٠١٠م، مكتب البنك الدولي في صنعاء، ص ١١ .

١٨ - تقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٩م المقدم إلى مجلس النواب، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، صنعاء، سبتمبر ٢٠١٠م، ص ٣١

١٩ - عبد الكريم الأرحبي، نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي، صحيفة "السياسية" الرسمية، العدد (٢١٠٧٣)، ٢١ أكتوبر ٢٠١٠م، صنعاء .

٢٠ - كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م، الإصدار (٣٩)، الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، يونيو ٢٠١٠م، ص ٨٥ .

السكان الأكثر دخلاً وثراءً) الذي تزايد نصيبه من ٤٨.٨% عام ١٩٩٨م إلى ٦٧% في ٢٠٠٧م ، أي أنهم يستحوذون على أكثر من ثلثي إجمالي الدخل للبلاد.



من الجانب الآخر ، ومما يزيد الأوضاع تفاقمًا ، هو اعتماد الإصلاحات الاقتصادية الحكومية ، على صفات البنك وصندوق النقد الدوليين ، التي تركز بعضها على حزمة من السياسات النمطية ، يقع عبؤها الأساس على عاتق الشرائح الاجتماعية الفقيرة وخاصة في ما يسمى بضريبة المبيعات وإلغاء الدعم عن الأدوية والمواد الغذائية الأساسية وعن أسعار المشتقات النفطية التي ينعكس أثرها بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات كافة الأمر الذي يزيد الطين بله و يفاقم من معاناة الفئات الاجتماعية الفقيرة لتتسع أكثر رقعة الفقر والفقير المدقع .

وأمام إدراك البنك الدولي والحكومة اليمنية لتبعات مثل هذه السياسات ، اتجهتا ، على سبيل التعويض، نحو سياسة الحماية الاجتماعية بتقديم الإعانات النقدية المباشرة للأسر الفقيرة، حيث يزيد قليلاً العدد الحالي للأسر المستفيدة عن مليون حالة / أسرة، ولا يتجاوز المتوسط العام للإعانة النقدية – بعد مضاعفتها ١٠٠% - مبلغ ٣٢٦٠ ريال شهرياً لكل حالة / أسرة، أي ما يعادل ١٥ دولاراً شهرياً لا غير، وبمعدل يومي يساوي نصف دولار لكل أسرة (نصف دولار للأسرة وليس للفرد). [وفقاً لآخر إحصاء صادر عن صندوق الرعاية الاجتماعية – الربع الثاني من عام ٢٠١٠م / وهي مبالغ زهيدة وغاية في الضآلة ، بل أن الحكومة اتخذت قراراً ضمن المرحلة الثانية بزيادة أعداد المستفيدين من تلك الإعانات ليصل إلى عشرة ملايين فرد فقير، الأمر الذي يؤكد على اتساع مساحة الجوع والفقير المدقع في اليمن لتصل إلى قرابة نصف سكان البلاد، وهو ما يسهل على الجماعات الإرهابية التغلغل في أوساط المجتمع وبالذات بين الشرائح الفقيرة التي تعاني من البطالة وتفقر الوعي والتعليم وتعيش تحت حد الكفاف.

٢: تزايد البطالة وتراجع الاستثمارات

وصلت نسبة البطالة العامة إلى أكثر من ٤٠% من إجمالي القوى العاملة ، كما يتزايد إجمالي المسجلين من طالبي التوظيف ، لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ليلغ أواخر العام ٢٠١٠م أكثر من ٢٠٢٨٠٠٠ مسجل، تمثل النساء منهم ما نسبته ٣٥%، (معظمهم من أصحاب المؤهلات العلمية العليا) (٢١) في حين أن الحكومة، وفقاً لسياستها الجديدة ولوصفات البنك الدولي، لا تمنح أكثر من ١٠ آلاف درجة وظيفية سنوياً، ناهيك عن أن الزيادة السكانية ومخرجات التعليم ترفد سوق العمل سنوياً بأكثر من ٢٥٠ ألف باحث جديد من طالبي العمل والتوظيف.

مقابل السياسة الرسمية الساعية إلى تقليص هامش التوظيف في الجهاز الإداري للحكومة ومؤسسات القطاع العام ، كانت الحكومة تعول على استقطاب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية ، بهدف تحفيز النمو وامتصاص أفواج البطالة المتزايدة ، لكن الاختلالات في الظروف الاقتصادية والأمنية المحلية ، من حيث تصاعد عمليات العنف والإرهاب وحالة عدم الاستقرار السياسي ، إلى جانب العامل الخارجي المتمثل في تبعات الأزمة المالية العالمية مؤخراً قد أثرت سلباً بإحجام العديد من رؤوس الأموال عن القدوم والاستثمار في اليمن ، حسب ما يؤكد تقرير مجلس الوزراء عن الأداء الحكومي المقدم إلى البرلمان ، بتراجع الاستثمار في ٢٠٠٩م مقارنة بالعام ٢٠٠٨ ، حيث تراجع عدد المشاريع المسجلة بنسبة (-٦.٨٥%) ، وتراجع رأس المال الاستثماري بنسبة (-١٩.١٤%) ، وتراجع قيمة الموجودات الثابتة بنسبة (-٤٩.٤١%) ، وتراجع فرص العمل بنسبة (-٢٥.٩٢%)^(٢٢). هذا بالرغم من التحفظ على طريقة ومعايير الحكومة في قياس التطور في الاستثمارات ، باعتمادها على إحصاءات منح التراخيص وتسجيل المشاريع لدى الهيئة العامة للاستثمار ، لا على التنفيذ الفعلي ، ناهيك عن الحجم الهزيل لرؤوس الأموال المستثمرة المسجلة ضمن إحصاءات هيئة الاستثمار .

٣: تراجع الموارد وعجز الموازنات

استمرار تراجع الموارد العامة للدولة ، المحلية والخارجية ، وخاصة الموارد النفطية بسبب التناقص المستمر في حجم الإنتاج النفطي وانخفاض أسعاره في السوق العالمية، حيث كانت العائدات النفطية تشكل قرابة ٧٥% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة ، والآن لا تزيد عن ٥٨% منها (٢٣) ، كما أن الصادرات النفطية تبلغ حوالي ٩٠% من إجمالي صادرات البلاد، الأمر الذي يشير إلى مدى اعتماد اقتصاد البلاد على إنتاج وتصدير النفط رغم شحته واستمرار تناقصه. لذلك تزايد عجز الموازنات المالية للدولة ، فبعد أن كان العجز عام ٢٠٠٥م لا يتجاوز ٣٨مليار ريال ،

^{٢١} - (إجمالي المسجلين للتوظيف حتى ٢٠١٠/١٢/٣م) ، مركز المعلومات في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات .

^{٢٢} - تقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٩م المقدم إلى مجلس النواب ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

^{٢٣} - تقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٩م المقدم إلى مجلس النواب ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

بما نسبته ١.٠٤% من الناتج المحلي ، تزايدت قيمته في ٢٠٠٩م لتبلغ ٥٢٤ مليار ريال وبنسبة ٩.١٦% من الناتج المحلي الإجمالي. (٢٤)

تعتبر اليمن من أفقر بلدان العالم في المياه، حيث تعاني من شحة شديدة ، فلا تزيد حصة الفرد في اليمن عن ١١٥ متر مكعب للفرد سنوياً ، مقارنة بالمتوسط المنخفض أصلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يبلغ ١٢٥٠ متر مكعب للفرد سنوياً، كما أن مصادر المياه المحدودة في اليمن قد تم استنزافها ، لتشرع في النضوب على نحو متسارع خلال الثلاثة عقود الماضية.

٤: تزايد الدين العام والتضخم

يبلغ إجمالي الدين الداخلي = ١٢٩٣.١ مليار ريال = ٥.٩ مليار دولار، وإجمالي الدين الخارجي = ٦.٠ مليار دولار . (منها حوالي ٢ مليار \$ قروض فشلت الحكومة في استخدامها)، أي أن إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) = ١١.٩ مليار دولار ، بما نسبته ٤٧.٤% من الناتج المحلي الإجمالي ما يعني تجاوزه الحدود الآمنة. (٢٥) بل أن البنك الدولي يرى بأن اليمن ما لم تنفذ برنامجاً شاملاً للإصلاحات المالية والهيكلية ، فإنه يتوقع ارتفاعاً إجماليًا للدين العام قد يصل ، في الأجل المتوسط ، إلى ما نسبته ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي (٢٦)

هذا إلى جانب تقلبات وارتفاع معدلات التضخم بين الحين والآخر والتي وصلت في أغسطس ٢٠١٠م إلى ٢٥%. (٢٧) إضافة إلى تراجع إجمالي الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي من حوالي ٨.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٦.٩ مليار دولار نهاية ٢٠٠٩م ، (٢٨) التي تتمثل أهميتها في تغطية متطلبات الاستيراد ، وفي السياسات المستخدمة للحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية "الريال" .

ثالثاً: البيئة الاجتماعية الحاضنة للإرهاب:

يؤكد قادة القاعدة ونشطاؤها ومفكروها على أن المناطق القبلية تمثل بيئة ملائمة لنشاط تنظيمهم، بل أن المناطق ذات البنى القبلية تمثل بيئة ملائمة لكل الجماعات التقليدية سواء الدينية أو غير الدينية، وهي حاضنة للجماعات المسلحة، ليس على مستوى اليمن فقط، بل على مستوى الشرق الأوسط عموماً، ففي باكستان وفي الجزائر وفي السودان شكلت المناطق القبلية مناطق تجمع لنشطاء القاعدة والتنظيمات الجهادية، مع ذلك فإن هذا التعميم ينبغي أن يؤخذ بتحفظ، فقبول القبائل لتنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات المسلحة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، يتحدد في

٢٤ - نفس المصدر ، ص ٥٧ .

٢٥ - نفس المصدر ، ص ٦٩ .

٢٦ - - إستراتيجية المساعدة القطرية بشأن الجمهورية اليمنية (لفترة السنوات المالية ٢٠١٠ - ٢٠١٣م) ، المؤسسة الدولية للتنمية + مؤسسة التمويل الدولية ، وحدة الإدارة القطرية المعنية باليمن - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ص ١١ .

٢٧ - الاستعراض الاقتصادي ربع السنوي لليمن -صيف ٢٠١٠م ، البنك الدولي ، ص ٤ ، ٥ .

٢٨ -التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ٢٠٠٩م ، البنك المركزي اليمني ، صنعاء ، ص ١٣ .

ضوء عدد من المحددات المكملة، منها طبيعة علاقة القبائل بالدولة المركزية، وطبيعة الانقسامات في المجتمع.

بشكل عام فإن القاعدة تقيم قواعدها (bases) أو مناطق تجمعها ومعسكراتها في مناطق ريفية وبدوية، ويتحدد اختيارها على أساس معيارين أساسيين، يتمثلان في طبيعة البيئة الاجتماعية وطبيعة البيئة الطبيعية أو التضاريسية، فعلى مستوى البيئة الطبيعية لجأت القاعدة إلى نوعين من المناطق ذات الاستقطاب التضاريسي، فلجأت إلى مناطق جبلية شديدة الوعورة في محافظة أبين، ومناطق ذات طبيعة صحراوية في محافظتي مأرب وشبوة، ويأتي اختيار هذين النوعين من البيئات الطبيعية بهدف إضعاف فعالية التفوق العسكري والاستخباراتي للدولة، وتوفير بيئة مناسبة للتدريب،

فقد ناشد بن لادن في خطابه قبائل اليمن الكبرى (حاشد وبكيل ومذحج) بأن تقف مع تنظيم القاعدة، وكذلك فعل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، عندما خاطب الوحيشي قبائل عبدة الثأر لكرامتهم واستهداف مؤسسات الدولة، بعد مقتل الشيخ جابر الشبواني.

في تحليل علاقة القاعدة بالبنية القبلية ينبغي أن نفرق بين علاقة القبيلة بتنظيم القاعدة عموماً، وعلاقة القبيلة بأعضاء القاعدة الذين ينتمون إليها، لاسيما إذا كانوا ينتمون إلى النخبة القبلية. يتواجد تنظيم القاعدة في المناطق الشافعية ذات البنى القبلية، ولم يستطع بناء فروع تنظيمية في المحافظات الزيدية، ولا في المحافظات التي ضعفت فيها البنى والعلاقات القبلية بما في ذلك المناطق الشافعية، ويلاحظ أن جل أفراد القاعدة الذين تم الكشف عن أسمائهم ينتمون إلى المذهب الشافعي، ومعظمهم من المحافظات القبلية.

إن النخب القبلية لا تريد لتنظيم القاعدة أن ينتصر على الدولة، ولا تريد للدولة أن تنتصر على تنظيم القاعدة، فالنخبة القبلية هي نخبة من الباحثين عن الربيع، وهم أيضاً جماعة (prebendal elite)، ووجود دولة إسلامية ناجزة أو دولة أمه حديثة، سوف يقضي على مصالحهم.

رابعاً : البيئة السياسية الحاضنة للإرهاب :

أستخدم الحكم في اليمن الإرهاب وتنظيماته لتحقيق أهداف سياسية وفي مقدمتها تحقيق إستراتيجية البقاء في السلطة ، وبالتالي أوجد بيئة حاضنة للإرهاب ، وقدم الدعم المباشر لهذه التنظيمات وعناصرها من خلال انخراطها في الأجهزة العسكرية والتمكين المادي والوظيفي للتنظيمات وللأفراد ، ومن خلال الدعم غير المباشر بمساعدة التنظيمات الإرهابية على النشاط بحرية وإقامة المؤسسات التعليمية والإعلامية والمالية كالجمعيات الخيرية والنشر الواسع للفقهاء السلفي المتسم بالجمود والتعصب وإدعاء امتلاك الحقيقة المطلقة وإقصاء الآخر ، بما في ذلك المذاهب الإسلامية

الأخرى ، وذلك عبر مناهج التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية الخاصة والعامة ، المشار إليها سابقاً وعبر وسائل الإعلام الجماهيري ومختلف وسائل التأثير .

لقد أتى اعتماد السلطة على الفقه السلفي من مدرك أنه يمثل أحد منابع الإرهاب الأساسية ، ومن خلال التنظيمات الإرهابية جري اعتماد الجريمة المنظمة كالاغتيالات لإرهاب الخصوم السياسيين في الداخل وابتزاز الأصدقاء في الخارج ، وهو إرهاب مختلط سيناط عنه اللثام بسقوط سلطة العائلة المحكمة ، وهنا ستظهر إمكانية فك الارتباط بين التنظيمات الإرهابية وأجهزة الدولة وأحزاب سياسية وجمعيات خيرية ، وبتوفر شروط التحول الديمقراطي سوف يفقد الإرهاب أهم شروط البيئة السياسية الحاضنة له .

مما تقدم يتبين إن الإرهاب في اليمن قد توفرت له بيئة ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية حاضنة ، وكانت البيئة السياسية هي الأساس في دعم الإرهاب وتقوية شوكته في إطار إستراتيجية البقاء التي استهدفت المجتمع ووحدته بعد قيام الجمهورية اليمنية بصورة اكبر واستهدفت النظام السياسي لدولة الوحدة ، النظام الجمهوري القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة بقصد تحقيق إمكانية تآبيد السلطة وتوريثها ومن ثم تمثيل مهمة تحقيق التحول الديمقراطي وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ، الأساس الأول لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه .

الفصل الثاني

من جماعة الجهاد إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب

نشأة الجماعات المتطرفة وتطورها

مقدمة:

منذ بداية السبعينات، شهدت اليمن انتشاراً لأفكار جماعات دينية متطرفة وعنيفة، في مقدمتها الأفكار الوهابية وأفكار جماعة الجهاد وجماعة التكفير والهجرة، لاسيما عبر مراكز التعليم الديني (المعاهد العلمية)، حيث تقدم للتدريس في المعاهد العلمية عدد من المعلمين المصريين ومن جنسيات عربية أخرى، ممن يتبنون أفكاراً متطرفة، وبعضهم كان ناشطاً في الجماعات الجهادية، ولعل أبرزهم المعلم المصري محمد البواب، الذي ينتمي إلى جماعة التكفير والهجرة، والذي قدم إلى اليمن في مطلع ثمانينات القرن العشرين، وقد عمل معلماً في أحد المعاهد العلمية في مدينة إب، واستطاع تشكيل خلية صغيرة من اليمنيين تتبنى أفكار شكري مصطفى مؤسس جماعة التكفير والهجرة في مصر، ولما عرفت الأجهزة الأمنية بنشاطه في الدعوة التكفيرية تم ترحيله إلى مصر^(٢٩) لأنه كان يعمل خارج سيطرة السلطة .

أولاً: جماعة الجهاد الإسلامي:

خلال سبعينات القرن العشرين امتدت الأفكار التكفيرية لبعض التنظيمات الدينية المصرية إلى بعض من جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، عبر قنوات كثيرة، وقد سارع بعض قادة الجماعة لمحاصرة هذه الأفكار، ومناقشة الأفراد الذين تأثروا بها، واستعانت قيادة الجماعة بخبرات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، الذي أوفد الأستاذ (صالح أبو رقيق)، وانتهت جهود الجميع بمراجعة من تأثروا بتلك الأفكار، وعزل الأفراد الذين أصروا على تبنيها، ومن ذلك الوقت أولت قيادة الإخوان اهتماماً خاصاً بالجوانب الفكرية، حيث حرص الإخوان في اليمن، على توسيع المسافة بينهم وبين الأفراد الذين يحملون أفكاراً تكفيرية، قدر حرصهم على علاقتهم الوطيدة بالنظام والنخبة القبلية، ونتيجة لذلك تمايز تياران داخل التنظيم، تيار سلفي يركز على العمل الدعوي، من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، مثل الخطب والمحاضرات، وتيار يمكن تسميته بتيار الإسلام السياسي الذي يتبنى توجهات جماعة الإخوان المسلمين، ومن أبرز قادته ورموزه: ياسين عبد العزيز، عبد الملك منصور (سابقاً)، عمر طرموم، ومحمد اليدومي، ويرى أن المرحلة تقتضي أولوية بناء التنظيم، وقد حدث استقطاب حاد بين هذين التيارين كاد أن يشل التنظيم ويهدد وحدته^(٣٠)، وفي عام ١٩٧٩ مال توزيع القوة التنظيمية لصالح تيار الإخوان المسلمين، فشغل ياسين عبد العزيز منصب المراقب العام بدلاً من عبد المجيد الزنداني، الذي أسندت إليه رئاسة مجلس الشورى، ثم عين مندوباً لليمن في رابطة العالم الإسلامي، بالإضافة إلى التغيير في المناصب القيادية الأخرى في التنظيم.

^{٢٩} سعيد علي الجمحي، مرجع سابق ص ٤٠١.

^{٣٠} ناصر محمد الطويل، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن، مكتبة خالد بن الوليد ودار الكتب اليمنية، صنعاء، ٢٠٠٩م ص ١٤٩

إطار رقم (٣) أهم الشخصيات المصرية التي تنتمي إلى جماعة الجهاد، التي قدمت إلى اليمن وساهمت في نشر الفكر التكفيري والجهادي.

سيد إمام عبد العزيز الشريف، مصري غادر باكستان عام ١٩٩٣ إلى السودان، ثم توجه إلى اليمن أواخر عام ١٩٩٤، وعمل طبيباً في مستشفى الثورة في مدينة إب باسم " عبد القادر بن عبد العزيز، وعرف بإسم الدكتور فضل، له عدد من المؤلفات أبرزها كتاب " العمدة في إعداد العدة"، الذي كان يعتبر واحداً من المراجع الرئيسية لتنظيم القاعدة، وقد اعتقلته السلطات اليمنية في عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١، ثم سلمته للسلطات المصرية في نهاية فبراير ٢٠٠٤.

علي الرشيد المكني بأبي عبيدة البنشيري، مصري قدم إلى اليمن من باكستان عام ١٩٩٢، وأصبح أميراً لجماعة الجهاد في اليمن، وأقام هو وزوجته في إحدى بيوت الشباب في شارع الستين في العاصمة صنعاء، وبعد حوالي عشرة شهور، سافر هو وزوجته وأبناءه إلى السودان^(٣١)، وظهر هذا الرجل في أحداث عنف في بلدان أخرى، ثم اختفى بشكل غامض، وقيل أنه غرق في بحيرة فيكتوريا.

أيمن الظواهري، قدم من مصر إلى اليمن أواخر عام ١٩٩٤، واستمر بها حتى أواخر عام ١٩٩٥، ثم سفره إلى باكستان،

محمد الظواهري، شقيق أيمن الظواهري، وكان يشرف على خطط العمليات التي ينفذها التنظيم وتسنده للجناح العسكري الذي يقوده^(٣٢).

عصام شعيب محمد، مصري كان المسئول عن استقبال عناصر التنظيم في اليمن، كما شارك في عمليات السطو المسلح التي ارتكبتها عناصر التنظيم أثناء وجودهم في اليمن لتوفير النفقات اللازمة لدعم أنشطة التنظيم وتسليحه.

أسامة صديق أيوب، مصري هارب من حكم بالمؤبد وحكم بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً في مصر.

هذا التغيير الذي جرى على خلفية امتداد تأثير الأفكار المتطرفة التكفيرية للدولة والمجتمع إلى تنظيم الإخوان في اليمن، والذي عمل على إزاحة الاتجاه السلفي الدعوي من المواقع القيادية، حيث يتحمل هذا الاتجاه مسؤولية استقبال ونشر الأفكار التكفيرية في التنظيم، وكانت العناصر المجربة في جماعة الإخوان المسلمين تدرك خطورة الموقف على حاضر ومستقبل التنظيم الذي تكمن قوته

^{٣١} نفسه، ص ١٣٦

^{٣٢} نفسه ص ١٢٢.

وقدرته على الحركة في اندماجه بالمؤسسات الرسمية، في شمال اليمن واستغلال إمكانياتها في مواجهة الأحزاب القومية واليسارية، وإعداد العدة لمحاربة النظام في الجنوب .

ثانياً: تنظيم الجهاد الإسلامي:

يرجع اهتمام أسامة بن لادن باليمن إلى أواخر الثمانينات من القرن العشرين وتحديدًا إلى عام ١٩٨٨ حسب ما رواه أبو مصعب السوري عن أن أسامة بن لادن كان يولي تأسيس حركة جهادية في جنوب اليمن أهمية خاصة خلال العامين الأخيرين من العقد الثامن من القرن العشرين^(٣٣)، وكان تنظيم الجهاد في اليمن خلال ثمانينات القرن العشرين، يعتمد في تمويله على اشتراكات دورية من الأعضاء، بالإضافة إلى تبرعات من بعض الأثرياء العرب واليمنيين^(٣٤)، ثم بدأ التنظيم يعتمد على أعمال السلب والنهب، فضلاً عن الأموال التي كان يحصل عليها عبر تجارة السلاح، وكانت الأسلحة تأتيهم من السودان.

لذلك عمد بن لادن عقب عودته من أفغانستان إلى السعودية إلى السعي إلى تأسيس تنظيم إسلامي جهادي في اليمن، وقام بإرسال الدعم اللازم لمؤيديه في اليمن الشمالي للتهيئة لإنشاء حركة جهادية تحرر جنوب اليمن من الشيوعية، حيث استمرت هذه المحاولة لابن لادن حتى قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م^(٣٥)، وبعد قيام الوحدة اتصل بعدد كبير من كبار النشطاء الإسلاميين مثل عبد المجيد الزنداني و مقبل بن هادي الوادعي، وبذل أموالاً في سبيل ذلك، ولكنه فشل في أقتناعهم بتأسيس تنظيم للقاعدة في اليمن، لكن شمال اليمن كان منذ عام ١٩٨٩م قد انتقلت بصورة سرية عشرات الآلاف من المجاهدين الأفغان من جنسيات عربية مختلفة ، وعاد إليه الآلاف من اليمنيين من أفغانستان فقام أسامة بن لادن بتمويل معسكراتهم وتدريبهم بدعم من اثريا الخليج وتم إعدادهم لحرب ما بعد قيام الوحدة اليمنية وكان لهم ولدعم أسامة بن لادن دوراً بارزاً في حرب ١٩٩٤م ، وبذلك اعتقد أسامة بن لادن أن دولته صارت مجهزة ، غير أن إستعانة على عبد الله صالح بالملك فهد لإخراجه من اليمن لم يسقط هذا الحلم لكنه أدى إلى تحول القاعدة إلى عدو للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من أن كانت مخالفاً التي تقتل بها أعدائها دون أن تتحمل المسؤولية ، إذ أن أسامة بن لادن وبعد عودته إلى أفغانستان قادماً من السودان عام ١٩٩٦م قد أعلن الحرب على أمريكا والسعودية معاً.

^{٣٣} محمد سيف حيدر، من أسامة إلي الوحشي، تنظيم القاعدة في اليمن، مدارات إستراتيجية، السنة الأولى، العدد الثاني يناير / فبراير ٢٠١٠م، ص ٩٠.

^{٣٤} نبيل شرف الدين: بن لادن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١١٧.

^{٣٥} المصدر السابق ص ٩٠.

وصرح لجريدة القدس العربي أن محطته القادمة ستكون هي جبال اليمن، ويقال أنه استخدم الأراضي اليمنية في مديرية مودية بآبين تحديداً كموقع تدريب إضافي لتنظيمه الناشئ في اليمن وذلك حسب معلومات استخباراتية غربية^(٣٦).

كان الشاب طارق الفضلي واحد من أهم قادة الأفغان اليمنيين المقربين من بن لادن^(٣٧)، وبعد عودته إلى اليمن ساهم مع عدد من الشباب (منهم خالد عبد النبي) في تأسيس تنظيم الجهاد الإسلامي، وقد اتخذ من منطقة المراقشة بمحافظة أبين مكاناً لتدريب المتطوعين الإسلاميين الذين التحقوا بالتنظيم المسلح، بعد تشكيلة تنظيم الجهاد الذي أعلن الحرب على الحزب الاشتراكي باعتباره حزباً شيوعياً معادياً للإسلام، وانطلاقاً من ثارات قديمة، كونه أحد أبناء السلاطين الذين فقدوا أملاكهم وطردوا من جنوب اليمن بعد استقلاله عن بريطانيا عام ١٩٦٧م وانفراد الاشتراكيين بحكمه حتى قيام الوحدة.

في مقابلة صحفية مع خالد عبد النبي قال: " وقعت أحداث صيف ١٩٩٤ ونحن في أبين، وشاركنا في تلك الحرب ضد قوات الحزب الاشتراكي"^(٣٨)، وفي السياق ذاته يقول المسؤول الإعلامي للقاعدة أحمد منصور أنه خلال الفترة من ١٩٩٠م - ١٩٩٤م "كان أسامة بن لادن يمنعنا من أن نصب أسلحتنا أو القيام بأي أعمال عسكرية ضد الحكومة اليمنية، بل أن نصوبها ضد الشيوعيين في الجنوب، وكان لنا دور كبير في حرب ١٩٩٤م، فنحن أول من دخل معسكر العند في لحج، ومعسكر مرة في شبوة"^(٣٩)، وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد مقاتلي التنظيمات الإسلامية المشاركة في حرب ١٩٩٤ يزيد عن ستين ألف مقاتل من يمنيين، ومصريين، وفلسطينيين، وأردنيين، وسودانيين، وغيرهم من الجنسيات العربية"^(٤٠) ويؤكد مصداقية هذا التقدير تصريح حسين محمد عرب وزير الداخلية عن ترحيل اليمن ما يزيد عن عشرين ألف جهادي أفغاني إلى خارج اليمن عقب انتهاء الحرب مباشرة، وكذلك تصريح عبد القادر باجمال بترحيل ١٤ ألف أربعة عشر ألف جهادي إلى خارج اليمن^(٤١) عام ١٩٩٦م ناهيك عن عمليات الترحيل التي جرت دون إعلان وتحت ضغوط عربية، وإقليمية ودولية والتي لم يعلن عنها.

بعد حرب صيف ١٩٩٤ نشطت جماعة الجهاد الإسلامي في المحافظات الجنوبية بشكل علني، مدعومة من قبل السلطة، وسيطرت على العديد من المواقع كمراكز الشرطة، والنقاط العسكرية،

^{٣٦} جابر بن يحيى البواب، اليمن وظاهرة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨م، ١٣٧،

^{٣٧} محمد سيف حيدر، مرجع سابق، ص ٩٠.

^{٣٨} - خالد عبد النبي حوار مع صحيفة الديار صنعاء الأحد ١٣ يونيو ٢٠٠٨م عدد(٧٥) ص ٣ أجرى الحوار خالد الحمادي.

^{٣٩} - د. نبيل علي الرزاق، مصدر سابق ص ٩٩ نقلاً عن أحمد منصور المسؤول الإعلامي للقاعدة في اليمن، لقاء مع صحيفة الوسط ٢٠٠٨/١/٣٠م عدد (١٨١).

^{٤٠} - د. محمد علي المخلافي صحيفة الثوري صنعاء الخميس ١٤ يناير ٢٠١٠م العدد (٢٠٨٢).

^{٤١} - أحمد علي الزرقعة انترنت تحت عنوان "تحولات تنظيم القاعدة في اليمن" نشوان نيوز ٢٠١٠/٢/٦م.

وبعض المساكن ، والمواقع التي كانت تابعة للحزب الاشتراكي في المناطق التي تم السيطرة عليها في عدن ، وأبين ، ولحج ، والمكلا ، وبدءوا ممارسة بعض مهام السلطة القضائية والتنفيذية ، ومنعوا شرب الخمر ، وكانوا يتجولون في شوارع هذه المناطق وهم يحملون السلاح ، ويلبسون الملابس العسكرية ، ولم يظهر من السلطة ردُّ أو استنكار لهذه الأعمال^(٤٢) ، فقد استقر طارق الفضلي ، وجمال النهدي ، وخالد عبد النبي ، و أبو الحسن المحضار وعدد من المجاهدين في مدينة جعار ، عاصمة مديرية خنفر كبرى مديريات محافظة أبين ، وقد أغرتهم نشوة النصر بأسلمة المدينة ، وتمثلت أولى لبنات أسلمة المدينة في هدم دار للسينما وبناء مسجد على أنقاضها^(٤٣) ، تم استيعاب تنظيم الجهاد الإسلامي سياسياً بقيادة طارق الفضلي في حزب المؤتمر الشعبي مع عدد من عناصر التنظيم التي توزعت بين المؤتمر وحزب الإصلاح وكذلك قيادات وعناصر جهادية أخرى، تم استيعابها في وحدات تابعة للقوات المسلحة اليمنية حسب تصريحات لوزير الخارجية اليمني الدكتور أبو بكر القربي. كما يشار إلى استخدام بعض أجنحة السلطة وتوظيفها لجهود تلك الجماعات المتطرفة في مواجهة خصومها السياسيين في الداخل أو لإرسال رسائل للخارج بقيامها بدور جاد في مكافحة الإرهاب، وقد عين طارق الفضلي عضواً في اللجنة العامة في حزب المؤتمر الشعبي العام ، ورئيساً لمصلحة شئون القبائل في محافظة أبين، وعين جمال النهدي عضواً في اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم.

ثالثاً: جيش عدن أبين:

أسسه أبو الحسن زين العابدين المحضار ، عام ١٩٩٨ بالتزامن مع إعلان أسامة بن لادن عن تأسيس الجبهة العالمية لمقاتلة اليهود والنصارى (القاعدة) ، وهو من أبناء محافظة شبوة، وينتمي إلى عائلة من عائلات الأشراف أو السادة، وعلى الرغم من أن المحضار لم يلتقي بأسامة بن لادن، إلا أن طارق الفضلي الذي يعتبر واحداً من قادة التنظيم كان على علاقة وطيدة بأسامة بن لادن في أفغانستان، لذلك دعمه أسامة بن لادن، كما ومن أبرز قياداته جمال النهدي، خالد عبد النبي، واتخذ من جبال المراقشة في أبين قاعدة له، وتشير بعض التقديرات إلى أن هذا الجيش كان مكوناً من حوالي ٢٠٠ مجاهد، بقيادة زين العابدين المحضار المكنى بأبي الحسن المحضار، وقد دعمه أسامة بن لادن، وأيده أبو حمزة المصري، الذي يقيم في العاصمة البريطانية لندن، زعيم جماعة ما يسمى بأنصار الشريعة.

نفذ جيش عدن أبين أول عملياته في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ ، عندما اختطف عدداً من السواح الأجانب، ونقلهم إلى جبل حطاط، بهدف الضغط على الحكومة لإطلاق عدد من "المجاهدين"

^{٤٢} - د. فلاح عبدالله المديرس كتاب "الحركات والجماعات الإسلامية في اليمن" ص ٣١-٣٢ ، إصدار مركز الدراسات الإستراتيجية المستقبلية ، جامعة الكويت العدد السابع مايو ٢٠٠٥م.

^{٤٣} - صحيفة المصدر صنعاء الثلاثاء ٢٨/٩/٢٠١٠م العدد (١٣٤) ص ١٠ .

المحتجزين لديها، وقد وضع جيش عدن أبين وزعيمه أبو الحسن المحضار شروطاً سياسية قاسية على السلطة ، معتقداً بأنه يستطيع التفاوض مع السلطة من موقع القوة .. وأن السلطة سوف تلبى مطالبه التي كانت سياسية بحتة وليست مطالب قبلية وحقوقية كغيرها من قضايا الاختطاف التي مازالت تجري في البلاد ومنذ أوائل التسعينيات (٤٤).

لقد رفع زعيم جيش عدن أبين الإسلامي سقف مطالبه السياسية بما شكل إخراجاً للنظام، فدخل في مواجهة عسكرية، كانت الأولى والأخيرة حتى الآن لتحرير رهائن مختطفين من قبل تنظيمات جهادية أو جماعات قبلية، وقد قتل عدد من المختطفين والخاطفين وجنود الأمن خلال المواجهات، وتم القبض على أبي الحسن المحضار، وقدم لمحاكمة قضت بإعدامه، وتم إعدامه فعلاً في ٧ أكتوبر ١٩٩٩م، وقد كشفت التحقيقات مع هذه المجموعة عن ارتباطها بأبي حمزة المصري الأصل، المقيم في بريطانيا ويحمل جنسيتها وكان ابنه أحد عناصر الجماعات المتطرفة في اليمن (٤٥).

في ٢٠٠٢م أعاد خالد عبد النبي، تنظيم جيش عدن أبين إلى الواجهة حين تحصن بجمال حطاط، وهو ما دفع الحكومة اليمنية إلى تنفيذ حملة عسكرية ضده في ٢٥ يونيو ٢٠٠٣م، تم خلالها القبض على خالد عبد النبي، والإفراج عنه بعد تفاهم مع الأجهزة الأمنية، لتشهد العلاقة بين الحكومة والتنظيمات الجهادية نوعاً من التطبيع حتى نهاية العام ٢٠٠٥م (٤٦)، لتعود للتوتر مرة أخرى عام ٢٠٠٦، عندما فر من جهاز الأمن السياسي ٢٣ معتقلاً من معتقلي الجماعات الإسلامية الجهادية، واعتقل جهاز الأمن السياسي اليمني في أبين عدداً من عناصر «جيش عدن أبين» الإسلامي وأفراد من جماعات أخرى تتفق على مبدأ «الجهاد» وتم التحقيق معهم بحضور محققين أميركيين حول تحضيرهم للسفر إلى العراق للجهاد ضد القوات الأجنبية.

أجرى النظام حواراً شاملاً مع مختلف الجماعات الجهادية في أبين كان أبرزها التي يقودها خالد عبد النبي قائد معسكر حطاط، والذي كان قد خاض مواجهات مع الأجهزة الأمنية حينما حاولت اقتحام منزله للقبض على مطلوبين وأشارت المصادر إلى أن محافظ أبين كان قد التقى عبد النبي قبل أن يغادر إلى صنعاء ، وقيل أنه قابل رئيس الجمهورية ، الذي وجه عقب اللقاء بصرف مبلغ عشرة ملايين ريال تعويضاً للأضرار التي لحقت بمنزله ، وتسوية أوضاع الشباب الذين ينزعمهم ، وكان الرئيس قد وعد بها بعد خروجه من السجن ، والمصادر أضافت أنه قد تم التوجيه بإطلاق ثمانية من أتباعه ، كان قد تم القبض عليهم في مواجهات سابقة (...) وأكد مصدر جهادي لصحيفة

٤٤ - صحيفة الثوري / صنعاء / الخميس ٤/١٠/٢٠٠١م العدد "١٦٨٩" ص ٥ تقرير
٤٥ التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ، صنعاء، ٢٠٠١م، ص ٢٥٧.
٤٦ لتقرير الاستراتيجي اليمني، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء ٢٠٠٨م، ص ١٤٧ - ١٥٥.

الوسط أن اتفاقاً تم بين قائدين جهاديين لجماعتين والسلطة ، قضى بهدنة استمرت عدة شهور عام ٢٠٠٨ ، وهو ما أدى إلى حدوث هدوء طال المحافظة بكاملها ، وسمح للجهاديين بالظهور وزيارة منازلهم^(٤٧).

أعلن جيش عدن أبين عن نفسه مجدداً في أبين من أكتوبر ٢٠١٠ م ، حينما أعلن قاسم الريمي المكنى بأبي هريرة الصنعاني القائد العسكري لتنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب عن إنشاء جيش عدن أبين، وهو ما يتطابق مع توجهات خالد عبد النبي الذي ما يزال يرى أن "جيش عدن أبين" هو حقيقة دينية شرعية وجزء من الدين وأنه حتماً سيظهر "أي جيش عدن أبين" ، وهي عقيدة جهادية كفاحية عند هذه الجماعات ومنها خالد عبدالنبي الذي أعلن ذلك قبل سنوات قليلة^(٤٨)

رابعاً: تنظيم القاعدة في جزيرة العرب: أعلن تنظيم القاعدة عن نفسه في اليمن بعملية نوعية نفذها في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠ ، حيث فجرت عناصره المدمرة الأمريكية يو. أس . أس . كول بميناء عدن، وقتل ٣٧ بحاراً من طاقمها، حيث اعتبرت هذه العملية بمثابة الإعلان عن وجود تنظيم القاعدة في اليمن وخروجه إلى العلن من خلال تأكيده في اليوم

إطار رقم (٤) اتهامات للأجهزة الأمنية بالتعامل مع قادة التنظيمات الجهادية.

بعد اشتباكات مع مجموعات من جيش عدن أبين على خلفية مهاجمة فريق طبي عسكري، اعتقلت السلطات اليمنية خالد عبد النبي و ٣٠ آخرين من المتشددين الإسلاميين في منطقة حطاط في ٢٨ يوليو ٢٠٠٣ ، وقد تم الإفراج عنهم بعد حوالي أربعة أشهر، بعد أن أخضعتهم لجولات حوار ثم أفرجت عنه، وقيل أن النظام جندهم أثناء سجنهم للعمل مع جهاز الأمن السياسي، وفي ٣٠ أغسطس ٢٠٠٨ اعتقلته قوات الأمن في محافظة أبين، بعد اشتباكات مع قوات الأمن، وأفرجت عنه في ٢ سبتمبر ٢٠٠٨ ، بعد ثلاثة أيام.

الثاني على ذلك بمحاولة أحد عناصره إلقاء قنبلة على مبنى السفارة البريطانية بصنعاء^(٤٩). عرفت مأرب أول تمثيل لتنظيم القاعدة في العام، ٢٠٠١ حيث نشأت أول إمارة للتنظيم في جبال مأرب بزعامة الشيخ أبو علي الحارثي، إلا أن هذا التنظيم لم يتخذ تسمية القاعدة، وكان أول إعلان لتنظيم القاعدة في عام ٢٠٠٦ بعد هروب عدد من السجناء من سجن الأمن السياسي بصنعاء في يناير ٢٠٠٩ أعلن عن دمج تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (فرع تنظيم القاعدة في المملكة العربية السعودية)، وتنظيم القاعدة في جنوب جزيرة العرب (فرع تنظيم القاعدة في اليمن)، وتأسيس تنظيم موحد باسم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

^{٤٧} صحيفة الوسط العدد (٢٠٩) بتاريخ ١٧ / ٩ / ٢٠٠٨ .
^{٤٨} - خالد عبدالنبي . حوار مع صحيفة الديار صنعاء الأحد ١٣ يونيو ٢٠٠٨ م عدد (٧٥) ص ٣ أجرى الحوار خالد الحمادي
^{٤٩} عبد الوهاب الوشلي، مرجع سابق، ص ٦٥ .

بعد توحد فرعي التنظيم باليمن والسعودية وإعلان تأسيس تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، حاول عبدالله حسن العسيري تفجير نفسه في محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف الرجل القوي في جهاز مكافحة الإرهاب بالمملكة السعودية وذلك في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٩، وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٩ فشل عمر فاروق عبد المطلب في تفجير طائرة أمريكية (°)، وفي عام ٢٠١٠ نفذ التنظيم محاولة فاشلة لاغتيال السفير البريطاني في صنعاء، وتعرض لملاحقات واسعة في أبين وشبوة، وإلى ضربات جوية في صنعاء، وأبين، ومأرب ونسبت إليه تهمة إرسال الطرود المفخخة من اليمن إلى الولايات المتحدة الأمريكية^(٥).

يعتبر مجلس الشورى أعلى هيئة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، يرأسه الأمير أبو بصير، ويضم في عضويته غير يمنيين على رأسهم نائب الأمير سعيد الشهري الملقب بـ (أبو سفيان الأزدي الشهري)، وللتنظيم أقسام إدارية تتفرع عنه، منها القسم الإعلامي الذي يضم وحدة مونتاج تلفزيوني، وقسم صحفي يهتم بالإصدارات المطبوعة ويصدر على الانترنت مجلة دورية كل شهرين، (مجلة صدق الملاحم)، كما يعمل على تسويق الأعمال الدعائية والبيانات الرسمية والأبحاث والدراسات التي تصدر من الأقسام الأخرى.

لدى تنظيم القاعدة قسماً متخصصاً بتطوير وتصنيع المتفجرات، والذي يعمل على تجميع وابتكار أدوات ووسائل التفجير والتفخيخ المتطورة كالقنبلة التي استهدف التنظيم بها الأمير محمد بن نايف، وأخرى استخدمها في محاولة تفجير طائرة ركاب أميركية فوق مطار ديترويت ليلة عيد الميلاد ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٠٩. وهناك الهيئة الشرعية التي عقدت ندوة فكرية لمناقشة تداعيات استهداف السفارة الأميركية في صنعاء في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، وأصدرت توصيفاً للأوضاع في اليمن من خلال رؤيتها الشرعية عبر دراسة بعنوان (كشف النظام الديمقراطي، وكسر طاغوت اليمن)، وقد قامت بتوجيه رسالة بعد محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف، وتضم في عضويتها بعض المطلوبين السعوديين واليمنيين.

يطلق تنظيم القاعدة على كل منطقة من المناطق التي يتواجد فيها تسمية ولاية *Welaiah*، كولاية مأرب، وولاية أبين، وكذلك يطلق تسمية ولاية على اليمن بشكل عام، ويشير المصطلح إلى قسم من أقسام دولة الخلافة باعتبارها دولة اتحادية *consociational state*، فالولاية هي كيان إداري أو سياسي تابع لكيان سياسي أكبر، هو دولة الخلافة، فالأمة لدى تنظيم القاعدة تتحدد في

٥٠ لمرجع السابق، ص ٩٧.

^{٥١} التقرير الاستراتيجي اليمني، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، ٢٠٠٩م، ص ١٢١.

ضوء الجماعة وليس الإقليم، فالقاعدة تسعى إلى تشكيل دولة إسلامية موحدة، يرأسها خليفة، فيما يرأس أقسامها الإدارية ولاية يتبعون الخليفة.

مما تقدم يتبين أن التنظيمات الإرهابية ومنها تنظيم القاعدة في اليمن قد اكتسبت قوتها ونفوذها من السلطة وتحالفها مع نظام الرئيس على عبد الله صالح وصار نداً للدولة بفعل دورها الأساسي في حرب ١٩٩٤م وما تمثله من احتياطي فاعل لتأييد حكم على صالح وتوريثه ، باستخدام هذه التنظيمات ضد الخصوم السياسيين وتكفير الديمقراطية والانتخابات والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان ، وبمفهوم المخالفة فإن ذلك يعني وجود قوة عسكرية وإيديولوجية تدافع عن الاستبداد وتأييد الحكم .

الفصل الثالث

العمليات الإرهابية التي نفذتها التنظيمات الجهادية في اليمن

مقدمة:

عادة ما تختار القاعدة في جزيرة العرب تنفيذ عمليات تتوقع أن تثير ضجة إعلامية دولية، بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها، فعلى الرغم من أن جل العمليات التي نفذها تنظيم القاعدة في اليمن خلال السنوات الماضية تركزت على أهداف اقتصادية ومنشآت سياحية، وعلى رجال الأمن والمصالح والمنشآت الغربية في اليمن، لاسيما الأمريكية، ولم تنفذ عمليات ضد أهداف خارج اليمن سوى عمليتين فقط، الهدف منهما كان إثارة ضجة إعلامية، العملية الأولى هي محاولة الشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب تفجير طائرة أمريكية في ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩م، قبيل وصولها إلى ديرويت من أمستردام، وقالت مصادر أمريكية إن الشاب عمر فاروق عبد المطلب اعترف لاحقاً أنه تلقى التدريب في اليمن لتنفيذ العملية، وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩م تبنت قاعدة الجهاد في جزيرة العرب محاولة الاعتداء الفاشلة على الطائرة الأمريكية، أما العملية الثانية فهي عملية الطرود البريدية الملوغمة، المرسله جواً من اليمن إلى خارجها، وتبنت تنفيذها جماعة القاعدة أواخر أكتوبر ٢٠١٠م.

بحسب تقرير حكومي بلغ عدد العمليات التي نفذتها عناصر القاعدة أو حاولوا تنفيذها خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٩ حوالي ٦٥ عملية إرهابية، وعلى الرغم من تنوع عمليات القاعدة ما بين عمليات انتحارية، اغتيال، اختطاف وقتل، مهاجمة مؤسسات، مهاجمة عناصر شرطة وجيش، مع ذلك تتبغى الإشارة إلى أن تنظيم القاعدة في اليمن نادراً ما ينفذ عمليات إرهابية في المناطق التي يتخذ منها قواعد انطلاق أو مناطق تجمع (staging areas)، فهو ينفذ معظم عملياته في المناطق الحضرية والمدن، سواء كانت مدن رئيسية أو مدن ثانوية.

أولاً: عمليات ضد المصالح والمنشآت الأجنبية في اليمن:

نفذ تنظيم الجهاد الإسلامي في اليمن أول عملية ضد رعايا أجنبية في ليلة رأس السنة ١٩٩٢، حيث حاولت عناصر جهادية يمنية، بينها ليبي يدعى أبو بكر خيرى صالح، تفجير فندقى الساحل الذهبى وعدن وقتل جنود من وحدات البحرية الأمريكية توقفت في عدن أثناء توجهها إلى الصومال، لكن العملية فشلت وتمكنت السلطات من اعتقال أفراد المجموعة الستة والذين اعترفوا بتبغيتهم لأسامة بن لادن (٥٢)، ثم انخرطت الجماعات الجهادية في الصراع السياسى والعسكري الداخلى بين شريكى الحكم فى اليمن مواجهة الحزب الاشتراكى ومؤسساته، ولم يعد لتنفيذ عمليات ضد الولايات المتحدة الأمريكية إلا عام ٢٠٠٠، ففي أكتوبر ٢٠٠٠، نفذت بعض العناصر الجهادية عملية استهدفت المدمرة الأمريكية (يو. إس. إس. كول) فى ميناء عدن.

^{٢٢} فارس السقاف، محرراً، اليمن والإرهاب قبل سبتمبر وبعدها، مركز دراسات المستقبل، صنعاء، طبعة أولى ٢٠٠٣، ص ٦١.

إطار رقم (٥) أهم العمليات التي نفذتها التنظيمات الإرهابية ضد المصالح الأجنبية خلال السنوات الماضية.

- في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢: هجوم استهدف فندقاً في عدن، يستخدمه جنود أمريكيون كانوا في طريقهم إلى الصومال، وقد أسفر الهجوم عن مقتل صومالي وسائح نمساوي.
- في ١٧ سبتمبر نفذ تنظيم القاعدة هجوماً استهدف مباشرة سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء، أسفر عن مقتل ١٨ من حراس السفارة المدنيين والعسكريين ومدنيون كانوا يمرون بجوار السفارة.
- في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠: مقتل ١٧ جندياً أمريكياً وإصابة ٣٨ بجروح في هجوم انتحاري استهدف المدمرة الأميركية "يو اس اس كول" في مرفأ عدن.
- في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠ هجوم على السفارة البريطانية في صنعاء اقتصر على الماديات.
- في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢: هجوم على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ أثناء استعدادها للرسو في ميناء المكلا أسفر عن مقتل بحار بلغاري، وقد تبنى تنظيم القاعدة الهجوم الذي أحدث فجوة في الناقلة التي تبلغ حمولتها نحو نصف مليون طن من النفط، وتلوث بيئي على ساحل البحر.
- الثاني من يوليو/ تموز ٢٠٠٧: مقتل ثمانية سياح أسبان ويمينيين اثنين في انفجار سيارة مفخخة بالقرب من موقع اثري في مأرب شرق صنعاء.
- ١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨: مقتل سائحتين بلجيكيتين وسانقهما ومرشدهما اليمينيين في إطلاق نار بوادي حضرموت، شرق صنعاء.
- ١٨ مارس/ آذار ٢٠٠٨: مقتل جندي وطالبة في هجوم بالصواريخ استهدف السفارة الأمريكية في صنعاء وأصاب مدرسة مجاورة.
- ١٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨ مقتل ١٦ شخصا في انفجار سيارتين مفخختين استهدفتا السفارة الأمريكية بصنعاء.
- ١٥ مارس/ آذار ٢٠٠٩: مقتل أربعة سياح كوريين جنوبيين وإصابة أربعة آخرين بجروح في تفجير انتحاري في شبام، شرق اليمن.
- في نهاية مارس ٢٠٠٩، فجر انتحاري نفسه في فوج سياحي كوري جنوبي في شبام بمحافظة حضرموت، أدى إلى مقتل ٤ سياح ويمني، وبعد ٣ أيام فقط نجا فريق تحقيق كوري جنوبي وعدد من عائلات ضحايا هجوم شبام من هجوم انتحاري استهدف موكبهم في طريق المطار بصنعاء.
- ٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٠: هجوم انتحاري في صنعاء يستهدف سفير بريطانيا الذي نجا من الهجوم دون أي إصابة بينما قتل الانتحاري.

في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨ نفذ سبعة انتحاريين من تنظيم القاعدة هجوماً مسلحاً ضد السفارة الأمريكية في صنعاء، وقد أسمى تنظيم القاعدة هذه العملية بغزوة الشهيد أبي علي الحارثي، وقد أدى الهجوم إلى مقتل المهاجمين السبعة، وستة جنود من حراس السفارة وخمسة مدنيين، وفي ٢٦ أبريل ٢٠١٠م قام الإرهابي الانتحاري، عثمان علي نعمان الصلوي " ٢٢ عاماً " من مواليد محافظة تعز وطالب في الثانوية العامة "بتنفيذ عملياته الإرهابية بتفجير نفسه بحزام ناسف هز شرق العاصمة صنعاء في الثامنة صباحاً بالتوقيت المحلي واستهدف موكب السفير البريطاني (تيم تورلوت) باليمن والذي نجا منه.

عمليات ضد منشآت وعناصر أمنية:

في الحالات التي تنفذ فيها القاعدة عمليات في مناطق تجمعها، فإن معظم هذه العمليات موجهة ضد

إطار رقم (٦) أهم العمليات الإرهابية التي استهدفت قوات الأمن ورجال الأمن اليمنيين منذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن.

- في مايو ٢٠٠٧ اغتيال مدير المباحث بمحافظة مأرب العقيد علي قصيلة.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ اختطف المقدم بسام سليمان الشرجبي رئيس تحريات مأرب وقد أفرج تنظيم القاعدة عن فيديو لعملية قتله.
- في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨ اغتيل مدير أمن مديرية مدغل بمحافظة مأرب الرائد محمد بن ربيش بن كعلان ، برسالة مفخخة، لتورطه في ملاحقة ابو علي الحارثي " زعيم «القاعدة» السابق ورفاقه الذين اغتالهم طائرة اميركية.
- في ٣ نوفمبر ٢٠٠٩ نفذت القاعدة هجوماً على موكب لمسئولين أمنيين محليين في منطقة العبر بمحافظة حضرموت أدى إلى مقتل مدير أمن وادي حضرموت، ومدير الأمن السياسي بمدينة سيئون، وأثنين من الجنود المرافقين لهما.
- في ١٩ أغسطس ٢٠١٠ كمين مسلح نصبه مسلحو القاعدة في لودر بمحافظة أبين لجنود من قوات الأمن واسفر عن مقتل ١١ من قوات الأمن في كمين نصبه لهم مسلحون من التنظيم بالمدينة.
- في يوليو ٢٠٠٨ نفذ التنظيم عملية استهدفت معسكراً للأمن المركزي بسيئون بتفجير سيارة مفخخة، ما أدى إلى مصرع وجرح ٢٠ شخصاً على الأقل.

العناصر الأمنية والاستخبارية، بهدف حماية نفسها في المناطق التي تتواجد فيها قواعدها ومعسكراتها، وتركزت في محافظات مأرب وأبين وحضرموت، وفي الحالات التي نفذت فيها عمليات اختطاف ضد عناصر أمنية أو استخبارية في مناطق أخرى، أو في مناطق لا تتواجد فيها معسكراتها وقواعدها، فإنها لم تنفذ هذه العمليات ضد الأشخاص أنفسهم، ولم تقتلهم، بل نفذت

تلك العمليات بهدف الضغط على الدولة من أجل الإفراج عن بعض معتقليها، أو استهداف للعناصر الأمنية النشطة في ملاحقتها، مثلما فعلت في محافظة صعده عندما اختطفت أحد كبار ضباط المخابرات في سبتمبر ٢٠١٠، واتخذته رهينة وطالبت بالإفراج عن اثنين من أعضائها المعتقلين، مقابل الإفراج عنه.

لم تكف القاعدة بتنفيذ عمليات إرهابية ضد عناصر الأمن التي تعتقد أنهم ينشطون بشكل مباشر في متابعة أنشطتها، بل أيضاً ضد من تعتقد أنهم قدموا معلومات لأجهزة الأمن اليمنية وأجهزة المخابرات الأجنبية حول تنظيم القاعدة، أو حول ناشطيه، ففي يناير ٢٠٠٧ اغتالت القاعدة في العاصمة صنعاء سالم السيد الهاجري، الذي تتهمه بأنه ضالع في التآمر مع المخابرات المركزية الأمريكية، وهو الذي وفر لها المعلومات التي أدت إلى قتل الرجل الأول في تنظيم القاعدة في اليمن سابقاً أبو علي سنان الحارثي، وكانت القاعدة في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧ قد قامت باغتيال مدير

أمن مديرية مدغل بمحافظة مأرب الرائد محمد بن ربيش بن كعلان، برسالة مفخخة، على خلفية ما أسماه تنظيم القاعدة بتورطه في ملاحقة الشهيد أبو علي الحارثي، وتعاونه مع السفير الأمريكي.

عمليات ضد البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية:

تركيز الجماعات المتطرفة والإرهابية على استهداف المصالح الاقتصادية عامة، والمنشآت النفطية على وجه الخصوص هو في الأصل استجابة لسياسة ما يسمى بـ"الجهاد الاقتصادي" الذي يعتبر جزءاً أساسياً من الإستراتيجية العامة التي تتبعها القيادة العليا لتنظيم القاعدة، فبحسب "نيكول شتراكه" الباحثة في قسم الأمن والإرهاب بمركز الخليج للأبحاث في دبي، تعمل هذه السياسة على استهداف مصادر إيرادات الدولة، وخلق أزمات اقتصادية تؤدي إلى عدم استقرار سياسي، وتعويق عمليات الاستثمار وإضعاف التنمية

إطار رقم (٧) أهم العمليات الإرهابية التي نفذت ضد منشآت القطاع النفطي

في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، في حضرموت، تفجير ناقلة النفط الفرنسية "ليمبورج".
في ٢٠٠٢م، في صنعاء، إطلاق صاروخ "سام ٢" على مروحية تابعة لشركة "هنت" النفطية.
في مارس ٢٠٠٨م، الهجوم على أنابيب النفط الفرنسية وحقل النفط الصيني.
في أبريل ٢٠٠٨م، في عدن، هجوم بقذائف آر. بي. جي. على مصافي النفط.
في ١٦ يونيو ٢٠٠٨م، في مأرب، محاولة للهجوم على منشأة نفطية بصورايخ، (تم إحباطها).
في صنعاء، تفجير قنبلة بالقرب من مقر شركة النفط الكندية "كنديان نكسن".

الاقتصادية. (٥٣)

وتستهدف إلحاق الضرر بالبنى التحتية وبمصادر إيرادات الدولة، كالسياحة والنفط وإن كان الإنتاج النفطي في اليمن محدوداً ولا تمثل حصته في السوق العالمي سوى ٠.٥%، إن لم يكن أقل، وذلك ما يعني استبعاد أي أثر للهجمات الإرهابية في اليمن على أسواق النفط العالمية إلا أن مفعول تلك الهجمات ذات تأثير كبير على الاقتصاد اليمني والمستوى المحلي.

^{٥٣} - نيكول شتراكه، الجهاد الاقتصادي وأثره في اليمن والسعودية، "مدارات إستراتيجية" مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العددان ٤-٥، يوليو / أكتوبر ٢٠١٠م، ص ٢٤.

الفصل الرابع

التوظيف السياسي للإرهاب

مقدمة:

منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٧٨ عمل الرئيس علي عبد الله صالح والحكومة في الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) على توظيف الجماعات الإسلامية بشكل مباشر وغير مباشر، في صراعه الإيديولوجي والعسكري مع حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن)، وفي صراعه السياسي والإيديولوجي مع القوى السياسية والاجتماعية اليسارية بجناحيها الاشتراكي والقومي، والقوى الاجتماعية التحديثية بشكل عام، فتبنى ودعم تأسيس الجبهة الإسلامية عام ١٩٧٩، حيث وجد الإخوان المسلمون في ذلك مخرجاً من أزمتهم الداخلية، عبر توظيف الفكر التكفيري في الحرب ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والقوى السياسية والاجتماعية اليسارية والجبهة الوطنية الديمقراطية، ليشكل الإخوان بذلك تحالفاً باسم الجبهة الإسلامية حاربت إلى جانب الجيش والأمن حتى تم تصفية قواعد الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى عام ١٩٨٢.

وجد النظام في الحرب الأفغانية فرصة للتخلص من العناصر الدينية المتطرفة، فدفعهم إلى الالتحاق بالجهاد في أفغانستان، وبعودة الشباب من أفغانستان بعد إنهاء الاحتلال السوفييتي، عاد الخلل من جديد في صفوف الحركة الإسلامية، وبلغ الفكر المتشدد مداه في موقفهم ضد الوحدة لأنها في نظرهم وحدة مع نظام شيوعي كافر في الجنوب، وعندما تحققت الوحدة، وقفوا ضد الاستفتاء على الدستور، وخلال الفترة الانتقالية ساهمت ظروف الأزمة السياسية بين شريكي الائتلاف الحاكم لدولة الوحدة، في توظيف التناقضات التاريخية والفكرية لصالح الشريك الشمالي في التوحيد، انطلاقاً من الاختلافات الفكرية بين التيار الديني والتيار الاشتراكي، لتشهد هذه الفترة عدداً من العمليات الإرهابية التي تنوعت بين الاغتيالات والتفجيرات والاختطافات، حيث سجل العام ١٩٩١م أول حادثة اختطاف لدبلوماسي غربي في العاصمة اليمنية صنعاء واغتيال سكرتير الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة أب في ٢/١٢/١٩٩١م^(٥٤).

^{٥٤} عبد الوهاب الوشلي، الرئيس صالح في محيطه الدولي، الإرهاب والقضية الفلسطينية نموذجاً، المعلم للطباعة، صنعاء، طبعة ثانية، يناير ٢٠٠٤م، ص ٦٢.

أولاً: توظيف الجماعات المتطرفة خلال الصراع حول بناء الدولة:

خلال الفترة الانتقالية نشبت خلافات شديدة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام،

إطار رقم (٨) السياسات والإجراءات التي تضمنتها وثيقة العهد والاتفاق بشأن مكافحة الإرهاب.

الالتزام بسياسية اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي.

إبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاوتها لأعمال تخالف سياسية اليمن وقوانينها أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال، وإبعاد من تثبت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية ويتم ذلك عبر الأجهزة المختصة. منع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمه بالإرهاب.

وضع خطة للقبض على المتهمين بقضايا إرهاب الهاربين في الداخل والخارج.

استكمال التحقيق مع الموقوفين المتهمين بقضايا الإرهاب.

تطوير التشريعات المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة والاتجار بها.

التحري والتأكد من وجود معسكرات أو مقرات للإعداد والتدريب على أعمال العنف واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

المصدر: وثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في عدن بتاريخ ١٨ يناير ١٩٩٤ (٧ شعبان ١٤١٤ هـ)، وتم التوقيع عليها من قبل رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية في عمان بالأردن تحت إشراف إقليمي ودولي، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٤ (١٠ رمضان ١٤١٤ هـ).

تركزت حول قضايا بناء الدولة، وقد بلور الحزب الاشتراكي اليمني رؤيته لبناء الدولة عام ١٩٩٣، وبدأ في أواخر عام ١٩٩٣ في طرح رؤية لبناء الدولة تقوم على خيار الشكل الاتحادي (الفيدرالي) للدولة^(٥٥)، وهو ما رفضه المؤتمر الشعبي العام، الذي طرح رؤية مقابلة تقوم على بناء دولة بسيطة unitary state، تركز السلطة بيد رئيس الجمهورية، وقد تشكلت لجنة حوار بين القوى السياسية خلصت إلى صياغة ما سمي بوثيقة العهد والاتفاق، شكلت توافقاً بين طرفي الأزمة السياسية وتوفيقاً بين رؤيتهما حول بناء الدولة، وتضمنت فيما تضمنت رؤية حول مكافحة الإرهاب.

شهدت فترة الخلاف حول بناء الدولة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٤

حوالي ١٥٤ عملية اغتيال ناجحة ، كان لقيادات وأنصار الحزب الاشتراكي النصيب الأكبر منها، وكان المتهم الرئيس فيها تنظيم الجهاد الإسلامي، لذلك احتلت قضية الإرهاب موقعاً محورياً في نشاط الحزب الاشتراكي اليمني، وقدم رؤى لمكافحتها.

أعلن الحزب الاشتراكي اليمني في مطلع التسعينات من القرن العشرين عن وجود جماعات جهادية عادت إلى اليمن بعد مشاركتها في الجهاد الأفغاني، وتضم مصريين وتونسيين وجزائريين وجنسيات أخرى^(٥٦)، ونبه المجتمع الدولي والقوى الإقليمية إلى الخطر الذي تشكله هذه الجماعات

^{٥٥} انظر، محمد عبد الولي الشميري، " ١٠٠٠ ساعة حرب"، دون ناشر، صنعاء، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥، ص ٢٧٥.
^{٥٦} التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٨، مرجع سابق ص ١٤١-١٤٢.

والجماعات الإرهابية الأخرى على السلام العالمي، وحث المجتمع الدولي على ضرورة اتخاذ خطوات فاعلة وبناء شراكة لمحاربة الجماعات الإرهابية التي تتخذ من اليمن قاعدة لها، والتي تنشط على الأراضي اليمنية، فخطرها لا ينحصر على اليمن وحده، بل يهدد كثير من الدول على المستوى الإقليمي والدولي، وسارع إلى عقد اتفاق أمني بين اليمن ومصر قضى بتسليم الأفغان المصريين المتواجدين في اليمن، كما تم الاتفاق بين الطرفين على التعاون الأمني وتبادل المعلومات في إطار مكافحة الإرهاب.

وللبداء بخطوات عملية في هذا المجال سافر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المكلف بملف الإرهاب صالح منصر السبيلي إلى القاهرة، لبحث قضية الإرهاب وعناصر الأفغان المصريين الموجودين في اليمن، وبدأت مصر في مطالبة اليمن بتسليم الأفغان المصريين إلا أن صنعاء لم تسلمهم، وطلبت منهم مغادرة اليمن طوعاً، فغادر معظمهم إلى السودان، ثم شاركوا في معارك البوسنة والهرسك.

وعلى المستوى المحلي تضمنت وثيقة العهد والاتفاق نصاً يشير إلى تأكيد لجنة الحوار على ما تضمنه بيان الحكومة بشأن الإجراءات الخاصة بمناهضة الإرهاب، وضرورة الالتزام بسياسية اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي، وإبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحققها دلائل كافية لمزاولتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال، وإبعاد من تثبت إدانتهم بعد محاكمة علنية تضمن فيها إجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية ويتم ذلك عبر الأجهزة المختصة، ومنع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمه بالإرهاب^(٥٧)، وقد طرحت الوثيقة عدداً من الإجراءات التي ينبغي إنجازها خلال ثلاثة أشهر تتضمن: وضع خطة للقبض على المتهمين بقضايا إرهاب الهاربين في الداخل والخارج، استكمال التحقيق مع المتهمين بقضايا الإرهاب، تطوير التشريعات المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة والاتجار به، التحري والتأكد من وجود معسكرات أو مقرات للإعداد والتدريب على أعمال العنف واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها^(٥٨).

انتهت هذه الفترة بمشاركة الجماعات الجهادية في الحرب التي نشبت بين شريكي الوحدة صيف العام ١٩٩٤م، حيث قاتلت تلك الجماعات السلفية، ضد الحزب الاشتراكي اليمني الذي أخرجته الهزيمة من المعادلة السياسية لدولة الوحدة ومن السيطرة على الجنوب في السابع من يوليو

^{٥٧} وثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في عدن بتاريخ ١٨ يناير ١٩٩٤ (٧ شعبان ١٤١٤هـ)، وتم التوقيع عليها من قبل رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية في عمان بالأردن، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٤ (١٠ رمضان ١٤١٤هـ).
^{٥٨} انظر المرجع السابق.

١٩٩٤م^(٥٩)، بعدها بدأ النظام في اليمن في التوجس من القوة التي باتت الجماعات الإرهابية تتمتع بها في اليمن، فقامت الحكومة اليمنية بعملية ترحيل واسعة للجهاديين العرب المقيمين في اليمن عام ١٩٩٦، شملت ما يزيد عن ٢٠ ألف عنصر من مختلف الجنسيات^(٦٠).

ثانياً: توظيف الجماعات الإرهابية في الحرب ضد جماعة الحوثي:

حاول الخطاب الإعلامي اليمني والسعودي استعداد الولايات المتحدة الأمريكية ضد جماعة الحوثي التي ترفع شعار " الموت لأمريكا الموت لإسرائيل"، عبر الترويج لفكرة أن جماعة الحوثي على علاقة مع إيران وتنظيم القاعدة، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفتنع بذلك، خصوصاً وأن مؤسسة " راند " وثيقة الصلة بالدوائر الهامة بالبنجاحون الذي يعتمد على التقارير

جدول رقم (١) يوضح عدد الحروب في صعده وتواريخها		
سبتمبر ٢٠٠٤	يونيو ٢٠٠٤	الحرب الأولى
مايو ٢٠٠٥	مارس ٢٠٠٥	الحرب الثانية
أوائل ٢٠٠٦	نوفمبر ٢٠٠٥	الحرب الثالثة
يونيو ٢٠٠٧	يناير ٢٠٠٧	الحرب الرابعة
يوليو ٢٠٠٨	مارس ٢٠٠٨	الحرب الخامسة
فبراير ٢٠١٠	أغسطس ٢٠٠٩	الحرب السادسة
المصدر: صمم الجدول بالاستفادة من دراسة كرستوفر بوتشيك حول الحرب في صعده من تمرد محلي إلى تحد وطني، برنامج الشرق الأوسط، سلسلة أوراق كارنيجي العدد ١١٠ أبريل ٢٠١٠.		

والدراسات التي تمدها به هذه المؤسسة ويثق في مصداقيتها" من أنه على الرغم من شعار الحوثيين المناهض لإسرائيل وأمريكا، فإنهم لم يستهدفوا مواطنين أمريكيين أو منشآت

ومعدات أمريكية، بل أنهم يشاركون الولايات المتحدة نفس العداء تجاه بعض الخصوم في المنطقة"^(٦١)، أما العلاقة بين جماعة الحوثي والقاعدة فلا توجد أي وقائع أو شواهد مؤيدة له، بل على العكس فإن الشواهد والدلائل تشير إلى وجود عداء مستحكم بين جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة، فتنظيم القاعدة يعتبر أن الشيعة في اليمن لم يعودوا شيعة زيديون، وإنما تحولوا إلى شيعة رافضة، ويرى أنهم باتوا يشكلون خطراً على اليمن، وأن الشيعة طائفة لها أطماع توسعية في اليمن ويسومون السنة الويلات، مدعومة إقليمياً من إيران.

استغل النظام هذا العداء في حشد بعض المتشددین وعناصر القاعدة في حربه ضد جماعة الحوثي، وقد نفذ تنظيم القاعدة في أواخر عام ٢٠١٠ عمليتين انتحاريتين بسيارتين مفخختين ضد موكبين لجماعة الحوثي في الجوف وصعده، انتقاماً لقتلهم في الحروب التي دارت هناك بحسب بيان القاعدة، ولما فشل النظام في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركته في حربه ضد جماعة

^{٥٩} التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٨م، مرجع سابق، ص ١٤١.

^{٦٠} التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، صنعاء ٢٠٠١م، ص ٢٣٠.

^{٦١} - جين نوفاك، مقارنة لمكافحة حركات التمرد في اليمن، ترجمة عبدالله عبدالوهاب ناجي، وجاسم محمد، عن دورية، ميريا، مركز الأبحاث العالمية للشؤون الدولية "جلوريا" مأخوذ من موقع الكاتبة. تاريخ بدون وجهة النشر بدون ص ٧.

الحوثي، اتجه نحو المملكة العربية السعودية، وقد نجح في الحصول على مساعدات مالية لدعمه، بل واستطاع توريث المملكة العربية في الحرب السادسة التي دارت بين النظام وجماعة الحوثي عام ٢٠١٠،

كانت المواجهات خلال الحرب السادسة شرسة جداً، وقد ضرب النظام حصاراً على منطقة صعده، طال الغذاء والدواء وكل وسائل العيش، رغم النداءات الدولية المطالبة بضرورة مراعاة الجوانب الإنسانية للمواطنين العزل من قبل طرفي النزاع، وتجنب تدمير القرى والمنازل، بما في ذلك تجنب استخدام المدنيين دروعاً بشرية وتجنيد الأطفال وإشراكهم في الحرب، وبدأت المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية، تلمح إلى أن ما يجري من عنف وتدمير وقتل يرقى إلى جرائم حرب ضد الإنسانية، " وقد وصف مسؤول يماني الهدف من وراء الحصار المفروض على صعده بالقول : عندما يبدأ السكان الإحساس بالجوع، وينقطع مصدر دخلهم، فإنهم سيضطرون في نهاية المطاف إلى تسليم الحوثيين في مناطقهم" (٦٢). وقد وصفت " هيو مان رايتس ووتش " الحصار بالعقوبة الجماعية، وأنتهك صارخ للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على حق المدنيين الحصول على الإغاثة الإنسانية الضرورية لبقائهم. وقد شمل الحصار أكثر من (٧٠٠) ألف مواطن هم كل سكان محافظة صعده ، وصل عدد المشردين واللاجئين في المخيمات التي أقيمت لاستقبالهم في حجة وتهامة، وعمران إلى أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ لاجئ، ودمر القصف اليمني السعودي أكثر من (٩٠٠٠) مبنى وقد طال المدارس والمساجد وبعض المباني الحكومية، ودمرت قرى بكاملها.

قدر نائب رئيس الجمهورية اللواء عبدربه منصور خسانر الحكومة في الحرب السادسة ، أثناء لقائه مع قيادات حزب المؤتمر بمحافظة ريمة في ٢٣/١٢/٢٠١٠م وصلت إلى ٣ مليار دولار، ٣٠٠٠ قتيل من أفراد الجيش والأمن، ١٤ ألف جريح، " (٦٣)، في الوقت نفسه صرح المكتب الإعلامي لعبد الملك الحوثي، بأن القتلى في صفوف الميليشيات المسلحة القبلية الموالية للسلطة يقدر بـ(١٠٠٠) قتيل هذا في الحرب السادسة، وعلى هذا فقس ، كم هي الضحايا من القتلى والجرحى في كل الحروب الست بين القوات الحكومية والمليشيات القبلية والدينية السلفية الجهادية والحوثيين وفي أوساط المدنيين، وكل هؤلاء الضحايا من قتلى وجرحى وتشريد وتدمير، لماذا ومن أجل ماذا؟ بالإضافة إلى الاعتقالات والمحاكمات التي طالت المئات ممن اتهموا بالحوثية والحوثيين، والسؤال الأهم إلى متى سيظل العنف والحروب تعصف بالمجتمع اليمني ومقدراته، التي هو بأمرس الحاجة إليها في التنمية، وإلى متى سنظل أزمتنا البنوية السياسية والاجتماعية الذي من أسبابه وعوامله الرئيسية نظام الحكم ونهجه السياسي في إدارة المجتمع بالأزمات والحروب

٦٢ - المرجع السابق ص ٧ - ٨، وانظر تقرير منظمة العفو الدولية عن حرب صعده بعنوان : كل شيء هادئ على الجبهة الشمالية .
٦٣ - صحيفة اليقين، أسبوعية سياسية مستقلة، العدد (١٠) ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م ص ٢ .

واستنزاف موارده الاقتصادية في دعم تلك الحروب التي انعكست على أزمات النظام السياسي وعجلت من الأزمة المالية والاقتصادية التي تهدد البلاد بالانهيار، والذي هو أصلاً على شفا الهاوية بحسب التقديرات والتوقعات الدولية.

ثالثاً: توظيف الحرب ضد الإرهاب في التعامل مع الحراك الجنوبي:

استفادت الحكومة اليمنية من تحالفها مع واشنطن في حربها على الإرهاب ، من أجل ضرب حركات معارضة ، وجماعات محلية لها مطالب حقوقية ووطنية، ولا غرابة أن دوائر أمنية في السلطة اليمنية تحاول ضرب الحراك الجنوبي بالقوة ، عبر تصوير بعض المحافظات الجنوبية مثل لحج ، الضالع ، على أنها مناطق تعبت فيها عناصر تخريبية مسلحة ، وتصوير محافظات جنوبية أخرى مثل أبين، وشبوة واعتبارها مرتعاً لعناصر تنظيم القاعدة ، والهدف من هذا التقسيم للمحافظات الجنوبية والشرقية هو التأثير المعنوي على مؤيدي الحراك السلمي ، ونشر المزيد من القوات العسكرية والأمنية في هذه المحافظات ، وتكريس النهج القمعي ضد ناشطي الحراك تحديداً^(٦٤) ، لأن جزءاً هاماً وكبيراً من القاعدة يجري تحريكه بالريموت كنترول من مراكز القوى النافذة في الحكم .

إن الهدف الحقيقي للحكومة من ربط الحراك الجنوبي السلمي بالقاعدة والتطرف والإرهاب تارة ، وبالعناصر التخريبية تارة أخرى ، هو عسكرة مناطق ومحافظات الجنوب تحت شعار ما يسمى "مكافحة الإرهاب" "وحماية الوحدة الوطنية" ، دون أن تدرك المؤسسة السياسية الرسمية خطورة هذا النهج على مستقبل العمل السياسي الديمقراطي ، والوطني ، خصوصاً في صورة تعميق الهوة بين الشمال والجنوب، وتحويل مناطق الجنوب إلى مناطق عسكرية قلقة ومتوترة ، تعيش حالة استنفار ومقاومة دائمة للحكم "المركزي" ، وبالنتيجة تحفيز دعوات الانفصال و تقرير المصير.

^{٦٤} - صحيفة النداء صنعاء ٤/١٠/٢٠١٠م العدد (٢٥٠) ص ٣.

الفصل الخامس

الحرب ضد الإرهاب

مقدمة:

تحول الإرهاب خلال الثلاثة عقود الماضية إلى ظاهرة عالمية شرق أوسطية، وباتت معظم المجتمعات البشرية والدول تعاني من ظاهرة الإرهاب، بشكل مباشر أو غير مباشر، وان اختلفت درجاتها وطبيعتها وحدتها من دولة إلى أخرى، بحسب طبيعة النظام السياسي والبنى والعلاقات الاجتماعية والانتماءات الدينية لشعوبها، والتوجهات الثقافية السائدة فيها، وبالتالي فإن الإرهاب لا يمثل ظاهرة ثقافية / اجتماعية يختص بها شعب بعينه أو دين أو مذهب أو ثقافة بعينها، وإنما هو حصيلة لجملة من العوامل والسياسات المحلية والخارجية التي وفرت ومازالت الظروف الموضوعية لقيام وانتعاش الجماعات الإرهابية، وامتداد أضرارها وأخطارها، ليس على المستوى المحلي فحسب، إنما على صعيد المنطقة والعالم اجمع .

أولاً: الشراكة اليمنية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب:

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تبنت بعض دوائر صناعة القرار الاستراتيجي الأمريكي اتهامات لليمن تشير إلى تحوله إلى ملجأ آمناً للإرهابيين الفارين من أفغانستان، وعلى أثرها بدأت تقارير إعلامية تتحدث عن ضربة عسكرية تستهدف اليمن بعد أفغانستان، الأمر الذي دفع بالرئيس علي عبد الله صالح إلى زيارة الولايات المتحدة في نوفمبر ٢٠٠١م حيث التقى الرئيس جورج بوش واستطاع تغيير السياسة الأمريكية وتحويلها للإرهاب وتحويلها من دولة مستهدفة إلى دولة شريكة في مكافحة الإرهاب^(٦٥)، ومنذ مطلع عام ٢٠٠٢م بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل والتعامل المباشر مع الإرهاب في اليمن عبر تنفيذ عمليات مباشرة ضد عناصر تنظيم القاعدة في اليمن، ففي ٤ يناير ٢٠٠٢م نفذت طائرة أمريكية دون طيار هجوماً على جماعة من القاعدة في صحراء مأرب، راح ضحيتها أبو علي الحارثي وخمسة من مرافقيه، وكانت هذه أول عمل عسكري أمريكي مباشر تجاه القاعدة في اليمن، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنسق مع الحكومة اليمنية بشكل مسبق، بل جاءت العملية نتيجة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القبائل، فقد استطاع السفير الأمريكي آدموند هول تكوين علاقة مباشرة مع النخب القبلية في مأرب والجوف، لذلك أعلنت الحكومة اليمنية أن أبي علي الحارثي قتل في انفجار سيارة ملغومة بمنطقة النقعة، بينما قالت الولايات المتحدة الأمريكية أنها قتلت بطائرة دون طيار.

آخر العمليات المباشرة التي تدخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كانت استهداف عدد من عناصر القاعدة في قرية المعجلة بمحافظة أبين بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٩م، وقد تبين فيما بعد أن ضحايا العملية كان معظمهم من المدنيين الأبرياء،

^{٦٥} التقرير الاستراتيجي اليمني، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء ٢٠٠٣م، ص ٢٣١.

إطار رقم (٩) بيان تنظيم القاعدة حول مجزرة المعجلة.

الحمد لله معز الإسلام بنصره، ومذل الشرك بقهره، ومصرف الأمور بأمره، ومستدرج الكافرين بمكره، الذي قدر الأيام دولاً بعدله، وجعل العقاب للمتقين بفضلهم، والصلاة والسلام على من أعلى الله منار الإسلام بسيفه... أما بعد:

فقد قامت خمس مقاتلات أمريكية بغارة وحشية على المسلمين الأمنيين من قبائل باكازم في قرية المعجلة منطقة المحفد بولاية أبين، بعد صلاة الفجر يوم الخميس ١/ محرم/ ١٤٣١ هـ، فقتل على إثر هذا القصف الوحشي على قرية باكازم ما يقارب الخمسين من النساء والأطفال والرجال، بالتزامن مع حملة عسكرية على قبائل أرحب، بحجة مكافحة الإرهاب (الإسلام)، والقضاء على الطليعة المجاهدة من أبناء قبائل اليمن الأبية.

ونحن أمام هذا المصاب الجلل نعزي أمتنا الإسلامية، وخاصة قبائل باكازم في مصابهم، ونسأل الله أن يتقبل شهداءهم، وأن يرزقهم الصبر والثبات على الدين الحق، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد شاهد المسلمون طائرات التجسس الأمريكية تجوب ولايات اليمن قبل المجزرة بعدة أشهر، ولا زالت مستمرة، منتهكة حرمة المسلمين بتواطؤ مع حكومة اليمن العميلة الخائنة بالتجسس، والتصوير، وكشف عورتهم، وقتل المسلمين الأبرياء الأمنيين. وتمت هذه المجزرة باتفاق وتنسيق يماني، أمريكي، مصري، سعودي، ويتعاون من دول الجوار.

وقد تابع الجميع تهنية كل من قائد الحملة الصليبية الرئيس الأمريكي أوباما، وفرعون العرب حسني مبارك للرئيس اليمني الأسود العنسي بالمجزرة الوحشية على ولاية أبين، وإن شاء الله سنوافيكم بتفاصيل أكثر في وقت لاحق.

وأمام هذا الاعتداء العاشم فإننا نؤكد على الآتي:

١. أن الحرب على بلادنا هي حرب صهيوصليبية حاقدة، وأنها ما زالت مستمرة، تستهدف الإسلام والقضاء على أهله في فلسطين، والعراق، وأفغانستان، والصومال، والشيشان، ووزيرستان وغيرها من بلاد المسلمين.
 ٢. تكشف هذه العملية زيف الديمقراطية الغربية المزعومة، وتشدقهم بحقوق الإنسان وهي تقوم بقتل الأبرياء الأمنيين غدرًا بالقصف بالطائرات، والإبادة الجماعية.
 ٣. أن هذه المجزرة تبين حجم عمالة الحكومة اليمنية وحكام الجزيرة العربية للحملة الصهيونية، وأنهم أصبحوا أداة بيدها؛ لقتل شعوبنا المسلمة.
 ٤. تخبط وكذب الحكومة اليمنية في تصريحاتها الإعلامية حيال مجزرة أبين، بزعمها أن الغارات اليمنية في حين أنها أمريكية باعتراف الأمريكان.
 ٥. استهتار الحكومة اليمنية بدماء المسلمين وكذبها الواضح؛ حيث ادعت أن العملية ليس بها مدنيون، وقد شاهد العالم عبر القنوات الفضائية جثث النساء والأطفال، كما أكد ذلك مدير مديرية (المحفد): "بأن عدد القتلى بلغ تسعة وأربعين من النساء والأطفال والمواطنين."
 ٦. فشل الحملة المشتركة في تحقيق هدفها للقضاء على المجاهدين في جزيرة العرب في أبين، وصنعاء، وأرحب.
 ٧. تشييد قبائل أرحب الأبية بوقوفها المشرف في كسر وصد الحملة التي تقدمت على منطقة أرحب، مما أدى إلى ردهم خائبين خاسرين.
 ٨. نهييب بعلماء ودعاة الأمة أن يقوموا بواجبهم في الصدع بالحق نصرًا لقتلى المسلمين في هذه المجزرة، وأن يبينوا للناس حكم التعاون مع الأمريكان في التعدي على بلاد المسلمين.
 ٩. أننا لن نترك دماء نساء وأطفال المسلمين تمر دون أن نأخذ بثأرهم بإذن الله.
- وفي الأخير ندعو كل قبائل اليمن الأبية أهل المدد والنصرة، وشعوب الجزيرة العربية لمواجهة الحملة الصليبية وعملائهم على جزيرة محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك بضرب قواعدهم العسكرية، وسفاراتهم الاستخباراتية، وأساطيلهم المتواجدة في مياه وأراضي الجزيرة العربية؛ حتى نوقف المجازر المتكررة على بلاد المسلمين وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون

تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب

الأحد ٤ / محرم ١٤٣١ هـ

ثانياً: إستراتيجية الحكومة في مكافحة الإرهاب:

يتقاطع ويلتقي نظام الحكم في صنعاء مع أمريكا والخارج حول شعار ما يسمى "مكافحة الإرهاب". ولكن دون أي جدوى عملية لهذا الشعار على صعيد الممارسة الواقعية . فحتى الآن ما يزال شعار "مكافحة الإرهاب" في اليمن ظاهرة إعلامية ودعائية ، في الإعلان عن أسماء بعض الأشخاص المطلوب القبض عليهم ، مع فدية بمئات أو ملايين الدولارات أو الريالات، إعلانات بدأت تظهر أحياناً في بعض الصحف الرسمية كالإعلان "إعلان عن طلب القبض على الإرهابيين": ١. سعيد محمد قليص الشهري ٢. أحمد عبد العزيز ٣. جاسر الجاسر^(٦٦)، ولم تصل المواجهة والمكافحة للجماعات الإرهابية ، والإرهاب حتى الآن إلى مستوى المواجهة والمكافحة الأيديولوجية ، والثقافية ، والسياسية ذات الطابع الإستراتيجي ، الذي يطال البنية التحتية المادية، والأيديولوجية للعنف والتطرف ، والإرهاب الأصولي المتأسلم، فلم يدخل الإعلام الرسمي، والمؤسسة الثقافية الرسمية حد مواجهة التطرف والإرهاب الديني، هذا ما تقوله حقائق الواقع بعيداً عن الخطاب الإعلامي والدعائي .

إن مكافحة الإرهاب في اليمن لن تتحقق غاياتها بالقضاء على التنظيمات الإرهابية إلا بوفاق وطني ، وبإستراتيجية سياسية وطنية تشارك في وضعها وتنفيذها الأحزاب والمنظمات المدنية والمؤسسات المناهضة للإرهاب، والوفاق الوطني يتطلب حواراً جاداً بين أطراف الصراع، بمشاركة جميع القوى السياسية دون استثناء أحد ، إن التدخل السعودي والأمريكي المباشر كطرف خارجي في الصراع وفي الحرب سيزترتب عليه تأثيرات تعمق الأزمة في عدة اتجاهات ، الاتجاه الأول : اتخاذ السلطة الحرب مصدراً لشرعيتها ، وهذا التدخل ستستخدمه لإطالة أمد الحرب ، والاتجار بها ، وسيشجعها على الاستمرار بالإعداد لحرب أهلية واسعة ومستمرة ، وتجهيز الميليشيات المسلحة ذات الطابع القبلي والجهوي ، كلجان الدفاع عن الوحدة ، وكتائب الجهاد ، والجيش الشعبي ، الاتجاه الثاني: استخدام السلطة للحرب على - الإرهاب وغيره للتوصل من الحوار والاتفاقات مع أحزاب المعارضة^(٦٧)، والاتجاه الثالث : تحول الحرب إلى مصدر رزق للأجنحة المستفيدة من الحرب ، ومصدر لجمع المال وشراء الذمم وتكريس نظام الولاءات والمحسوبية التي يدور حولها الحكم.

لا خيار أمام المؤسسة السياسية الرسمية للدخول في مشروع جدي وإستراتيجي لمكافحة التطرف الديني والإرهاب باسم الجهاد الإسلامي ، سوى خلق جبهة وطنية عريضة ، وجعل القوى السياسية الحزبية والمدنية ، والديمقراطية الحقيقية طرفاً أساسياً ومشاركاً فعلياً في هذه الجبهة

^{٦٦} - صحيفة الثورة صنعاء الخميس ٢١/١٠/٢٠١٠م العدد (١٦٧٨٠) الصفحة الأخيرة .

^{٦٧} - د. محمد أحمد المخلافي ، صحيفة الثوري ، صنعاء ، الخميس ١٤/١٠/٢٠١٠م العدد (٢٠٨٢) .

لمكافحة الإرهاب باسم الدين ، وهو ما أشار إليه الوزير العماني يوسف بن علوي لصحيفة "الحياة" حين قال " إن أحزاب اللقاء المشترك تستطيع مع الحكومة أن تجد قاعدة يتفق عليها، باستيعاب المشكلات في الشمال والجنوب، وأعتقد -كما يقول - إن الرئيس علي عبد الله صالح بما لديه من خبرة يستطيع أن يكون وسيلة إيجابية في أي حوار ضمن هذا النطاق"^(٦٨) ، وهو ما لم يدركه ويستوعبه الحكم في اليمن حتى اللحظة من ضرورة فك ارتباطه جذرياً بهذه الجماعات التي ما يزال مصراً على استخدامها كورقة سياسية "كرت" لأهداف تكتيكية ، وهو ما يفسر أن النشاط السياسي، والأيديولوجي، وحتى الأمني، للمؤسسة السياسية الرسمية في مواجهة الخطاب التكفيري والجهادي، والجماعات الجهادية ما يزال في حده الأدنى، مواجهة محدودة، وجزئية، ومناسباتية وهو في الغالب خطاب إعلاني، إعلامي، دعائي، لمكافحة الإرهاب، ودون رؤية سياسية فكرية إستراتيجية شاملة لمواجهة ومكافحة الإرهاب.

إن خطورة ما يجري سياسياً، وعسكرياً، وأمنياً، بين التنظيمات الجهادية المختلفة والقاعدة، وبين المؤسسة الرسمية في اليمن، تكمن في غياب إستراتيجية سياسية وطنية شاملة وواضحة لدى الحكم بمقاومة القاعدة (على شاكلة ما يجري في المملكة السعودية) ، فالنظام السياسي يعيش حالة ازدواجية سياسية في الموقف من الجماعات التكفيرية والجهادية ، والقاعدية ، بحكم عملية وحالة الاختراق المزدوج بين هذه الجماعات ، وأجنحة نافذة في الحكم (سياسياً ، وأمنياً ، وعسكرياً) واللافت للنظر هنا أن الجماعات الجهادية والقاعدية اليمنية (ضد الداخل والخارج) بأطرافها المختلفة ليس من أهدافها ، وضمن أجندياتها ، وممارساتها مكافحة الفساد ، والنهب ، والقتل ، والتوزيع غير العادل للثروة الوطنية ، التي ينص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ولا حتى مقاومة الاستبداد ورفض الطغيان واحتكار السلطة ، بل إن بعضهم يبرر ذلك تحت غطاء خطاب "طاعة ولي الأمر" ، وهذا ينطبق على الجيل الأول من الجهاديين وكذلك الجيل الثاني ، وحتى بعض عناصر الجيل الثالث من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي أعلن خلال عام ٢٠٠٩م ، ومن هنا نلاحظ عدم خوف النظام - إلى زمن قريب - على ذاته ومصالحه وشرعيته من هذه الجماعات كنظام . فلم تكن ممارسات وخطابات التنظيمات التكفيرية والجهادية ، والقاعدية ، - حتى (ثلاث سنوات) مضت توجه نقدها أو هجماتها القتالية ضد المؤسسة السياسية الرسمية . وخلف شعار "مكافحة الإرهاب" (القاعدة خصوصاً) تحرك المجتمع الدولي (أمريكا وبعض دول أوروبا ودول الخليج) لدعم النظام في اليمن بعد أن جرى تدويل ظاهرة الإرهاب في صورة اسم القاعدة ، وبدأت المساعدات الأمنية والعسكرية بمبالغ محدودة منذ أكثر من عقد من الزمن ، ثم

^{٦٨} - يوسف بن علوي صحيفة الحياة اللندنية الأحد ٢٢/١١/٢٠٠٩م نوفمبر .

تطورت افتتاح امريكا فرعين لـ (CIA) و(FBI) في صنعاء، وكذلك إلى إرسال خبراء عسكريين و الإشراف على إنشاء وحدات عسكرية خاصة لمحاربة الإرهاب، إضافة إلى مساعدات ومنح مالية واقتصادية تنموية حتى وصلت المساعدات والمنح إلى أرقام مالية كبيرة في مؤتمر أصدقاء اليمن المنعقد في لندن عام ٢٠٠٦م الذي خصص أكثر من خمسة مليارات دولار لدعم اليمن أمنياً ، واقتصادياً (تنموياً) ، فتحت يافطة "مكافحة الإرهاب" "رصد الغرب ، ودول الخليج وغيرها ٥.٧مليار دولار في شكل تعهدات مالية لمساعدة اليمن لمكافحة تنظيم القاعدة المتنامي نشاطه في اليمن عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن حكومة صالح – كما تقول إيلين نك ماير – غير قادرة على تطوير خطط الإنفاق، والرقابة المؤكدة التي تلبى تطلعات الجهات المانحة لليمن ، وقد كان الغرض من مؤتمر أصدقاء اليمن ، تجنب هذه المخاوف ، والتوصل إلى إيجاد حلول لدفع التنمية ، أو ربما عبر إنشاء صندوق إضافي لدعم التنمية في البلد ، وبالرغم من ذلك فإن ما تحتاجه اليمن أكثر من غيرها ليس المزيد من النقد ، بل أن تقسم الحكومة النقد الذي تملكه على الشعب بدلاً من سرقة" (٦٩) ، علماً أن ما تسلمته الحكومة اليمنية من إجمالي التعهدات البالغة ٥.٧مليار دولار لا يتجاوز في أحسن الأحوال ٧ إلى ١٠% وذلك للشروط الإدارية والقانونية والمالية والتنظيمية لصرف المساعدات والمنح ، ومع ذلك طلب علي مجور رئيس الوزراء من الدول وأصدقاء اليمن في مؤتمر لندن في يناير ٢٠١٠م أربعين مليار دولار لدعم اليمن في مكافحة الإرهاب، اسمها "خطة مارشال يمنية" . مما أثار استغراب العالم كله حول جدية هذا الطلب" (٧٠) ، علماً أن مكافحة الإرهاب والقاعدة تحتاج قبل المال ، والدعم الأمني ، والعسكري ..، إلى إرادة ، وإلى قرار سياسي ، ورؤية إستراتيجية وطنية شاملة ، إن النظام في صنعاء حتى اليوم ما يزال يستخدم الإرهاب والقاعدة كورقة ابتزاز للحصول على المساعدات الخارجية ولمساندة النظام في قمع خصومه السياسيين المعارضين (حوثيين ، حراك ، اللقاء المشترك ، وجماعات قبلية معارضة) ، ولم يدخل النظام فعلياً في بداية مشروع مكافحة الإرهاب ، إلا بعد أن قرر الجيل الثالث من القاعدة (جيل الإنترنت) فك الارتباط بالأجنحة النافذة في الحكم ، وأخر ٢٠٠٨م ، بداية ٢٠٠٩م.

إن الموقف الرسمي المزدوج من الجماعات التكفيرية والجهادية هو الذي يفسر حيرة بعض الباحثين عند دراسة حالة الإرهاب في اليمن ، وهو كذلك ما يفسر ظاهرة التهويل والتهوين، الرسميين من حضور ووجود الجماعات الجهادية، والقاعدية في اليمن "فالذي يهول القاعدة

٦٩ - إيلينا نك ماير المصدر أونلاين ترجمة خاصة ، نقلاً عن مجلة السياسة الخارجية الأمريكية وعن مجلة فورين بوليسي الأمريكية ، والباحثه حالياً رئيسة مكتب واشنطن بوست .

٧٠ - أنظر حول ذلك علي مجور رئيس الوزراء في حوار مع صحيفة "السياسية" صنعاء ، وكذلك المصدر أونلاين ترجمة خاصة نقلاً عن السياسة الخارجية الأمريكية .

ويضخمها هو خطاب السلطة ، وإجراءاتها اليومية، التي تتبعها، ترى معارك تدور يومياً في كل مكان ، بالأمس معركة في شبوة بالطيران، وتهجير ما بين خمسة عشر إلى عشرين ألف مواطن من مدينة الحوطة، وذلك بسبب البحث عن شخص أو شخصين من القاعدة ، وبعدها تأتي السلطة لتقول في خطاب آخر : إن ثمة من يهولون من شأن القاعدة ، وتنسبه للآخرين ...، السلطة تهون وتهول من شأن القاعدة ، إذا ما أرادت أن توظفها في شيء معين هولتها ، وإذا أرادت أن توظفها في مصلحة ما هونت منها ، كأن تطمئن المستثمرين ، وهو موضوع خطير جداً ، لازم أن تكون قضية مكافحة الإرهاب ، قضية وطنية ^(٧١) .

إن أمريكا والغرب يدركون عدم جدية نظام صنعاء في مكافحة الإرهاب ، وأن شعار ما يسمى "مكافحة الإرهاب" ليس أكثر من ورقة سياسية تكتيكية ، وتأكدت هذه القناعة بالملموس ، لأمريكا ، والغرب الرأسمالي، بعد حادثة ، عمر الفاروق عبد المطلب ، النيجيري ، في ديسمبر ٢٠٠٩م ، وحادثة الطردين ، وأن إمكانية التحالف الإستراتيجي مع النظام في صنعاء لمكافحة الإرهاب أصبح صعباً، ومن أن دعم النظام مالياً ، وأمنياً ، لمكافحة القاعدة غير مُجدٍ في الممارسة الواقعية ، وأنه لا بد من تقليص الدعم ، والاستعاضة عنه ، أو توسيعه مع جهات مأمونة في الداخل اليمني ، والأمر الآخر الاعتماد على النفوذ السعودي في اليمن كحليف إستراتيجي في مكافحة القاعدة ، وجاءت حادثة الطردين لتكشف عن اختراق الجانب السعودي، للأجهزة الأمنية ، والسياسية اليمنية ، فالسعودية هي من أبلغت الأمريكان ، والجهات المعنية الأخرى في الخارج بقضية الطردين ، وهو ما أعلنته جميع الوسائل الإعلامية ، بما فيه القيادات السياسية والأمنية الأمريكية ، وهي فضيحة سياسية وأمنية تكشف عجز النظام عن مكافحة الإرهاب، بل وتلمح إلى تورطه وتواطؤه ، مع الجماعات الجهادية ، والقاعدة ، وكان السعودية بذلك تقول بصورة مباشرة إن الأجهزة الأمنية اليمنية غير معنية بمكافحة القاعدة ، إلا كشعار إعلامي ، وإن النظام في صنعاء غير جاد في مكافحة الإرهاب ، وهي رسالة قاسية وثقيلة أوصلها النظام السعودي إلى العالم كله . أضعفت سياسياً وعملياً ، قضية تحالف النظام في اليمن مع العالم الخارجي في مكافحة الإرهاب (القاعدة) ، وأنه من الصعب أن يكون حليفاً إستراتيجياً في هذا المجال . وبعد حادثة الطردين ، بدأ حصار العالم الخارجي كله لليمن ، اقتصادياً ، ومالياً ، بصورة كبيرة ومخيفة ، أثرت على تنقلات رحلات الطيران منه ، وإليه ، وأثرت بالنتيجة على السياحة ، والاستثمار ، وعلى علاقات اليمن السياسية ، والاقتصادية ، والأمنية مع العالم الخارجي . وعلى سمعة اليمن .

^{٧١} - ياسين سعيد نعمان حوار مع صحيفة الأهالي / صنعاء الثلاثاء ٢٨/٩/٢٠١٠م العدد (١٦٠) ص ٨-٩ .

كما أن جزء من الرسالة السعودية يعود إلى محاولتها تأكيد دورها الإستراتيجي مع أمريكا ، والعالم الخارجي في مكافحة الإرهاب . وجعلها مشرفة وقائدة له في المنطقة ، بما فيه اليمن ، وما يؤكد ذلك أكثر ، هو حادثة إنقاذ وتحرير المختطفين الألمان ، ودون علم ومعرفة الأجهزة الرسمية اليمنية (السياسية ، والأمنية) وهو ما يشير إلى احتمالات كبيرة بتورط أجنحة نافذة يمنية مع هذه الجماعات الجهادية (القاعدة) ، ثم جاءت تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين حول التعاون والتحالف الإستراتيجي مع السعودية لمكافحة القاعدة على الأرض اليمنية ، وهي رسالة للنظام في صنعاء ، حيث كشفت صحيفة "نيويورك - تايمز - ذلك عن خطة أمريكية تقوم على توظيف الإمكانيات ، والقدرات المالية ، والاستخباراتية السعودية للعمل على الأراضي اليمنية لملاحقة ومحاربة القاعدة : ولم تنف الإدارة الأمريكية صحة هذا التسريب ، وإنما شككت في صحة التفاصيل التي أوردتها الصحيفة"^(٧٢) ، وبذلك يكون شعار ما يسمى "مكافحة الإرهاب" يمينياً قد وصل إلى طريق مسدود مع الداخل ومع الخارج ، ولم يعد بإمكان المؤسسة السياسية الرسمية أن توظف شعار "مكافحة الإرهاب" بالطريقة القديمة ، وانحصر استخدامها فيما تبقى صالحاً من الشعار في تجميد عملية التحول السياسي الديمقراطي ، ومنع الإصلاحات الدستورية والقانونية ، والاقتصادية والاجتماعية ، (من خلال رفض الحوار والتلاعب بورقة الحوار) ، وكذا في استخدامها شعار "مكافحة الإرهاب" في تصفية الحساب مع خصومها السياسيين وقرارها السياسي بإلغاء اتفاق فبراير ٢٠٠٩م واتفاق ١٧ يوليو ٢٠١٠م ، وإصرار النظام على الذهاب إلى الانتخابات البرلمانية منفرداً ، وبدون الإصلاحات السياسية والدستورية التي تم الاتفاق عليها مع المعارضة ، حتى وصل بها الأمر إلى إلغاء تحديد فترة الرئاسة بدورتين انتخابيتين ، وجعل حكم الرئيس مفتوحاً وغير محدد بفترة زمنية معلومة (مدى الحياة) .

وأن "الطريقة الأنجع لمكافحة الإرهاب ، هي في استئصال الجذور المولدة له ، وفي تقديم حزمة شاملة من المعالجات ذات الطابع الإستراتيجي"^(٧٣) ، فالتنازل للداخل الوطني هو الخيار الأسلم بدلاً من تحول شعار ما يسمى "مكافحة الإرهاب" إلى حالة استباحة مفتوحة للبلاد كلها ، أرضاً ، وبحراً ، وجواً ، حينها يمكننا القول إننا بدأنا ندخل إلى فضاءات سياسية وطنية ديمقراطية لمكافحة التطرف والإرهاب في بلادنا .

ثالثاً: مؤسسات مكافحة الإرهاب:

استغل النظام الحرب على الإرهاب في بناء مؤسسات عائلية موازية لمؤسسات الدولة، ففي موازاة جهاز الأمن السياسي، أسس جهاز الأمن القومي، وفي موازاة الجهاز القضائي، أنشأ المحاكم

^{٧٢} - د. ناصر محمد ناصر صحيفة الوسط صنعاء الأربعاء ١٢/١٠/٢٠١٠م العدد (٣١٢) الصفحة الأخيرة .
^{٧٣} - قادري أحمد حيدر كتاب "قراءات في العولمة والتأسلم السياسي" ص ٩٢ .

الجزائية المتخصصة، وفي موازاة الجيش دعم الحرس الجمهوري وأسس وحدات القوات الخاصة، وفي موازاة أجهزة الشرطة أسس وحدة مكافحة الإرهاب في الأمن المركزي، وأسند قيادة هذه الأجهزة للأبناء والأقارب والموالين.

١: جهاز الأمن القومي:

في ٣ فبراير ٢٠٠٣ هرب من سجن الأمن السياسي ٢٣ عنصراً من أخطر عناصر التنظيمات

الجهادية، عبر نفق تحت الأرض، وقد اتهم النظام بعض قادة الأمن السياسي في التورط في هذه العملية، وقد استغل النظام هذه العملية للترويج لفكرة ضعف جهاز الأمن السياسي، واختراقه من قبل الجماعات الجهادية، وطلب من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدته في تأسيس جهاز أمني جديد، يتخصص في مكافحة الإرهاب، وقد تم تأسيس جهاز الأمن القومي بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه استغله للحفاظ على حكم العائلة، وقد اعتمد في اختياره لعناصره على معايير مناطقية وطائفية، وقد عمد هذا الجهاز إلى خلق أعداء وهميين للنظام وتلفيق التهم والقضايا بغرض تبرير المليارات التي يهدرها سنويا بدون محاسبة، وقد

إطار رقم (١٠) قصة هروب عناصر القاعدة من سجن الأمن السياسي

بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٣ هرب ٢٣ عنصراً من تنظيم القاعدة من سجن الأمن السياسي بصنعاء، وفي ٢٠٠٦/١٠/١ طاردت أجهزة الأمن فواز الربيعي (المحكوم عليه بالإعدام) المخطط الرئيسي لعملية الهروب، وزميله الهارب معه محمد عبدالله الديلمي -، وقد لقيا مصرعهما أثناء المواجهة مع قوات الأمن التي حاولت ضبطهما، وفي تاريخ ٢٠٠٧/١/١٤ قام المدعو ياسر ناصر علي الحميقاني أحد الفارين من سجن الأمن السياسي بإطلاق النار ورمي قنبلة على رجال الأمن بمديرية سباح محافظة أبين عند محاولة إيقافه وقد رد رجال الأمن بإطلاق النار عليه مما أدى إلى مقتله.

أدخلت هذه الممارسات اليمن شمالاً وجنوباً في دوامة من العنف والحروب والصراعات الأهلية أوقعت النظام والبلاد في أزمت سياسية طاحنة".

٢: المحاكم الجزائية المتخصصة بالإرهاب:

صدر قرار جمهوري عام ١٩٩٩م بإنشاء المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب، وهي المحكمة الشبيهة بمحاكم أمن الدولة أو المحاكم الاستثنائية، وصدر قرار جمهوري في العام ٢٠٠٤، وسع من صلاحيات المحكمة الجزائية المتخصصة، بإضافة اختصاص إليها هو " النظر في جرائم تمس أمن الدولة، والجرائم البالغة الخطورة الاقتصادية والاجتماعية^(٧٤)، وفي عام ٢٠٠٨ صدر قرار جمهوري، قضى بإنشاء محاكم جزائية متخصصة في أكثر من محافظة

^{٧٤} محمد عايش، اليمن والتوظيف السياسي للحرب على الإرهاب، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى المجتمع المدني الموازي لمؤتمر لندن حول اليمن ومكافحة الإرهاب، صنعاء يناير ٢٠١٠م، ص ٢.

جنوبية، وذلك للتعامل مع ما تصفه الحكومة اليمنية بالحراك القاعدي الذي نشط في تلك المحافظات.

إطار رقم (١١) القضايا التي تم إحالتها إلى القضاء خلال السنوات الأخيرة

قضية جيش عدن أبين الإسلامي في ديسمبر ١٩٩٨م، وعدد عناصرها ١١ عنصرا .
قضية تفجير المدمرة الأمريكية كول في أكتوبر ٢٠٠٠ م، وعدد عناصرها ١٢ عنصرا .
قضية الاعتداء على السفارة البريطانية في أكتوبر ٢٠٠٠ م، وعدد عناصرها ٤ عناصر .
قضية الاعتداء على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج في أكتوبر ٢٠٠٢ م، وعدد عناصرها ٥ أشخاص .
قضية الاعتداء على طائرة هيلوكوبتر تابعة لشركة هنت في نوفمبر ٢٠٠٢ م، وعدد عناصرها ٨ أشخاص
قضية التفجيرات بأمانة العاصمة في عام ٢٠٠٢ م، وعدد عناصرها ٨ عناصر .
قضية أنور الجيلاني في سبتمبر ٢٠٠٣ م، وعدد عناصرها ١٨ عنصرا .
قضية خلية الإرهابي أبو علي الحارثي الصغير في فبراير ٢٠٠٥ م، والذي عاد من العراق بتوجيه من الزرقاوي لتنفيذ أعمال إرهابية في اليمن وعدد عناصرها ٢٧ عنصرا .
قضية خلية الحزام الناسف وعدد عناصرها ٢٥ عنصرا فبراير ٢٠٠٥ م
قضية إطلاق النار على السفارة الأمريكية وعدد عناصرها عنصر واحد .
قضية تحرير وثائق رسمية تتعلق بتزوير هويات عناصر إرهابية وعدد عناصرها ٩ أفراد .
قضية إيواء وتستر على عناصر مطلوبة وعدد عناصرها شخصين .
قضية التستر على أحد العناصر الفارة وعدد عناصرها شخص واحد .
قضية تشكيل عصابة مسلحة والقيام بأعمال تخريبية وعدد عناصرها ٢٦ فرد .
قضية اغتيال اثنين من الأطباء الأمريكيين العاملين في مستشفى جبلة في محافظة إب وعدد عناصرها ١٨ شخص، وصدر حكم الإعدام على الجاني ونفذ فيه .
قضية الاشتراك في عصابة مسلحة وتقديم دعم لعناصرها وعدد عناصرها ٢ .
قضية تزوير جوازات والتستر على عناصر مطلوبة وحيازة أسلحة ومتفجرات وعدد عناصرها ٢٢ .
قضية محاولة اغتيال السفير الأمريكي وعدد عناصرها ١١ شخصا .
قضية تهريب السلاح إلى الصومال وعدد عناصرها ٥ أفراد من جنسيات مختلفة .
قضية الاشتراك في عصابة مسلحة ومهاجمة منشآت النفط في مأرب وحضرموت وعدد عناصرها ١٨ شخصا .
قضية الاشتراك في عصابة مسلحة " خلية مسيك " للقيام بأعمال إجرامية وعدد عناصرها شخصين .
قضية لتخطيط للقيام بأعمال إرهابية على أفواج سياحية أوروبية وعدد عناصرها ١١ شخصا .
قضية خلية توفيق الفقيه والتي خططت لاستهداف أفواج سياحية وعدد عناصرها ١٤ شخصا .
قضية خلية تريم والتي نفذت عدة عمليات إرهابية في حضرموت والأمانة ومأرب وعدد عناصرها ١٣ فردا .
قضية خلية باب القاع والتي استهدفت أجانب عاملين في اليمن وعدد عناصرها ٧ أشخاص .

رفضت نقابة المحامين اليمنية الاعتراف بالمحاكم الجزائية المتخصصة، وحثت أعضائها على عدم الاعتراف بها أو الترافع أمامها باعتبارها مخالفة للدستور والقانون، وحثت المحامين بالشطب من عضوية النقابة في حال الترافع أمامها نظرا لإدارتها من خلال التلفون وعدم جديتها في تطبيق القانون، كما ثار لغط إعلامي حول دورها في تنظيف المخالفات الجنائية الجسيمة

المعاقب عليها أمام المحكمة الجنائية الدولية نظرا لممارساتها المنتهكة لحقوق الإنسان والتي لا تسقط بالتقادم والتي تقوم بها بعض أجهزة الأمن و تشمل الاختطاف والتعذيب والتنكيل بالمتهمين وتلفيق التهم تحت التعذيب الجسدي والنفسي الشديد.

<p>إطار رقم (١٢) نماذج من انتهاك الحق في المحاكمة العادلة للمتهمين بقضايا الإرهاب</p> <p>مرحلة الاعتقال: مارست أجهزة الأمن المختلفة حالات من الخطف والاعتقال التعسفي، حيث احتجزتهم في أماكن الحجز التابعة للأمن السياسي في العاصمة والمحافظات دون مصوغ قانوني أو عرض على القضاء، والاعتقال يتم من خلال مراهمة المنازل بعد منتصف الليل أو عند الفجر، أو عبر الاختطاف من الطريق العام.</p> <p>أثناء الاعتقال: تمارس الأجهزة الأمنية انتهاكات بحق المعتقلين منها عزل المعتقلين وحرمانهم من الزيارة، واستخدام التعذيب الجسدي والنفسي لانتزاع الاعترافات، وسجنهم في زنازين متسخة وضيقة وحرمانهم من النوم إلى آخر تلك الممارسات .</p> <p>ما بعد الاعتقال: تستمر الأجهزة الأمنية في حبس المعتقلين ممن لم تتوافر ضدهم أي أدلة ترجح إدانتهم لفترات متفاوتة حيث استمر حبس المتهمين بتفجير كول قرابة ثلاث سنوات قبل تقديمهم للمحاكمة عام ٢٠٠٤م ويستمر حبس المتهمين في سجون الأمن أثناء المحاكمة.</p> <p>ما بعد المحاكمة: لا يتم الإفراج عن المتهمين بالانتماء لتنظيم القاعدة أو غيرهم من الذين برأتهم المحكمة، حيث لم يفرج عن المتهمين الذين أيدت المحكمة الاستثنائية براءتهم عام ٢٠٠٥م ، وهم منصور البيحاني وفارس الهندي وعبد الرؤوف محمد وغيرهم الكثير من مختلف التوجهات والناشطين سياسياً.</p> <p>المصدر: احمد عمر عرفات المحامي، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب في اليمن، ورقة عمل مقدمة إلي منتدى المجتمع المدني الموازي لمؤتمر لندن، صنعاء يناير ٢٠١٠م.</p>
--

استغل النظام اليمني المحاكم الجزائية المتخصصة لتصفية خصومه السياسيين، فقدمت الحكومة عددا من الشخصيات والأفراد إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بالإرهاب، بينهم مجموعات حوثية بتهمة التخطيط لإعمال إرهابية ضد السفارة الأمريكية ومحاولة اغتيال السفير الأمريكي، بينهم النائب البرلماني المتواجد في الخارج يحيى الحوثي، وحاكمت أمام هذه المحاكم عدداً من نشطاء الحراك الجنوبي السلمي، من السياسيين والمحامين والإعلاميين والأكاديميين، منهم: حسن باعوم، وعلي منصر، وحسين بن زيد، يحيى غالب الشعيبي، صلاح السقلاوي، فؤاد راشد، إياد غانم، هشام باشرحيل، وحسين مثنى العاقل، والصحفيين محمد المقالح وعبد الكريم الخيواني وعبد الإله حيدر.

رابعاً: الآثار المترتبة على مكافحة ظاهرة الإرهاب في اليمن:

ترتب على السياسات اليمنية وأساليبها المختلفة في مكافحة ظاهرة الإرهاب جملة من الآثار والنتائج التي انعكست سلباً على الحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين اليمنيين، حيث استخدمت الحكومة في الحرب على الإرهاب وسائل وسياسات

وإجراءات تحد من حقوق الإنسان وتنتهك حرمتها مثل حق الفرد والمجتمع في التمتع بممارستها والعمل من أجلها :

١: التضييق على الحقوق المدنية والسياسية:

أدت مكافحة الإرهاب في اليمن إلى جملة من التشريعات والإجراءات التي أعاقت نمو مؤسسات المجتمع المدني وحدت من نشاطها، من خلال القانون الخاص بتحديد مصادر تمويل تلك

إطار رقم (١٣) استغلال محاولة تفجير منشآت نفطية في مأرب وحضرموت في التأثير على الناخبين في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦.

في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦، وقبل الانتخابات الرئاسية بأربعة أيام فقط، نفذت محاولتان لتفجير منشآت نفطية في منطقتي صافر بمحافظة مأرب والضبة بمحافظة حضرموت، وقد اتهمت وسائل إعلام الحزب الحاكم أحزاب اللقاء المشترك بتنفيذ هاتين المحاولتين، وفي اليوم التالي لمحاولة التفجير، أعلنت السلطات عن اعتقال خلية إرهابية في العاصمة قالت أنها كانت تخطط لتفجيرات، وقبل يوم واحد من الاقتراع عقد الرئيس صالح مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن هذه الخلية مرتبطة بالحارس الشخصي لمرشح المعارضة لرئاسة الجمهورية عارضا صوراً لهذا الحارس وهو يقف خلف المهندس فيصل بن شمالان^(٧٥)، وقد جاء رد المعارضة على هذا الاتهام بالقول أن الشخص المذكور كان مرسلًا من قبل الحزب الحاكم وأنها كشفت ذلك مبكراً، وقامت بطرد الحارس من مجموعة حراس مرشحها الرئاسي وكشف محامي المتهم عن جهة أمنية هي التي استأجرت دكان الخلية الإرهابية، وأشرفت بشكل كامل على مجريات العملية، هذا وقد صدر في نوفمبر ٢٠٠٧م حكم براءة بحق مرافق فيصل بن شمالان.

المؤسسات، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان القانونية والمدنية فيما يخص الاعتقال والمحاكمات بعد إنشاء المحاكم الجزائية المتخصصة بقرار جمهوري عام ١٩٩٩م.

تضمن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠١م وقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٤م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون جملة من المعوقات القانونية أمام الحق في التنظيم، بحيث لم يعترف بالتنظيم القانوني بحق المنظمات غير الحكومية في حرية التأسيس ووضع عدداً من القيود الخاصة بالتمويل والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية^(٧٦).

تحظر السلطة اليمنية امتلاك وسائل إعلام مسموعة ومرئية، لكنها في إطار

ما يسمى الحرب على الإرهاب، مارست عدداً من الانتهاكات لحق الإنسان في حرية التعبير، منها مراقبة وسائل الاتصال ومصادرة الصحف وإغلاقها، واعتقال الصحفيين ومحاكمتهم أمام المحكمة

^{٧٥} التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٨م، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

^{٧٦} التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ٢٠٠٩م، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، يونيو ٢٠١٠م، ص ١٤-٣٠.

الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب، وحجب المواقع الإخبارية على الشبكة العنكبوتية الدولية "الانترنت". كما تم استحداث محكمة خاصة بالصحفيين في مايو ٢٠٠٩م^(٧٧).

وضع القانون اليمني رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٣م بشأن تنظيم المسيرات والمظاهرات عدداً من المعوقات أمام ممارسة حق التجمع من خلال تعقيد إجراءات تنظيم المسيرات والمظاهرات غير أن السلطات اليمنية مارست انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في التجمع السلمي خلال تعاملها مع الاحتجاجات السلمية خاصة في المحافظات الجنوبية، منها الاستخدام الغير قانوني للقوة والاعتقال التعسفي والتعذيب حيث تصاعد عدد المعتقلين خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، ففي العام ٢٠٠٧م بلغ عدد المعتقلين ٤٤١، وفي العام ٢٠٠٨م بلغ ٩٩٤ معتقلاً، وفي العام ٢٠٠٩م ١٢٧٩ معتقلاً^(٧٨).

سعت الحكومة اليمنية إلى توظيف قضية الإرهاب في التعامل مع خصومها السياسيين الداخليين، وإلى إضعاف التعددية السياسية، وخلق تعددية سياسية مقيدة، فعمدت إلى استخدام هذه الوسيلة ضد حزب الإصلاح بعد عام ١٩٩٧م كورقة ضغط على الحزب للتخلي عن المعاهد العلمية التي اتجهت الحكومة اليمنية نحو دمجها بالتعليم الرسمي، وفي ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢م. أقدم علي السعواني على قتل الأمين المساعد للحزب الاشتراكي اليمني جار الله عمر في المؤتمر العام الثالث لحزب الإصلاح ليخرج الإعلام الرسمي بالإعلان عن أن القاتل عضو في حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك فعل مع قاتل الأطباء الأمريكيين في جيلة بمحافظة إب^(٧٩)، وفي الثلاثين من ديسمبر من نفس العام أصدرت الحكومة تقريراً أمنياً مطولاً عن الإرهاب قرأه رئيس الحكومة أمام مجلس النواب حيث وجه التقرير اتهاماً صريحاً للأحزاب السياسية بتورطها في دعم وتشجيع الإرهاب متهما إياها بالتورط مع بعض العناصر الإرهابية والتستر عليها.

كرس الخطاب الإعلامي الرسمي اتهام خصوم النظام السياسيين بالارتباط بالقاعدة وممارسة الإرهاب، فاتهم جماعة الحوثي بالإرهاب، وظل الخطاب العام للإعلام اليمني الرسمي عند اندلاع الجولة الأولى للحرب بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي في محافظة صعده يضغط بشدة على مفردات "الإرهاب" والإرهابيين "ضمن حزمة التوصيفات المختلفة التي كان يطلقها على الحوثيين، وفي جولات أخرى بدأ الخطاب العام للحكومة اليمنية يتحدث عن تحالف أو علاقة تربط بين الحوثيين والقاعدة، وتحت ذرائع الرقابة على التعليم الديني غير الرسمي وإخضاع جميع مدارس للإشراف الرسمي للدولة، شنت الحكومة حملة كثيفة انتهت بإغلاق المدارس الدينية

^{٧٧} التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ٢٠٠٩م، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، يونيو ٢٠١٠م مرجع السابق، ص ٣١-٧٠.

^{٧٨} المرجع السابق ٧٠.

^{٧٩} محمد عايش، مرجع سابق، ص ٤.

والمراكز الثقافية التابعة للمذهب الزيدي بما فيها تلك التي لا صلة لها بجماعة الحوثيين. واتهم الحراك الجنوبي السلمي بالارتباط بالقاعدة، لاسيما منذ انضم إليه الشيخ طارق الفضلي، ودعمه للمطالبة بفك ارتباط الجنوب عن دولة الوحدة.

توظيف النظام للحرب على الإرهاب في تعامله مع الأحزاب والتنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية، أضر بالحياة السياسية وبعملية التحول الديمقراطي، فقد حول النظام التعددية السياسية إلى مجرد تعددية شكلية، ومسيطر عليها، ولم يسمح بتعددية حقيقية، وأقنع الفاعلين الإقليميين والدوليين بقبول الهامش الديمقراطي وبتغيب مبدأ التداول السلمي للسلطة، تحت مبرر حماية البلاد من وصول الجماعات الإرهابية إلى السلطة، أو من أن تصل إليها قوى وجماعات سياسية لا تهتم بمكافحة الإرهاب.

٢: تراجع التنمية وانتشار الفقر:

أدى انتشار الإرهاب في اليمن خلال السنوات الماضية إلى أثار سلبية على الاقتصاد اليمني، في

مقدمها زيادة الإنفاق العسكري والأمني لتغطية تكاليف تنفيذ العمليات الأمنية الاستباقية، والميدانية، المكرسة لمواجهة نشاطات تنظيم القاعدة ما ساهم في رفع معدل عجز الموازنة عام ٢٠٠٩م إلى ٩% من الناتج المحلي الإجمالي (٨٠)، وتراجع مساهمة القطاع السياحي في الناتج القومي الإجمالي اليمني، فقد توالى في السنوات الأخيرة العديد من العمليات الإرهابية الموجهة ضد السواح الأجانب، لقد خلفت تلك الهجمات الإرهابية آثاراً موجعة

إطار رقم (١٤) أهم الآثار التي تحدثها العمليات الإرهابية على القطاع النفطي

ارتفاع تكلفة الاستثمار النفطي في اليمن كنتيجة طبيعية لمخاطر الإرهاب المتعددة. ارتفاع رسوم التأمين للنقل البحري. كلفة عالية لإصلاح الاعطاب التي تحدثها هجمات الإرهابيين. إعاقة الاستثمارات الأجنبية من عمليات البحث والتنقيب عن حقول نفطية جديدة. إحداث أزمات، بين الحين والآخر، في إمدادات المشتقات البترولية الموجهة للاستهلاك المحلي في محافظات الجمهورية. زيادة تكاليف الحماية الأمنية الحكومية للأنابيب والمنشآت النفطية. التعويل أكثر على القبائل، واللجوء إليهم طلباً لمساعدتهم في حماية الأنابيب والمنشآت النفطية ويمكن تصور ما يترتب على ذلك من أموال طائلة تدفع لهم بصورة منتظمة مقابل مساعدتهم.

للقطاع السياحي، من فنادق ورحلات جوية ووكالات سفر وسياحة وأضررت بمصالح أصحاب الصناعات الحرفية والخدمات السياحية المختلفة، وحسب تقرير الحكومة، فقد نجم عن استهداف الإرهاب للقطاع السياحي تراجع حركة السياحة الوافدة والداخلية، وعدم تحقيق معدل النمو المستهدف خلال العام ٢٠٠٩م، حيث أدى ذلك إلى حرمان القومي للبلاد من قرابة مليار

^{٨٠} - تقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٩م المقدم إلى مجلس النواب، مرجع سابق، ص ٣٣، ٣٥.

دولار كان من الممكن أن ينفقها السياح الأجانب في اليمن سنوياً (بالرغم من الإقرار بالأثر المادي للإرهاب على السياحة ، إلا أن حجم الخسارة المذكور في التقرير الحكومي والمقدر بمليار \$ ، أمراً مشكوكاً في دقته ومبالغاً فيه) .

إحجام الدول والمنظمات المانحة عن دفع التزاماتها من القروض والمساعدات الخارجية لليمن، بسبب الاختلالات الأمنية التي تحدثها العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة وحسب التقرير فإن حجم القروض والمساعدات المسلمة لليمن خلال العام ٢٠٠٩م كان الأدنى، مقارنة بالأعوام السابقة، إذ لم يتجاوز ٨٧ مليار ريال تجدر الإشارة إلى أن الحكومة هنا بإيرادها هذه المعلومة، تتجاهل عن قصد أحد أهم الأسباب الرئيسية الإضافية التي تحول دون استلام اليمن للتعهدات والالتزامات الدولية ، فإلى جانب الإرهاب ، هناك أسباب سوء الإدارة الحكومية وتفشي الفساد في مستويات السلطة العليا، إذ تجمع الأطراف الدولية المانحة على ضرورة التأكد من أن القروض والمساعدات الدولية ستذهب فعلاً إلى صالح المشاريع المرصودة لها وكما أشار الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية السعودي بأن "اليمن دولة فاشلة وخطيرة جداً وأن المساعدات السعودية لليمن لا تمنح على شكل مدفوعات نقدية ، منذ أن تبين أن المساعدات النقدية ينتهي بها المطاف في بنوك سويسرا ! و عوضاً عن ذلك - حسب رأيه - دعم السعوديون مشاريع في بعض المناطق القبلية اليمنية حيثما يتخفى تنظيم القاعدة، على أمل أنه حينما يرى اليمنيون الفوائد الملموسة لهذه المشاريع فإنهم سوف يعملون على إخراج وطرده المتطرفين من مناطقهم". (٨١)

تراجع الاستثمارات المحلية والخارجية بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، وارتباط صورة اليمن بالعنف والإرهاب والقبيلة والتخلف وضعف النظام والقانون ما انعكس على بيئة ومناخ الاستثمار، الأمر الذي كان من نتيجته إحجام رؤوس الأموال عن الاستثمار في اليمن ، في المجالات والقطاعات كافة، فقد تراجعت الاستثمارات - كما سبقت الإشارة - من حيث عدد المشاريع المسجلة ورأس المال الاستثماري ، وكذلك تراجعت فرص العمل التي كان من المفترض أن تتيحها الاستثمارات الجديدة.

الأضرار الناتجة عن عمليات القرصنة البحرية قبالة خليج عدن والتي تشير بعض الدلائل والاستنتاجات على ارتباطها ببعض أمراء الحرب الصوماليين المتشددين الذين يرجح انتمائهم إلى تنظيم القاعدة ، بهدف تمويل حروبهم وعملياتهم المحلية والإقليمية إذ تضررت كثيراً المصالح الاقتصادية لليمن والمصالح التجارية للعالم جراء هذه الظاهرة ، فقد أضرت هذه العمليات بحركة الملاحة البحرية والموانئ اليمنية القريبة ، وبالذات ميناء عدن ، بعد أن أدت إلى ارتفاع رسوم

^{٨١} - محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية السعودي في لقائه بالسفير الأمريكي ريتشارد هولبروك بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٠م ، من وثائق "ويكيليكس" ، "الصحوة" ، العدد (١٢٥٣) ، صنعاء ، ٩ ديسمبر ٢٠١٠م ، ص ٢ .

التأمين البحري على السفن التي تؤم هذه الموانئ ، إضافة إلى تضرر نشاطات الصيد التي يعتمد عليها غالبية المواطنين اليمنيين المقيمين على ساحل البحر العربي وخليج عدن البالغ طوله ١٥٠٠ كم تقريباً فقد قُدرت خسائر القطاع السمكي ، فقط خلال عام ٢٠٠٩م ، بحوالي ١٥٠ مليون دولار ، ناهيك عن أن العديد من الصيادين وبعض البحارة من أطقم السفن اليمنية والأجنبية، البالغ عددهم ٨١٣ بحاراً ، ما زالوا محتجزين هم وقواربهم وسفنهم كرهائن لدى القرصنة.^(٨٢)

ترتبت على عملية الطرود البريدية الملعومة" المرسله جواً من اليمن إلى خارجها ، وتبنت تنفيذها جماعة القاعدة أواخر أكتوبر ٢٠١٠م تأثيرات سلبية على حركة النقل والملاحة الجوية، بإيقاف عدة شركات طيران دولية رحلاتها من وإلى اليمن ، كما أوقفت شركات الشحن الجوي عمليات شحن البضائع وحتى الطرود البريدية العادية من اليمن ، بل أن التبعات امتدت أيضاً إلى ارتفاع رسوم التأمين وأسعار التذاكر ، ثم - وهو الأهم - إلى إقلاق المجتمع الدولي بخطر القاعدة في اليمن على العالم الخارجي ، وما قد يترتب على ذلك من احتمالات التدخل الأجنبي المباشر.

من جهة أخرى ، تبدو نتائج الضربات الإرهابية أكثر وضوحاً وتأثيراً في القطاع النفطي^(٨٣)، كذلك القصف المتكرر لأبراج الضغط العالي لإمدادات الطاقة الكهربائية من محطة مأرب التي توفر حوالي ثلث استهلاك البلاد من الكهرباء وما تخلفه هذه الأعمال من تعطيل وإرباك وانقطاعات متكررة على الاستخدامات المنزلية والتجارية والاستثمارية وربما أن تنفيذ مثل هذه العمليات التخريبية تُشعر الجماعات المتشددة والإرهابية بالنشوة، فهو بمثابة إشهار أو الإعلان عن وجودهم كقوة مؤثرة على الساحة، لا بد أن يلمسه سكان البلاد كافة ، على الأقل بانطفاء الأنوار وتعطل المصالح، ناهيك عن الخسائر التي يلحقونها بالاقتصاد الوطني .

^{٨٢} - علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء اليمني ، الكلمة الافتتاحية لأعمال الاجتماع الإقليمي للدول الأعضاء في مدونة سلوك جيبوتي بشأن مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن في منطقة غربي المحيط الهندي وخليج عدن قبالة السواحل الصومالية المنعقد في صنعاء ٨-١٠ نوفمبر ، "الثورة" ، العدد (١٦٧٩٩) ، صنعاء ، ٩ نوفمبر ٢٠١٠م ، ص ٣ .

^{٨٣} - نبيل الرزاق ، أثر ظاهرة الإرهاب على الأمن القومي اليمني ، مرجع سابق ، ص ٣٩١-٣٩٤ .

- نيكول شترাকে ، باحثة في قسم الأمن والإرهاب بمركز الخليج للأبحاث - دبي ، الجهاد الاقتصادي وأثره في اليمن والسعودية ، "مدارات إستراتيجية" ، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية ، العددان ٤-٥ ، يوليو / أكتوبر ٢٠١٠م ، ص ٢٧ .

الجماعات الدينية عموماً هي تنظيمات فوق وطنية supra-national، لا تعترف بالدولة القومية، ولا بالحدود السياسية للدول، ويتحدد اختيار القاعدة للدول التي تؤسس تنظيماتها فيها في ضوء مدى قوة الدولة أضعفها، وقد اختار تنظيم القاعدة اليمن لتأسيس تنظيم "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" بسبب ضعف دولتها، وعلى الرغم من ذلك فإن القاعدة تنظيم لا مستقبل له، لاسيما إذا كان تحليلنا لمستقبل القاعدة يقوم على تقييم مدى إمكانية القاعدة في الوصول إلى السلطة، فيمكن القول أن القاعدة تنظيم لا مستقبل له، بمعنى أنه لن يستطيع الوصول إلى السلطة والسيطرة على الدولة، فالعنف عموماً والإرهاب بشكل خاص " يمكن أن يهدم الدولة لكنه لا يمكن أن يبنها"، أما إذا كان معيار الحكم على مستقبل القاعدة هو بقائها واستمرار نشاطها، فإن ذلك يتوقف على طبيعة الإجراءات التي سوف تستخدمها الدولة في حربها ضد القاعدة، فإذا استمرت الدولة في تبني الإستراتيجية الأمنية والعسكرية فقط في تعاملها مع تنظيم القاعدة، ففي ظل ذلك سوف يستمر تنظيم القاعدة لفترة طويلة، فالحسائر التي سوف تصيب تنظيم القاعدة بفعل قتل بعض أفرادها والقبض على آخرين، سوف تعوضه العوامل المولدة للإرهاب، والمتمثلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث تدفع هذه الأوضاع بأفراد جدد للانخراط بالتنظيم، إن الإمكانية البديلة هي السيطرة على جزء من سلطة الدولة وإقليمها، فيمكن للتنظيم أن يؤسس إمارة في منطقة ما أو عدد من الإمارات في بعض المناطق، ولفترة محدودة، أو أن يهدم الدولة في منطقة جغرافية واسعة، بمعنى تدمير مؤسسات الدولة في المحافظات القبلية والبعيدة، مع ذلك فإن مثل هذه الانتصارات التي يمكن للتنظيمات الإرهابية أن تحققها، هي انتصارات مؤقتة، سوف تتمكن الدولة من مواجهتها على المدى القريب.

من هنا يخلص التقرير الى ما يلي :

- إن مصدر قوة التنظيمات الإرهابية في اليمن ، ومن ذلك القاعدة ، يتمثل بدرجة أساسية بوجود بيئة حاضنة : ثقافية ، اقتصادية ، اجتماعية وسياسية وتلعب الدور الأهم الحاضنة الحساسة والتي استهدف منها تحقيق إستراتيجية البقاء في السلطة ، ولتنفيذ هذه الإستراتيجية صار الإرهاب مختلطاً ويتمتع بالحماية باختلاط تنظيماته وأفراده بأجهزة الدولة وتوفير الدعم المادي لهم عبر الوظيفة العامة والهيئات النقدية والعينية ، ونشر الفقه السلفي المتسم بالجمود والتعصب عبر مناهج التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية والإعلامية ومختلف وسائل التأثير الجماهيري ، مما جعل استمرار قوة التنظيمات الإرهابية ، وخاصة القاعدة ، مرتبطاً ببقاء السلطة القائمة ، وسيطرة السلطة أياً كانت على الفضاء الديني المشتغلين في الفقه الإسلامي.
- إن مستقبل الإرهاب والقاعدة تحديداً يتوقف على طبيعة الجهود التي سوف تبذلها الدولة في حربها ضد القاعدة بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من أن القاعدة بسبب اعتمادها على الإرهاب فهي تنظيم لا مستقبل له، إلا أن محاربتها والقضاء عليها تتطلب حرباً طويلة، وعلى جبهات عديدة ومتنوعة، ولا يمكن القضاء على مشكلة الإرهاب خلال فترة قصيرة، بل تتطلب وقتاً طويلاً، قد يمتد لعقود، ويتوقف مدى النجاح في هذه الحرب على طبيعة بناء الدولة وأيدلوجياتها وطبيعة التنمية وفك الارتباط بين التنظيمات الإرهابية والمؤسسات التعليمية العامة والخاصة والتنظيمات السياسية والاجتماعية والأجهزة العسكرية والأمنية .
- ينبغي على الدولة أن تعمل على إضعاف البنى والعلاقات التقليدية، فهذه البنى فضلاً عن كونها تمثل بيئة حاضنة لجماعات التعصب والتطرف، فهي مولدة لمشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية مساعدة على خلق مجتمع شقاقي، فالبنية القبلية مسؤولة عن كثير من المشكلات، ليس فقط الإرهاب، بل أيضاً النقطع، خطف الأجانب، عدم تنفيذ القانون، الثأر، وبالتالي فإن واحد من الإجراءات الهامة التي ينبغي على الدولة أن تتخذها هو إضعاف البنية القبلية وإدماجها في المجتمع وإخضاعها لدولة القانون .
- الكف عن توظيف الدين لخدمة السياسة، فمعظم أفراد القاعدة العرب الذين ينشطون على المستوى الدولي ينتمون إلى عدد من الدول العربية، هي: المملكة العربية السعودية، اليمن، مصر، الجزائر، الأردن، وهناك أفراد من بعض الدول العربية ينشطون على المستوى القطري في دولهم، مثل موريتانيا، لبنان إلى حد ما ، ولم نسمع عن أعضاء في القاعدة من بعض الدول العربية مثل عمان، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، ينشطون على مستوى قطري أو على مستوى دولي، فالدول التي حققت مستوى مقبول من التنمية أو من

بناء الدولة ومؤسستها، والفصل بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة، نادراً ما ينخرط مواطنوها في تنظيم القاعدة، فهي إما دول توفر مستوى معيشي جيد لمواطنيها، أو توفر لهم مستوى مقبول من الحقوق السياسية والحريات المدنية، وبالتالي لا تسعى إلى إخضاع الدين للدولة، ومن ثم فإن الوسيلة للنجاح في القضاء على الإرهاب تتمثل بتوفير شروط التحول الديمقراطي بما يحقق تداول السلطة فعلاً والشراكة في السلطة والثروة وتحقيق تنمية عادلة وشاملة .

● ينبغي على الدولة أن توسع من مجال الحريات العامة والخاصة ومن الفضاء الوسيط بين الدولة والمجتمع، حتى يتسع للنقاشات العامة، وتتصارع الأفكار في المجتمع، بما يعمل على تنافس الأفكار، وتباينها، ومن ثم تطورها.

● إيجاد إستراتيجية وطنية لمحاربة الإرهاب تشارك فيها كافة الأطراف السياسية والفكرية المناهضة للإرهاب لتشمل هذه الإستراتيجية التدابير القانونية والثقافية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تخفيف منابع الإرهاب .

● تخلي أصحاب فتاوى التكفير (الاستحلال) ومن تبنواها أو استخدمها وروج لها عن هذه الفتاوى والاعتذار عما ترتب عليها من أضرار لحقت بالمجتمع والدولة والأفراد .

● إحلال ثقافة التسامح محل ثقافة الكراهية وتجريم الدعوة للكراهية الوطنية والدينية ، وذلك في مناهج التربية والتعليم ووسائل الإعلام والمساجد على وجه الخصوص

● أن تضمن مناهج التعليم قيم الحرية والديمقراطية والتعددية والشراكة ، خاصة شراكة المجتمع المدني ومؤسساته من أحزاب ونقابات ومنظمات غير حكومية والصحافة الحرة ، وان تكون هذه الشراكة بين الرجال والنساء والأغنياء والفقراء على حد سواء ، وان تجسد مناهج التعليم التقدير والاحترام لنضالات الشعوب كافة وتضحياتها في سبيل التقدم والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاستقلال والسلم العالمي والاجتماعي والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة في ضل الممارسة الديمقراطية السليمة وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، والتعريف بحاضرات الشعوب المختلفة واحترام معتقداتها وقيمتها الثقافية والاجتماعية واختلافها وتنوعها في العالم ، ونبذ العنف وقيم الكراهية والدعوة إليها وغرس قيم التسامح في الأجيال الناشئة والحث على محاربة الفساد ورفض الاستئثار بالسلطة وبمقدرات وخيرات المجتمعات واستغلال السلطة والانحراف بها.

الجزء الثاني

بيانات الرصد

الحقوق الأكثر عرضة للانتهاك

يعاني نحو ثلث سكان اليمن من جوع مزمن، حيث يعاني نحو 43 بالمئة من الأطفال دون سن الخامسة من نقص التغذية؛ ويعيش قرابة نصف السكان على أقل من دولارين أمريكيين يومياً. يحتل اليمن المرتبة 140 من أصل 182 بلداً في مؤشر التنمية الإنسانية، وهو مقياس مقارن يتعلق بمتوسط العمر المتوقع والتعليم ومستوى المعيشة ومع نضوب الموارد الطبيعية القليلة للبلاد، ومنها النفط والماء، فإن آفاق النمو والتنمية المستقبلية تبدو مقفلة.^{٨٤}

خلال الفترة أواخر عام 2009 وأوائل عام 2010 شهدت اليمن موجة جديدة من العنف تمثل بتجدد النزاع بين القوات الحكومية وانصار الحوثي في منطقة صعده في الشمال. قتل في النزاع الأخير الكثير من المدنيين، والذين يقدرون بالآلاف؛ حيث اتسمت الجولة السادسة من المعارك بالحدة واستُخدم فيها القصف الجوي العنيف من قبل قوات الجيش اليمنية والجيش السعودي، مما أسفر عن وقوع العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين ونزوح نحو 280,000 شخصاً.

لا يزال الحق في الحرية والأمن الشخصي والحق بالمحاكمة العادلة والحق بحرية الرأي والتعبير والحق بالتجمع السلمي أكثر الحقوق عرضة للانتهاك كما تشير إلى ذلك بيانات وإحصائيات الرصد؛ وخلال العام 2010 سجل المرصد اليمني لحقوق الإنسان "2525" واقعة انتهاك، منها 42% اعتقالات تعسفية، و26% واقعة حرمان من الحق بالمحاكمة العادلة، و12% اعتداء جسدي وجرح، و8% قتل ووفاة، و5% وقائع فرض قيود على حرية التعبير والاجتماع.

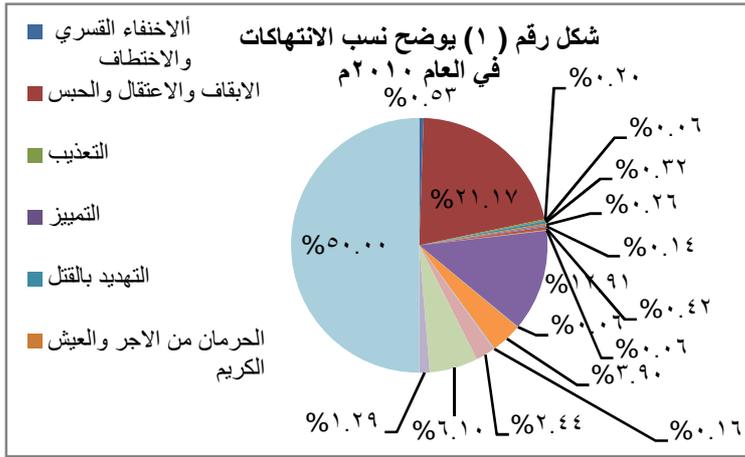
73% من إجمالي الوقائع كانت في أربع محافظات فقط هي محافظة عدن "798" واقعه، ولحج "459" واقعة، وأمانة العاصمة "337" واقعة، ثم محافظة الضالع

"٢٥٠" واقعة* شكل بياني للحقوق المنتهكة يوضح الحقوق الأعلى انتهاكاً

الانتهاك	عدد الانتهاكات
الاعتداءات الجسدية	2525
الاعتداءات الجسدية	65
الاعتداءات الجسدية	308
الاعتداءات الجسدية	123
الاعتداءات الجسدية	8
الاعتداءات الجسدية	197
الاعتداءات الجسدية	3
الاعتداءات الجسدية	652
الاعتداءات الجسدية	3
الاعتداءات الجسدية	21
الاعتداءات الجسدية	7
الاعتداءات الجسدية	13
الاعتداءات الجسدية	16
الاعتداءات الجسدية	3
الاعتداءات الجسدية	10
الاعتداءات الجسدية	1069
الاعتداءات الجسدية	27

^{٨٤} - "القمع تحت الضغوط" تقرير منظمة العفو الدولية ص ٥
* - انظر الملحق رقم "١" والذي يوضح الحق المنتهك في كل محافظة

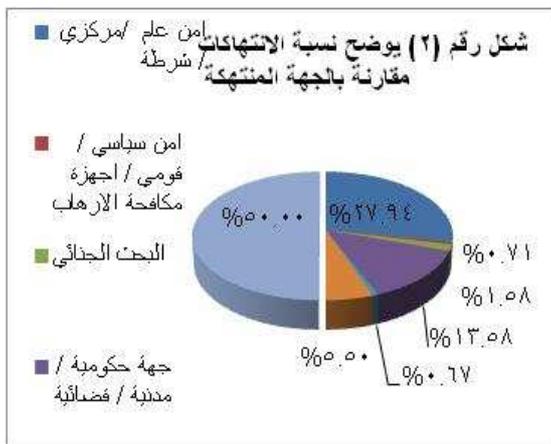
تشير البيانات الى ان ٨٨ % من وقائع الانتهاك كان القائم بها جهات رسمية ، فالأمن العام ومراكز الشرطة والأمن المركزي كانوا مسئولين عن 56 % من الانتهاكات، يأتي بعدها الجهات القضائية (نيابات ومحاكم) وبنسبة ٢٧



١١ % من الانتهاكات صنف القائم بالانتهاك فيها في الجداول المرفقة رقم (٢ ، ٣) باسم جهات أخرى وتشمل انتهاكات من قبيل الاعتداء على الحق بالحياة او الحق بالسلامة الجسدية بسبب الثارات او العنف غير الرسمي، إضافة إلى قضايا مثل العنف الأسري، او العنف ضد القرين او المعالين او الاغتصاب وغيرها من القضايا التي لا يكون القائم بالانتهاك فيها جهات رسمية، و 3 % من وقائع الانتهاك قام بها البحث الجنائي.

الاجمالي	جهة الانتهاك
1411	امن عام /مركزي / شرطة
36	امن سياسي / قومي / اجهزة مكافحة الارهاب
80	البحث الجنائي
686	جهة حكومية / مدنية / قضائية
34	مراكز قوى ومنتفذن
278	اخرى
2525	الاجمالي

تظهر وقائع الرصد أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في اليمن هي انتهاكات منهجية لجأت إليها السلطات بقصد ودراية كاملة ومن مؤشرات ذلك تورط القضاء (النيابات والمحاكم) في تصفية



الحسابات مع المعارضين السياسيين والصحفيين وكتاب الرأي كما سيأتي لاحقاً؛ وهي انتهاكات كان الهدف منها قمع الحراك الاجتماعي والسياسي ليس في الجنوب وحسب وان كان القمع فيها اشد وطئه بل شمل ذلك محافظات مختلفة خاصة حيث كان المواطنين أكثر استعمالا لحقوقهم المدنية والسياسية كأمانة العاصمة صنعاء وتعز.

الاعتقال التعسفي :

في الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٩ ومارس ٢٠١٠ تم توقيف حوالي ٢٠٠ شخص ممن تقول السلطات ان لهم صلة بتنظيم القاعدة او غيره من الجماعات الإسلامية المتشددة، وفي مارس ٢٠١٠ ، ذكرت منظمة «الكرامة» ، وهي منظمة غير حكومية، أنه قُبض على نحو ٣٠ شخصاً ضمن موجة اعتقالات طالت أشخاصاً يُشتبه في أن لهم صلات بالقاعدة، وكانوا محتجزين في الحديدة، بينما احتُجز عشرة أشخاص آخرين في عدن، ونحو ٤٤ شخصاً في حضرموت. كما كان هناك ٣٠٠ - ٤٠٠ شخص محتجزين في صنعاء، بينهم ١٠٠ - ٢٠٠ شخص قُبض عليهم في عام ٢٠١٠.^{٨٥}

في ٢٢ مايو أعلن أن رئيس الجمهورية قرر توسيع نطاق العفو ليشمل جميع الصحفيين الذين تجري محاكمتهم، والأشخاص المحكوم عليهم بسبب قضايا الحق العام، وبعد ثلاثة أيام وردت أنباء عن إطلاق سراح ٩٤ شخصاً من المحتجزين على خلفية النزاع في صعده ، و ٢٣ شخصاً من المعتقلين للاشتباه في اشتراكهم في أعمال شغب وجرائم أخرى في أبين.

وعلى الرغم من إعلان توسيع قرار العفو أعلنت منظمات حقوقية يمنية بحلول منتصف العام أن أكثر من " ٦٥٧ " شخصاً من المعتقلين على ذمة حرب صعده - بعضهم تجاوزت مدة اعتقاله أربع سنوات - كانوا لا يزالون رهن الاعتقال والحجز منهم " ٦١ " شخصاً في أمانة العاصمة صنعاء، و " ٢٧٤ " بمحافظة صنعاء، و " ١٠ " بمحافظة ذمار، و " ٣٠٢ " بمحافظة صعده، و " ١٠ " بمحافظة حجة^{٨٦}.

وصل عدد من تعرضوا للاعتقال التعسفي من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية المشاركين في التجمعات و الاعتصامات والمسيرات السلمية خلال العام ٢٠١٠ إلى ما يزيد عن ١٩٠٠ شخصاً، وفي نوفمبر وخلال استضافة اليمن لبطولة كأس الخليج والتي جرى تنظيمها في محافظتي عدن وأبين توافرت للمرصد معلومات عن تعرض ما يزيد عن ٢٤٢ شخصاً من أبناء المحافظات الجنوبية للاعتقال الوقائي او الاحترازي - كما تسمية السلطات - خوفاً من قيامهم بتنظيمهم مسيرات ومظاهرات احتجاجية. وخلال شهر مارس تحصل المرصد على معلومات لم يتسنى له التأكد من صحتها تفيد عن إضراب "٥٦" معتقل لدى جهاز الأمن السياسي بحضرموت عن الطعام احتجاجاً على استمرار احتجازهم دون تقديمهم إلى المحكمة أو الإفراج عنهم، وبحسب المعلومات فقد تجاوزت فترة احتجاز البعض منهم ثلاث سنوات.

وعلى خلفية الحرب السادسة بين القوات الحكومية والحوثيين ذكرت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية أنها سجلت ما لا يقل عن ٢٠ حالة اعتقال تعسفي في أمانة العاصمة

^{٨٥} - " القمع تحت الضغوط " تقرير منظمة العفو الدولية ص ٣٥

^{٨٦} - المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية

صنعاء خلال العام ٢٠١٠، وأكثر من ٢٠ واقعة إختفاء قسري تعرض بعض الضحايا فيها للاختفاء لفترات متفاوتة - بين الشهرين والخمسة الأشهر - ومن هؤلاء " علي يحيى إبراهيم المهدي، و إسماعيل حسين الشرعي ، ومحمد محمد الفران".

وفي ٢٤ نوفمبر أقدمت إدارة امن محافظة عمران على اعتقال ٢٢ شخصا من أبناء منطقة المأخذ بسبب احتفالهم بيوم الغدير - مناسبة دينية يحتفل بها المذهب الزيدي - وبحسب المعلومات المتوافرة فإن خمسة أشخاص على الأقل - شرف احمد الشامي ، خالد على يحيى أبو شروح ، محمد حمد عبدا لله الماخذي ، محمد على يحيى راجح ، ناصر محمد راجح - تعرضوا للتعذيب والاعتداء بالضرب.

لعل أهم الملاحظات المسجلة لدى المنظمات الحقوقية باليمن والتي لم يلمس إحراز أي تقدم بشأنها حتى الآن هي انه لا يتم إبلاغ أسر المحتجزين وتحديدًا ممن هم قيد التوقيف بسبب النزاع الدائر بين القوات الحكومية والحوثيين والمعتقلين على خلفية الحراك الجنوبي إلى حد ما بأماكن احتجازهم وغالبا لا يتم ضمان السماح لأهالي الموقوفين بالتواصل معهم، سواء عن طريق الرسائل أو الهاتف أو الزيارات؛ كما أن ضمانات السماح لجميع المعتقلين بالاتصال بمحاميين بعد القبض عليهم مباشرة، والسماح لهم بالطعن في قانونية الاعتقال أمام القضاء لا تحترم.

بالإضافة إلى ذلك لم يحدث أي تقدم فيما يتعلق بالحد من الاحتجاز / الاعتقال الإداري المطول والذي يعيده البعض إلى أن أحكام قانون الإجراءات الجزائية تجيز الاعتقال لفترات طويلة من دون توجيه تهم جنائية لمدة تصل إلى ستة أشهر، زد على ذلك يجري احتجاز معظم المعتقلين أو المشتبه بهم امنيا في مراكز اعتقال تدار خارج إطار القانون، لاسيما تلك التي يديرها الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي.

في مراجعتها الأخيرة لأوضاع اليمن دعت لجنة مناهضة التعذيب السلطات اليمنية إلى " الكف عن احتجاز أقرباء المجرمين المزعومين كرهائن، ومعاقبه الجناة"^{٨٧} إلا أن المتابع لأوضاع حقوق الإنسان باليمن يلمس انه وحتى نهاية العام ٢٠١٠ لم يكن هناك أي تقدم ملموس في هذا الشأن أيضا.

المحاكمة العادلة :

بحسب لجنة حقوق الإنسان فإن شرط استقلال القضاء يشير بوجه خاص إلى الإجراءات والمواصفات الخاصة بتعيين القضاة، والضمانات المتعلقة بأمنهم الوظيفي حتى سن التقاعد الإلزامي أو إنهاء خدماتهم، وبالشروط التي تنظم عمليات الترقية والنقل، وتعليق العمل والوقف عن العمل، والاستقلال الفعلي للقضاء عن التدخل السياسي من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية؛ إلى جانب ذلك أكدت اللجنة على أن الوضع الذي تكون فيه وظائف واختصاصات السلطة القضائية

^{٨٧} - " القمع تحت الضغوط " تقرير منظمة العفو الدولية

والسلطة التنفيذية غير مفصولة بوضوح، او حيث تكون الأخيرة مسيطرة على الأولى أو قادرة على توجيهها، إنما هو وضع لا يتماشى مع مبدأ المحكمة المستقلة^{٨٨}؛ وهو ما ينطبق على الوضع في اليمن تماماً فالسلطة التنفيذية قادرة على ممارسة تأثير كبير على القضاء كونها تلعب دوراً رئيسياً في ترقية القضاة ومعاقبتهم، ورئيس مجلس القضاء الأعلى الذي يتولى الإشراف على القضاء يعين من قبل رئيس الجمهورية، ووزير العدل عضو في مجلس القضاء الأعلى، وتتولى وزارة العدل تقييم القضاة واختصاصهم وأهليتهم، وهو ما يؤثر على ترقيتهم ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم.

خلال العام ٢٠١٠ وبالتعاون مع الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان اعد المرصد تقريراً خاصاً عن الحق بالمحاكمة العادلة و ضماناتها باليمن. استند التقرير إلى جانب الرصد الميداني والذي شمل ثمانية محافظات هي صنعاء وتعز وحجة وعدن وأبين ولحج وحضرموت وأبين على بيانات ووقائع الرصد المكتبي ومراجعة الأحكام.

أظهرت وقائع الرصد عدم توافر مبادئ القضاء الصالح - في الممارسة العملية - والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومبادئ الأمم المتحدة بشأن استقلال القضاء، بل والتشريع اليمني، وهي حالة تشمل المحاكم المختلفة في المدينة والريف والمحاكم الجزائية والمدنية والتجارية بدرجاتها المختلفة.

وسجلت تقارير الراصدين أن غالبية جلسات المحاكمات في المحاكم التي جرى زيارتها تجري في أجواء غير مناسبة، مثل عدم الهدوء والانضباط، ومن مظاهر ذلك الدخول والخروج المتكرر من قبل المتقاضين، والحديث في الهواتف الجواله من قبل هيئة القضاء (قاضٍ، أمين سر) ومتقاضين ومحامين وشرطة قضائية، بالإضافة إلى عدم وجود حاجب يقوم بالنداء على الخصوم، مما يؤدي إلى تعطيل مقاصد القانون من العلنية والمرافعات الشفهية*، وفي بعض الحالات يتم استبعاد قضايا رغم أن أطرافها موجودون داخل قاعة المحكمة خلافاً لنص المادة (١٥٩) من قانون المرافعات. ومما تم ملاحظته أيضاً انعقاد جلسات المحاكمة أحيانا دون اكتمال الهيئة القضائية خلافاً لأحكام المادة (١١) من قانون المرافعات، وإدخال السجناء مكبلين بالقيود إلى قاعة المحكمة، و سير المحاكم في إجراءات التقاضي دون أن تُبين للمتهمين حقوقهم ودون حضور مُحامٍ، كما سُجِّل أن النيابة عادة لا تتحرى الدقة في ضمان حق الدفاع أثناء جلسات التحقيق.

^{٨٨} - " القمع تحت الضغوط " تقرير منظمة العفو الدولية ص ٢٢

* فيما يتصل بالعلنية منع مندوبو منظمة العفو الدولية في مارس ٢٠١٠ مرتين من حضور جلسات محاكمة الصحفي محمد المقالح في المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء، وباعت عدة محاولات تقدموا بها للحصول على إذن بحضور جلسات المحكمة بالفشل.

ورُصدت حالات كثيرة يتم فيها سماع الشهود في غياب المشهود ضده، والاستماع إلى الشاهد في حضور التاليين له، وتمديد فترات الاحتجاز وتأجيل الجلسات لمدد طويلة، بينت وقائع الرصد أن الحق في المحاكمة العادلة والحقوق المتصلة به أو المتفرعة عنه تعاني من انتهاكات واسعة: فعلى سبيل المثال بلغت نسبة انتهاك الحق في المساواة أمام القانون أثناء مرحلة التحقيقات (٨٥.٢٥%) من إجمالي الوقائع المرصودة والبالغ عددها " ٨٩٥ " واقعه، والحق في افتراض البراءة (٨٧.٥٩%)، والحق في المعاملة الإنسانية وعدم التعرض للتعذيب (٨٧.١٥%)، والحق في الإحالة إلى نيابة ومحكمة منشأة وفقاً للقانون (٧٨.٢١%)، والحق في الدفاع والمساعدة القانونية (٥٥.٦٤%). وفي مرحلة المحاكمة بلغت نسبة انتهاك الحق في المساواة أمام القانون (٩١،٤٩%) من إجمالي الوقائع المرصودة والبالغة (٥٨٨) واقعة، هي إجمالي الوقائع التي تم نظرها أمام المحاكم من إجمالي الوقائع المرصودة، وبلغت نسبة انتهاك الحق في نظر الدعوى أمام محكمة مختصة ومنشأة وفقاً للقانون (٧٥،٨٥%)، والحق في الدفاع والمساعدة القانونية (٥٥.٦٤%)، والحق في افتراض البراءة (٤٩،٨٢%).

أظهرت وقائع الرصد إن " ٧٤٨ " واقعة تم تحريكها على خلفية تهمة سياسية وحرية رأي وتعبير، " ٦٩٨ " واقعة منها كانت أمام القضاء الاستثنائي و " ٥٠ " واقعة أمام القضاء الطبيعي؛ وبحسب المعلومات التي تحصل عليها المرصد بلغ إجمالي من تم محاكمتهم من المعتقلين على ذمة الحرب بين القوات الحكومية والحوثيين خلال العام ٢٠١٠ " ٤٣٥ " شخصاً صدرت أحكام بحق " ١٧٠ " شخص منهم؛ بحلول منتصف العام كانت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء قد أصدرت أحكاماً بالإعدام بحق ٣٤ شخصاً ممن تم إخضاعهم للمحاكمة بتهمة المشاركة في " عصابة مسلحة " وارتكاب جرائم عنيفة بما في ذلك قتل جنود في ٢٠٠٨ في منطقة بني حشيش، أحد المحكومين طفل لم يتجاوز الخامسة عشرة ويدعى قابوس سعيد المزيجي، كما صدرت أحكام بحق ما يزيد عن ٧٧ شخصاً آخرين قضت بالسجن لفترات مختلفة تصل إلى ١٥ عاماً؛ علماً أن بعض المعتقلين قضى بالسجن من ثلاثة إلى أربع سنوات قبل أن يجري إحالته إلى القضاء.^{٨٩}

فعلى سبيل المثال اعتقل " عبد الرحمن علي السباني " من داخل السجن المركزي بصنعاء أثناء زيارته لأخيه الذي كان هو الآخر رهن الاعتقال على ذمة الحرب، وجرى محاكمته بتهمة الاشتراك في حرب بني حشيش حيث حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، وبالرغم من انه قضى الفترة

^{٨٩} - انظر تقرير المحاكمة العادلة وضماناتها بين الواقع والتشريع" صادر عن الشبكة اليمنية لحقوق الانسان ٢٠١١

المحكوم بها عليه وصدور أمر قضائي بالإفراج عنه إلا انه وبحلول منتصف العام كان لا يزال بالسجن".^{٩٠}

م	إجمالي عدد المحكومين	منطوق الحكم
١	١٥	الحكم بالسجن خمسة عشر عاماً
٢	١٧	حكم بالسجن اثني عشر عام
٣	١١	حكم بالسجن عشرة أعوام
٤	١٥	حكم بالسجن ثمان سنوات
٥	١١	حكم بالسجن من خمس إلى سبع سنوات
٦	٨	حكم بالاكْتفاء بالمدة
المصدر المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات		

في ٢٨ مارس حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة على قاسم عسكر جبران - دبلوماسي سابق - الناشط بالحراك الجنوبي بالسجن خمس سنوات، وفي ٣٠ مارس حكمت نفس المحكمة على فادي باعوم - ناشط بالحراك الجنوبي - بالعقوبة نفسها على خلفية تهمة سياسية منها الإضرار بالأمن والسلم الأهلي، والدعوة إلى الانفصال، والمشاركة في مسيرات غير مرخص لها. نادراً ما يتم توجيه تهمة جنائية محددة ومتساوقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان للمعتقلين سواء على خلفية حرب صغره أو الحراك الجنوبي والذين تجري محاكمتهم غالباً ببطء لا مبرر وبمخالفة صريحة للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولعل الإطار التالي يوضح إلى أي مدى تتحكم السلطة التنفيذية بالقضاء في اليمن وتوظفه في التخلص من المعارضين السياسيين؛ حيث يواجه المتهمون غالباً بتهمة مطاطية غير محددة، إضافة إلى أن كثير من المتهمين يجري الإفراج عنهم بقرارات عفو رئاسية سواء أثناء التحقيقات وصدور قرارات اتهام بحقهم أو بعد صدور أحكام ابتدائية.

^{٩٠} - المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية

المحاكمين على خلفية الحراك الجنوبي خلال العام ٢٠١٠

لحج:

٣١ شخصاً تعرضوا للمحاكمة على خلفية تهم سياسية منها: ١- المشاركة في مسيرات غير مرخصة ٢ - إذاعة أخبار وترديد عبارات بغرض تكدير الأمن العام والسلم الاجتماعي ٣- إثارة النعرات الطائفية والمساس بالوحدة أفرج عن خمسة منهم قبل الإحالة إلى النيابة و٢٦ شخصاً عرضوا على محاكم ابتدائية حيث صدرت بحقهم أحكام بالسجن تتراوح ما بين شهرين إلى سنة أشهر .

حضر موت:

٨٤ شخصاً تم اعتقالهم على خلفية قضايا سياسية حيث وجهت لهم تهم مختلفة منها المساس بالوحدة وتعطيل الدستور و إثارة عصيان مدني ضد السلطات وتحريض الناس على عدم الانقياد للقوانين إضافة إلى تهم نشر وإذاعة أخبار مغرضة بغرض تكدير السلم العام. أفرج عن ٢١ شخصاً قبل إحالة النيابة و٦٣ شخصاً تم إحالتهم أمام محكمة امن الدولة، حيث أصدرت أحكام بحق تسعة منهم قضت بحبس ادهم ثمان سنوات، وأربعة ١٠ سنوات وثلاثة ٥ سنوات وواحد سنة ، بينما تم الإفراج عن البقية بقرار عفو رئاسي أثناء ما كانوا رهن المحاكمة.

عدن :

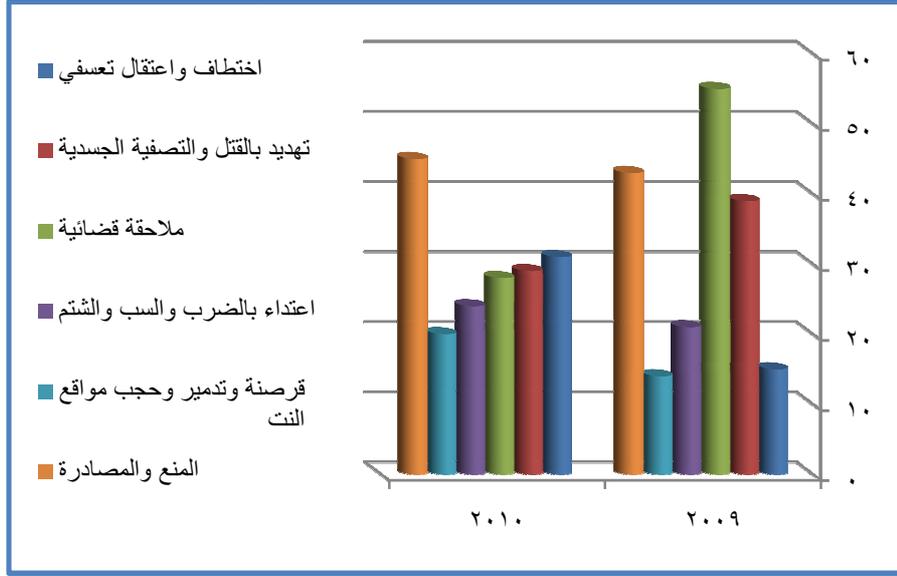
١٨٧ شخصاً من عدن والضالع ولحج وأبين تم اعتقالهم ومحاكمتهم على خلفية المشاركة بمسيرات غير مرخصة وأسندت لهم النيابة عدداً من التهم منها : المساس بالوحدة، وإذاعة أخبار تكدر الأمن العام، والمشاركة في مظاهرات غير مرخص لها. ١٩ شخصاً منهم عرضوا على محاكم ابتدائية بتهم الاشتراك في مظاهرات غير مرخصة، ١٦٨ تم عرضهم على نيابة أمن الدولة بعدن. أفرج عن ٤٧ منهم بقرار عفو رئاسي قبل صدور أي قرار من النيابة، و١٢١ قدموا أمام محكمة أمن الدولة حيث صدرت أحكام بحق ثلاثة منهم قضت بحبس ادهم ثلاث سنوات والثاني سنه وثلاث أشهر والثالث شهرين وقد تم الإفراج عن البقية بقرار عفو رئاسي بينما كانوا رهن المحاكمة .

الأمانة:

١١ شخصاً من أبناء المحافظات الجنوبية مثلوا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء بتهمة المساس بالوحدة والدعوة إلى الانفصال وصدر بحقهم أحكام قضت بإدانتهم بالحبس فترات تتراوح ما بين عشر سنوات وثلاث سنوات

حرية الرأي والتعبير :

تتعرض الحريات الصحفية والصحفيين باليمن لانتهاكات متعددة منها الملاحقات القضائية والإخفاء القسري والاعتقالات التعسفية والاعتداءات الجسدية ومنع الصحف من الطبع و مصادرتها من الأسواق ومصادرات الممتلكات مثل كاميرات التصوير، إضافة إلى قرصنة وتدمير وحجب مواقع الانترنت. وبحسب معلومات منظمة صحفيات بلا قيود وهي منظمة غير حكومية تعني بمراقبة حرية الرأي والتعبير ورصد الانتهاكات التي تتعرض لها وصلت عدد حالات الانتهاك التي تعرضت لها الحريات الصحفية " صحفيين وصحف ومواقع الكترونية " إلى " ٢٠٩ " واقعة انتهاك.



المصدر: تقرير حالة حقوق الإنسان باليمن ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ " الأمن أداة أم مسؤلية"، والذي أعدته المرصد بالتعاون مع الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان.

ولعل ما تعرض له الصحفي محمد محمد المقالح من انتهاكات مركبة تمثلت باختطافه وإخفائه لأكثر من أربعة أشهر بالإضافة إلا التعذيب وتواطؤ الجهاز القضائي بشقية النيابة والقضائي بذلك يعطي صورة واضحة عن طبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون بل وعن حقوق الإنسان باليمن بشكل عام*.

في ١٣ يناير تعرض مدير تحرير الصحوة نت الصحفي محمد العلواني لتهديدات بالتصفية من شخص ادعى أنه يعمل لدى جهة أمنية ومن رقم (٧٧٧١٢٨٠٠٧) بسبب التغطية الصحفية لأحداث اليمن في الصحوة نت والصحوة موبايل ، وفي ١٦ يناير حكمت محكمة الصحافة والمطبوعات على الصحفية أنيسة محمد علي عثمان بالسجن ثلاثة أشهر مع النفاذ ومنعها من الكتابة مدة سنة بعد محاكمتها غيابيا بتهم تتعلق بالتشهير برئيس الجمهورية.

وفي ٢ فبراير تم اقتحام مكتب يمن ديجتال ميديا الإعلامي الواقع في مبنى السعيد بشارع الزبيري بالعاصمة صنعاء ، حيث أقدم مجموعة من منتسبي " جهاز الأمن القومي" على اقتحام المكتب ، وأخذ كثير من محتوياته ، منها ثلاث كاميرات تصوير تلفزيونية ، جهازا لابتوب، وجهاز النقل التلفزيوني المباشر، وكذا اعتقال أحد الفنيين الأتراك العاملين في المكتب .

تعرض موقع المصدر أون لاین الإخباري في ١٠ فبراير ٢٠١٠م للحجب القسري عن متصفحيه داخل اليمن من قبل وزارة الإيصالات . وفي ٢٧ فبراير ٢٠١٠م منعت الأجهزة الأمنية في

* لمزيد من المعلومات عن قضية الصحفي محمد المقالح انظر تقرير " الأمن أداة أم مسؤلية" تقرير صادر عن الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان ٢٠١١

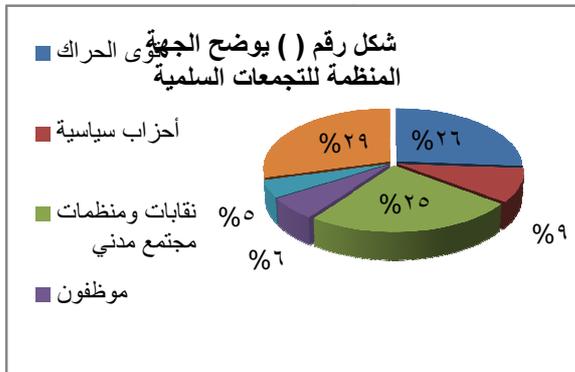
العاصمة صنعاء وسائل الإعلام المختلفة من تصوير إغلاق قاعة "درة الليالي" من قبل أجهزة الأمن وصد القضاة من دخولها على خلفية توافد ٢٠٠ قاض من مختلف محافظات الجمهورية لعقد مؤتمرهم التأسيسي لناديهم القضائي.

بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٠م أقدم مدير مكتب الأشغال العامة بمحافظة ذمار وجنود المكتب بالاعتداء على الصحفي صقر أبو حسن مراسل اليوم السعودية واعتقاله وصادرة الكاميرا الخاصة به وهاتفه الشخصي وذلك بسبب قيام الصحفي بمهمة صحفية حول سجن المكتب الذي يعتبر خارج القانون؛ وبتاريخ ٦ ابريل تعرض الصحفي خالد علي نوري رئيس تحرير صحيفة الميدان الأهلية لمحاولة اختطاف في العاصمة صنعاء من قبل مجهولين كانوا يستقلون سيارة مرسيدس لون اسود؛ وفي نفس اليوم تعرض الصحفي احمد الاسدي رئيس تحرير صحيفة اتجاهات للتهديدات بالتصفية الجسدية على خلفية نشر الصحيفة لعدد من حالات الفساد في مكتب الصحة بمحافظة الجوف.

يوم ١٧ مارس وعلى خلفية اتهامه بإهانة القضاء أصدرت محكمة الصحافة والمطبوعات حكماً ضد الصحفي فتحي أبو النصر قضي بالسجن مدة ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ وتغريم صحيفة الثوري مبلغ عشرة ألف ريال؛ وفي ٧ ابريل تقدم ٣٣ نائباً برلمانيا بطلب لرئاسة مجلس النواب تضمن إحالة صحيفة الثقافية إلى لجنة الإعلام بالمجلس للتحقيق بتهمة الدعوة لسن قوانين تبيح " مثلية الجنس " وذلك لنشرها مقالاً بعنوان " المضمون الاجتماعي والسياسي والإغراء الجنسي في أفلام خالد يوسف" للكاتب والمخرج السينمائي حميد عقبي بالعدد " ٥٢٣ " الصادر بتاريخ ١٤ مارس؛ وعلى خلفية ذلك تعرضت أسرة الكاتب حميد عقبي لتهديدات من قبل بعض أهالي المنطقة القاطن فيها " بيت الفقيه - الحديدية " ^{٩١}

التجمع السلمي:

بلغ إجمالي عدد التجمعات السلمية المنظمة خلال العام ٢٠١٠ " ٤٤٧ " تجمعاً سلمياً، منها " ١٧٧ " اعتصاماً و " ٣٠ " مهرجاناً و " ١٥٣ " مسيرة أو مظاهرة و " ٧ " تجمعات و " ٨٠ " إضراباً. وبحسب إحصائيات الرصد فإن ٢٧% من التجمعات نظمت على خلفية مطالب اقتصادية واجتماعية و



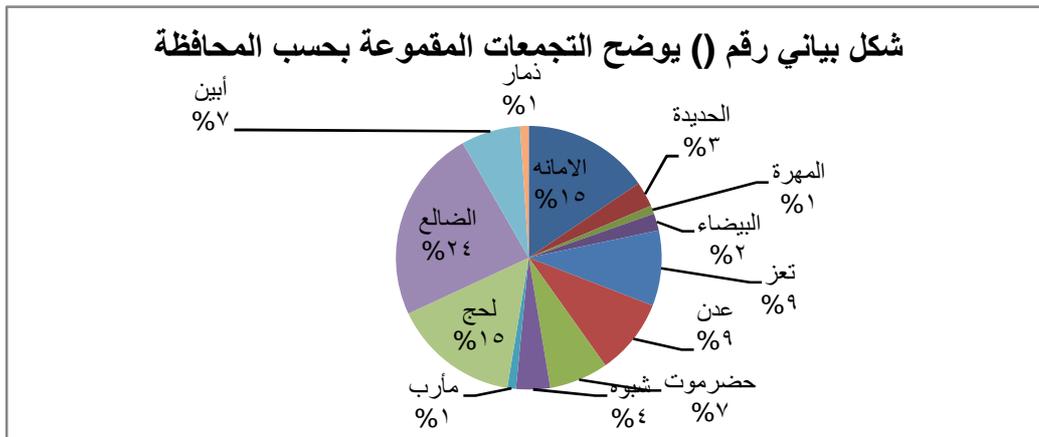
^{٩١} - المصدر منظمة صحفيات بلا قيود

٣٩% كان الدافع الأساسي وراء تنظيمها مطالب وحقوق مدنية وسياسية، و٢٥% للقضية الجنوبية و٨% مطالب خاصة " شخصية " و تجمع واحد كان فعالية احتفالية.

اتسمت معظم المظاهرات والاعتصامات بالسلمية، ومع ذلك كثيراً ما استخدمت قوات الأمن الرصاص الحي والقنابل الدخانية ضد المتظاهرين السلميين بدون سابق إنذار الأمر الذي ترتب عليه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛ وبحسب بيانات المرصد تعرض " ٩٧ " تجمعاً سلمياً للقمع خلال العام ٢٠١٠ معظمها في محافظة الضالع " ٢٣ " ولحج " ١٥ " و امانة العاصمة " ١٥ " وتعز " ٩ " وعدن " ٩ " وأبين " ٧ " وحضرموت " ٧ " وتوزعت البقية على محافظات الحديدة والبيضاء والمهرة وشبوة ومأرب وذمار؛ نتج عن ذلك قتل ما لا يقل عن " ٢٤ " شخصا من أبناء الجنوب، وجرح وإصابة " ١٠٠ " آخرين بحسب معلومات المرصد.

جدول يوضح التجمعات السلمية التي تعرضت للقمع ونتائجها خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠*

العام	عدد التجمعات التي تعرضت للقمع	قتلى	جرحى ومصابين	اعتقالات تعسفية	محاكمات
٢٠٠٧	٣٥	٧	٣٢	٤٤١	
٢٠٠٨	١١٠	٧	١٢٤	٩٩٤	٩٤
٢٠٠٩	٦٤	٤٩	٢١٧	٢٢٧٣	٢٢٣
٢٠١٠	٩٧	٢٤	١٠٠	١٩٦٥	٣١٣
الإجمالي	٣٠٦	٨٧	٤٧٣	٥٦٧٣	٦٣٠



* تجدر الإشارة إلى أن كل الضحايا سواء قتلى أو جرحى أو متعللين أو محاكمات كانت على خلفية الاحتجاجات السلمية بالمحافظات الجنوبية والتي صارت تعرف اليوم باسم الحراك الجنوبي ولذا فإن الغالبية العظمى من الضحايا هم من أبناء الجنوب.

نماذج من الانتهاكات التي تعرضت لها التجمعات السلمية :

في ١٣ يناير ٢٠١٠ نظمت قوى الحراك بمحافظة لحج مهرجاناً جماهيرياً للمطالبة بوحدة الصف الجنوبي ورفع النقاط العسكرية وإيقاف اعتقال الناشطين السياسيين؛ نفذت على أثرها الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات في صفوف الناشطين في الحراك الجنوبي، حيث اعتقل كل من الدكتور عبد الحميد شكري والعميد بلطم ناصر على " من أبناء كرش " والطالب سميح فضل شكري " من طور الباحة " ومحمد هادي الأمير " من الضالع". وفي مديرية زبيد محافظة الحديدة - ١٣ يناير ٢٠١٠ - نفذ مواطنون اعتصاماً أمام إدارة امن المديرية احتجاجاً على محاولة نافذين بالمجلس المحلي بيع مولد كهربائي خاص بمشروع مياه الشرب لعزلة السياريف / زبيد وخلال الاعتصام قام مدير امن المديرية بحملة اعتقالات ضد المعتصمين والاعتداء عليهم بالهراوات وإطلاق الرصاص الحي على المعتصمين الذين جرى اتهامهم بأنهم انفصاليين ومخربين وارهابين ، وبحسب المعلومات المنشورة إعلامياً فقد تعرض خمسة مواطنين للاعتقال.

في ١٠ مارس ٢٠١٠م نظمت أحزاب اللقاء المشترك بمحافظة البيضاء تظاهرة جماهيرية انطلقت إلى أمام المجمع الحكومي بالمحافظة وذلك للاحتجاج على الانطفاء المتكرر للتيار الكهربائي؛ وبحسب بعض المصادر قامت قوات الأمن العام والأمن المركزي وشرطة النجدة بإلقاء قنابل الغاز المسيلة للدموع على المتظاهرين وإطلاق الرصاص الحي واعتقال العشرات.

في ٢٧ مارس ٢٠١٠م نفذ مواطنون بمديرية غيل باوزير تظاهرة أمام مبنى الإدارة المحلية وذلك للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الجنوبيين ، لجأت قوات الأمن إلى إطلاق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين وهو ما أسفر عن إصابة وهيب عبد الرحمن باشكيل " ١٧ عاماً " وعلى ناصر باحبورة ومحمد سالم با جبج.

في ٣٠ مارس ٢٠١٠ نظم مواطنون من مديرية الضحي محافظة الحديدة اعتصاماً في نقطة الشام الواقعة على مدخل المدينة للمطالبة بإقالة مدير امن المديرية الذي يتهمه الأهالي بممارسة أعمال تعسفية بحقهم، وخلال الاعتصام قام مدير امن المديرية بمنع المواطنين من الوصول إلى ساحة الاعتصام كما نفذ حملة مدهامات لمنازل عدد من الأهالي واعتقال بعض المواطنين الذين وجهت لهم تهمة إثارة الفوضى والتحريض ضد الدولة.

بتاريخ ٢٧ ابريل ٢٠١٠ نظمت قوى الحراك بمحافظة ابين مسيرة جماهيرية في ذكرى إعلان حرب ١٩٩٤، لجأت قوات الأمن إلى وضع نقاط أمنية لمنع المعتصمين من الوصول إلى مكان المهرجان، واعتقلت مراسل قناة الجزيرة فضل مبارك في لودر. وفي مدينة المكلا بمحافظة

حضر موت دعت قوى الحراك المواطنين إلى الإضراب احتجاجاً على عدم رفع المظاهر المسلحة من المحافظات الجنوبية وعدم الإفراج عن المعتقلين واستمرار ملاحقة الناشطين في الحراك الجنوبي؛ انتشرت قوات الأمن في معظم مداخل ومخارج المدينة بشكل كبير، واعتقلت كلاً من منصور هادي ناصر وخالد محمد ناصر وجمال عباد ناصر.

وفي محافظة لحج نظمت أحزاب اللقاء المشترك يوم ٢٨ ابريل اعتصاماً أمام مبنى السلطة المحلية وذلك للتنديد بالسياسات الاقتصادية للحزب الحاكم والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، استخدمت قوات الأمن العام الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المعتصمين وحاصرت مقر حزب التجمع اليمني للإصلاح واعتقلت كلاً من "عبد القوي صالح" أمين عام المكتب التنفيذي لحزب الإصلاح والدكتور "محمد زين احمد" رئيس هيئة الشورى المحلية للحزب و"سمير عبد السلام" رئيس دائرة النقابات.

في ١ / مايو ٢٠١٠ نظمت أحزاب اللقاء المشترك بمدينة رداع محافظة البيضاء مهرجاناً جماهيرياً للتنديد بالسياسات الاقتصادية للحزب الحاكم، ووجهت بالقمع من قبل قوات الأمن هي الأخرى حيث جرى فرض طوق امني على مداخل المدينة بغرض منع وصول المواطنين المشاركين بالمهرجان، كما تعرض الطاقم الإعلامي لقناة سهيل الفضائية للاحتجاز ومصادرة كاميراته واعتقال ثمانية مواطنين؛ وفي ١٧ مايو ٢٠١٠ أطلق الأمن العام الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع لتفريق تظاهرة جماهيرية نظمها مواطنون في مثلث العند بمحافظة لحج احتجاجاً على الحصار الأمني المفروض على مديرية ردفان وإغلاق طريق الحبيبين والضالع.

في ٨ يونيو ٢٠١٠ أطلق أفراد امن الرصاص الحي على مسيرة سلمية نظمها مواطنون من مديرية زبيد بمحافظة الحديدة للاحتجاج على قيام الجهات الرسمية بتنفيذ حملة إزالة لعدد من المنازل بحجة وقوعها ضمن مخطط مشروع سور مدينة زبيد التاريخية؛ وبحسب المعلومات المنشورة إعلامياً فقد المواطن "سعيد احمد داود" حياته وتعرض كل من "محمود حسن طياح - ٢٢ عام" و"حسن طياح" ٦٥ عام " للالصابة، بعد قيام أفراد الأمن بإطلاق الرصاص الحي لتفريق المواطنين ومنع التظاهرة التي انطلقت من أمام مقر لجنة التخطيط الحضري بزبيد.

في ١٩ سبتمبر ٢٠١٠ نظم سائقو الدراجات النارية بمحافظة ابين اعتصاماً أمام المجمع الحكومي احتجاجاً على قرار سلطات المحافظة منع ومصادرة الدراجات النارية بحجة استخدامها من قبل مطلوبين امنيا في تنفيذ الأعمال الإرهابية؛ وأثناء الاعتصام قام نائب جهاز الأمن السياسي

باعتقال "حسين علي جاعرة" احد أعضاء لجنة التفاوض عن المعتصمين وتم إيداعه السجن المركزي.

في ٢ أكتوبر ٢٠١٠ نفذ موظفو مستشفى الوحدة التعليمي بمحافظة ذمار إضراباً عن العمل وذلك للمطالبة بصرف بدل الحافز الذي رفضت الجامعة صرفه للموظفين والإداريين والفنيين والعاملين بالمستشفى؛ وعلى خلفية ذلك قام عناصر امن من قسم شرطة جهران بمداهمة مستشفى الوحدة الجامعي واعتقال رئيس هيئة التمريض "عبد الله السلطان" وعدد من المواطنين بحجة التحريض على الإضراب.

في ٢١ أكتوبر ٢٠١٠ نظمت قوى الحراك بمحافظة لحج مظاهرة جماهيرية طافت بالشارع العام للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين على خلفية تفجير نادي الوحدة بعدن؛ لجأت قوات الأمن إلى استخدام القوة لتفريق المسيرة الجماهيرية واعتقلت عدداً من المواطنين المشاركين فيها ومنهم : سامي احمد علوان ، عهد احمد عمر ، علي كليب ، رضوان علي صالح ، صديق محمد عبدالله ، محمد قشاش ، محمد عبود السيد ، فارس محمد هندي ، عبده بدر محمد ، محمد عارف فارح ، أنور عبدالله احمد.

في ٦ فبراير ٢٠١٠ تعرض على العسيري "٢٠ عاماً" للقتل بعد إصابته بطلقة نارية بالعنق تشير المصادر إلى أن أفراد امن أطلقوها عليه عند محاولته رفع علم " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" في مسيرة احتجاجية بمدينة الحوطة بمحافظة لحج.

